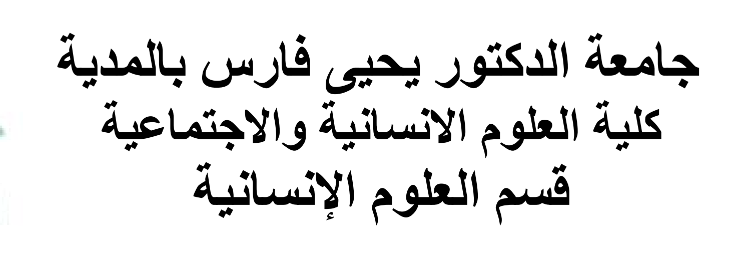


جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

العلاقات العثمانية الألمانية من خلال كتاب عبد الرؤوف سنو ألمانيا والإسلام خلال القرنيين التاسع عشر والعشرين

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر

إعداد :

- خديجة بن بريح
- سمية بن عمور

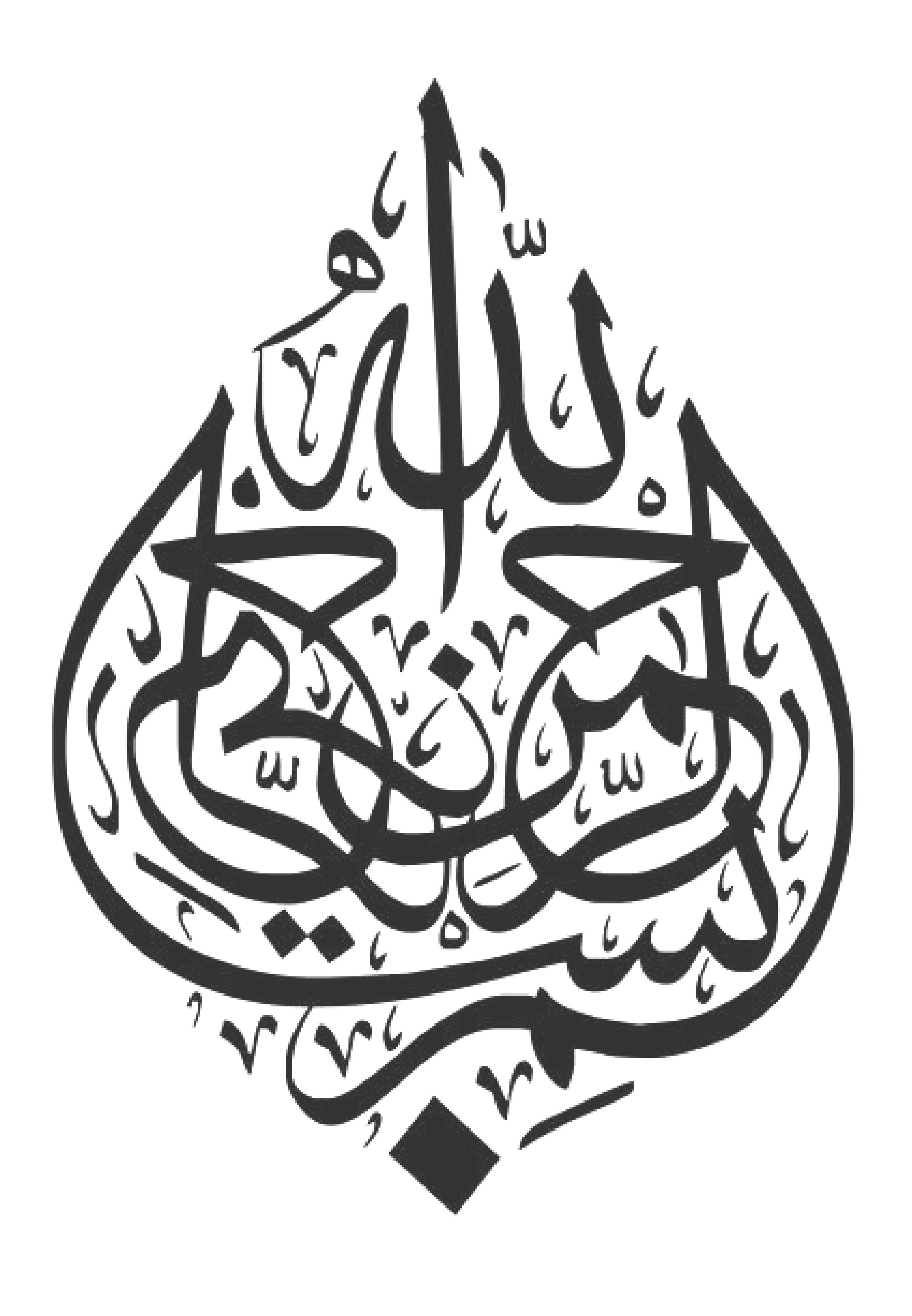
إشراف :

د/طرشون نادية

أعضاء لجنة المناقشة:

أ/عبد الرحمن نواصر	رئيسا ومقررا
د/نادية طرشون	مشرفا
أ/كمال بوزريعي	مناقشا

السنة الجامعية : 1437-1438 هـ/2016-2017 م .


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا

تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ ۖ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾

الأحقاف: ١٥

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

الحمد لله رب العالمين الذي خلق الإنسان وعلمه البيان ونحمد الله سبحانه وتعالى مولانا وخالقنا على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل والصلاة والسلام على الهادي المصطفى

بعد حمد الله وشكره على إتمام هذه الدراسة فإننا نتقدم بالشكر إلى من علمنا أن العلم فوق الجميع وأن التواضع تاج لا يلبسه إلا الرفيع، نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتورة نادية طرشون التي تفضلت بقبول الإشراف على هذه المذكرة ولم تدخر جهدا في إسداء التوجيهات والنصائح لنا، والشكر كذلك موصول للدكتور الغالي غربي والأستاذة لطيفة حمصي والأستاذ بوزريعي كمال ، وبوطيبي محمد ،ومياد رشيد ونواصر عبد الرحمن.

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى هيئة التدريس في قسم التاريخ بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وكذا العاملين في مكتبة الجامعة.

الإهداء

إلى الأجساد التي تحدت سياط الظلم وقالت نعم للحرية ولا للعبودية شهداء الثورة التحريرية الذين سقوا بدمائهم أرض الجزائر حتى تعيش حرة مستقلة أبية.

إلى من اشتهى لساني نطقها، وتخشع أحاسيسي لذكرها إلى من سهرت الليالي وتحملت كل أنواع العذاب لأجلي أغلى الأمهات أمي الحبيبة خديجة. إلى صاحب القلب الكبير والصبر الطويل، الذي انحنى من أجل استقامتي لم يدخر المال والجهد من أجل تربيتي رغم الصعاب ومهد لي الطريق وعلمني أبي الغالي محمد.

إلى من هم أقرب إلي من روحي إلى من شاركوني ظلم الرحم وحضن الأم وربيع الحياة وبهم أستمد عزتي وإصراري إلى من أرى التفاؤل بأعينهم والسعادة في ضحكتهم إخوتي أسامة، هشام، يونس، بلال. وإلى نور عيني وبسمتي وكتكوتتي ودلوعتي وشمعتي المنيرة والضحكة البريئة واللؤلؤة الصغيرة أميرتي"غفران"

إلى صديقاتي وحبيباتي إلى من تحلّو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت وبرفقتهم فرحت وفي درب الحياة الحلوة والحزينة سرت

جنينة،خديجة،صبيحة،عزة،حيزية،لويزة،سامية،خديجة،سهام،أمينة،سمية

الشيماء،زينب،أسماء،خيرة ، نعيمة،خديجة،مريومة،خديجة،أحلام، سعاد،

فطيمة،نصيرة،مريم، سعاد، أمال،آسيا.

وإلى كل أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي وجدي وجداتي وإلى كل عائلة بن عمور.

إلى توأم روحي ورفيقة دربي إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع،إلى مستودع أسراري ومرآة أفكاري وكاشفة خواطري، وإلى من قاسمتني عناء هذه الدراسة بحلوها ومرها حبيبتي خديجة.

إلى كل من يحمل لي ذرة حب في قلبه وإلى كل من هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا



الإهداء

إلى الأجساد التي تحدت سياط الظلم وقالت نعم للحرية ولا للعبودية شهداء الثورة التحريرية الذين سقوا بدمائهم أرض الجزائر حتى تعيش حرة مستقلة أبية.

إلى روح والدي الحبيب "يوسف" الذي لم يبخل علي بحنانه وحبه ورعايته، والذي أشتاق إليه في كل يوم ينقضي، أرجو من الله أن يجمعني به في الفردوس الأعلى مع الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم.

إلى أمي الحبيبة "بريكة"، منبع الحنان والأمان، إلى من ضحت بشبابها من أجل تربيتي وتعليمي وتنوير دربي بالعلم والمعرفة. إلى قرة عيني، إلى من لا أملك سواه في هذه الدنيا، سندي وأخي "مروان".

إلى خالي وخالاتي، إلى أخيتي وابنة خالي ورفيقتي فضيلة، والتوأمتان سارة ونورة، إلى بنات خالاتي، فوزية، سارة، نوارة وسارة. إلى صديقاتي ورفيقات دربي وإلى من جمعتني بهم الدراسة، خديجة، جنينة، صبيحة، عزة، حيزية، لويزة، أمينة، سامية، خديجة، سمية، سهام وسمية.

إلى جدتي الغالية، أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية. إلى عمتي وأبنائها، مروة، حسان وبدر الدين، إلى عمي وزوجته وأبنائهما، التوأمان أحمد ومحمد ورميساء وإلى كل عائلة "بن بريح" و"حمادو".

إلى كل من علمني ولم يبخل علي بشيء، أساتذتي طوال مشواري الدراسي .

إلى أخيتي ومخدع سري، إلى من لم تلدها لي أمي، إلى من شاركتني حلو أوقاتي ومرها، إلى من قاسمتني هذا العمل حبيبتي سمية.

إلى كل من يحمل لي ذرة حب في قلبه، وإلى من هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضعة.



قائمة المختصرات :

تق	تقديم
تر	ترجمة
تح	تحقيق
ج	الجزء
ط	الطبعة
ع	العدد
ص	الصفحة
د د ن	دون دار النشر
تع	تعريب
مر	مراجعة
دت	دون تاريخ
مج	مجلد
م	ميلادي
هـ	هجري



مقدمة

اكتست العلاقات العثمانية الأوروبية منذ أواخر القرن الثامن عشر طابع التأزم نتيجة لضعف العثمانيين السياسي والاقتصادي والعسكري، وترتب عن هذا الواقع تغير في موقف الأوروبيين وتحول سياستهم اتجاه الباب العالي وفيما بينهم،ويعبر عن الواقع السياسي الذي نتج عن ضعف الدولة العثمانية وتكالب الدول الأوروبية على اقتسامها وفرض نفوذها عليها، غير أن رغبة الأوروبيين في طرد الأتراك من قارتهم وتصفية الدولة العثمانية لم تحل دون تباين في مواقفهم بين مؤيد ومعارض من تحديد الوقت المناسب والكيفية التي يتم بها ذلك، وهذا ما جعل المسألة الشرقية قضية سياسية محورية تحدد سياسات الدول الأوروبية وتقرر مصير الدولة العثمانية.

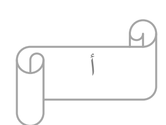
وهكذا كان حال ألمانيا التي تعود جذور الاتصالات الأولى بينها وبين الدولة العثمانية إلى ثمانينات القرن التاسع عشر حين بدأ التغلغل الألماني من خلال الإرساليات والبعثات العسكرية لتدريس الجيش العثماني، وبالتالي فإن النفوذ الألماني توسع وتغلغل في كيان الدولة العثمانية مما أدى إلى تخوف كل الدول الأوروبية المسيحية من ذلك التقارب الجديد الذي سيقضي على مصالحهم في السلطنة.

إن سياسة التقارب العثماني الألماني هي التي برزت خلال القرن التاسع عشر والعشرين خاصة وأن الغريمتين التقليديتين "فرنسا وبريطانيا "كشفتا عن نواياهما الاستعمارية تجاه السلطنة باحتلال كل من الجزائر وتونس ومصر، فتقربت الدولة العثمانية من ألمانيا التي ابتعدت عن انتهاج سياسة استعمارية مباشرة اتجاه الدولة العثمانية واتبعت سياسة التغلغل السلمي على عكس الدول الأوروبية الأخرى التي انتهجت سياسات مباشرة للتغلغل داخل السلطنة. واستطاعت في فترة وجيزة أن تحظى بمكانة مرموقة نتيجة لسياستها التي تقضي بالحفاظ على الدولة العثمانية في وجه أطماع الدول الأوروبية الأخرى.

وقد أصبحت العلاقات بين الطرفين تتخذ وتيرة متصاعدة لكن الشيء الذي برز مع مرور الوقت هي المواقف السياسية غير الثابتة التي انتهجتها ألمانيا واتباع سياسة مزدوجة الأهداف فمن جهة تسعى للحفاظ على الدولة العثمانية في وجه الأطماع الأوروبية وتدعم مشاريعها وتتبنى سياستها، ومن جهة أخرى تسعى إلى إقامة مشاريع استعمارية تحت غطاء سياستها الإسلامية.

دواعي اختيار الموضوع:

إن اختيار أي موضوع تسبقه عدة دوافع تختلف بين دوافع علمية وأخرى شخصية، فأما دوافعنا العلمية فتنبع من قلة الدراسات المتعلقة بعلاقات الشرق العثماني الإسلامي والغرب الأوروبي



النصراني خاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين، بالإضافة إلى افتقار موضوع العلاقات الخارجية للدولة العثمانية مع دول أوروبا عامة ومع ألمانيا خاصة.

وثمة دوافع شخصية للبحث في هذا الموضوع وتتمثل أساسا في التطلع لمعرفة وفهم طبيعة العلاقات العثمانية الألمانية في فترة شهدت فيها الدولة العثمانية تراجعا كبيرا، حيث يمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة انتقالية من الدولة العثمانية إلى الجمهورية التركية. كما أن قلة الدراسات الجزائرية المتعلقة بتاريخ المشرق في العصر الحديث كان حافزا للقيام بهذه الدراسة، حيث أن الاهتمام بتاريخ الدولة العثمانية بقي حكرا على المؤرخين المشارقة، لذا أردناه أن يكون عملا إضافيا يساهم في إثراء التاريخ العثماني ويفتح آفاقا جديدة للبحث أكثر في هذه العلاقات.

تلك الأسباب التي ذكرت وأخرى كانت دافعا لاختيار هذا الموضوع الذي يبدو في ظاهره بسيطا لكنه ينطوي على عدة عوامل خفية كانت تتحكم في حقيقة الأمر في العلاقات العثمانية الألمانية والتي سنحاول كشف جانب منها من خلال هذه المعالجة.

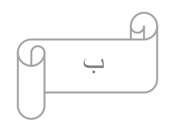
أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة تجربة جديدة لنا في البحث وهي دراسة موضوع من خلال كتاب، فقد شعرنا بالتخوف في البداية حول هذا النوع من الدراسة لكن سرعان ما تحول ذلك التخوف إلى رغبة جامحة في دراسة أفكار الكتاب وآرائه ومقارنتها بأفكار من كتب أخرى. وقد تمكنا من خلاله من معرفة سياسة التغلغل الألماني في الدولة العثمانية وتطور العلاقات بين الطرفين وما يكتسي هذا الموضوع من أهمية بالغة لكونه يسلط الضوء على فترة زمنية مهمة جدا (القرن19-20م) في تاريخ الدولة ، وفي ظل ازدياد أطماع الدول الأوروبية الكبرى في اقتسام تركة الرجل المريض.

الإشكـاليـة:

مع نهاية القرن 18م حاولت الدولة العثمانية تغيير سياستها الخارجية وتحويلها من السياسة العسكرية المحضة إلى السياسة السلمية عن طريق إقامة علاقات دبلوماسية سلمية بإيجاد حلفاء لها يساندونها، وهذه السياسة فرضت نفسها بحكم الظروف الداخلية والخارجية وعليه تكون الإشكالية كالتالي:

إلى أي مدى ساهم التقارب الألماني– العثماني في استمرار هيبة الدولة العثمانية خلال القرنين 19و20م؟



ومن هذه الإشكالية نطرح عدة تساؤلات فرعية أهمها:

– ما مدى تأثير الوحدة الألمانية في سياسة التقارب العثماني الألماني؟

–كيف أثرت الدبلوماسية الألمانية في نشر مبادئ سياستها الإسلامية–وكيف اتسمت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين؟

– وكيف يمكن تفسير سياسة ألمانيا المزدوجة بدعمها للمشاريع العثمانية من جهة وإعداد مشاريع استعمارية لبعض المناطق في الدولة العثمانية من جهة أخرى؟

الدراسات السابقة:

لا توجد لحد الآن على حد علمنا دراسة وافية وشاملة ومتخصصة في هذا الموضوع رغم أهميته السياسية، الاقتصادية والثقافية واقتصرت الدراسات على الدول الأوروبية الأخرى مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا أما ألمانيا فلم تحظ بالقدر الكافي من الدراسات.

المنهج المتبع في الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي الوصفي القائم على سرد الوقائع والأحداث بشكل دقيق ومفصل من أجل التعرف على مختلف أطوار العلاقات العثمانية الألمانية وفي مختلف المجالات من خلال اطلاعنا على كتاب سنو ودراسته واستخلاص أهم الأفكار الواردة فيه مع ربط ذلك بأفكار غيره من الكتاب المهتمين بتاريخ الدولة العثمانية.

كما اعتمدنا كذلك على المنهج الإحصائي القائم على تقديم إحصائيات هامة خاصة في مجال الاقتصاد.

الخطة المتبعة في الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على خطة تحتوي على مقدمة ومدخل وثلاث مباحث وخاتمة بالإضافة إلى الملاحق. **المقدمة** تضمنت التعريف بالموضوع ودواعي اختياره، ثم أهمية الدراسة، والإشكالية، والمنهج المتبع، والخطة المتبعة، ثم ذكر لأهم المصادر والمراجع وأخيرا أهم الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة.

أما **المدخل** فتضمن بطاقة تعريفية للكاتب والكتاب.

والمبحث الأول خصصناه ل"**العلاقات العثمانية الأوروبية قبل القرن19م**" وتحدثنا فيه عن أهم الدول الأوروبية التي ربطتها علاقات مع الدولة العثمانية، فكان المطلب الأول مخصص للعلاقات مع فرنسا والمطلب الثاني للعلاقات مع بريطانيا والمطلب الثالث خصص للعلاقات مع روسيا.

والمبحث الثاني فقد تطرق" **للعلاقات السياسية بين الدولة العثمانية وألمانيا"** والذي تضمن ثلاثة مطالب، المطلب الأول بعنوان ألمانيا والمسألة الشرقية والمطلب الثاني بعنوان الجامعة الإسلامية والدبلوماسية الألمانية وجاء المطلب الثالث لدراسة سياسة ألمانيا التبشيرية.

أما **المبحث الثالث** والأخير معنون ب "**العلاقات الاقتصادية بين الدولة العثمانية وألمانيا"** احتوى مطلبين، الأول تناولنا فيه التجارة بين ألمانيا والدولة العثمانية والثاني كان لدراسة المشاريع الألمانية في الدولة العثمانية. لنختم عملنا هذا **بخاتمة** توصلنا فيها إلى استخلاص عدة نتائج للعلاقات بين الدولة العثمانية وألمانيا بالإضافة إلى تدعيم هذا البحث بعدة ملاحق تحتوي على صور وخرائط.

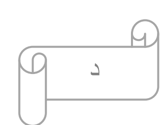
التعريف بالمصادر والمراجع: لم تحظ العلاقات العثمانية الألمانية بكثير من الاهتمام ولم تعط حقها من الدراسة كموضوع قائم بذاته على عكس الدول الأوروبية الأخرى. لكن أهم الدراسات التي تطرقت إلى موضوع العلاقات الدولية بين الدولة العثمانية وأوروبا نجد:

من أهم المصادر العربية نذكر:

01:"**تاريخ الدولة العلية العثمانية"** لصاحبه محمد فريد بك المحامي الذي حقق من طرف إحسان حقي. فهو يعتبر من أهم المصادر باعتباره شاهد عيان لبعض الجوانب من التاريخ العثماني وقيمة هذا المصدر تكمن في رصده للتاريخ العثماني بتفاصيله منذ تولي السلطان الغازي عثمان خان وصولا إلى السلطان محمد خان الخامس.

02: مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني"**مذكراتي السياسية 1891-1908م**"والتي تضمنت آراءه وأفكاره، وخصص جزءا من مذكراته للحديث عن مشروع الجامعة الإسلامية وسكة حديد الحجاز الذي ساهم بشكل كبير في إثراء دراستنا خاصة في المبحث الثاني والثالث.

03:مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلي **"والدي السلطان عبد الحميد الثاني"** والتي احتوت على معلومات هامة تخص السلطان عبد الحميد الثاني وكذا عن علاقاته الدبلوماسية مع الإمبراطور الألماني ويليام الثاني.



وإلى جانب هذه المصادر هناك عدة مراجع أفادتنا كثيرا في هذه الدراسة ونجد منها مؤلف:

– يلماز أوزتونا" **الدولة العثمانية** "ترجمة عدنان محمود سلمان يقع في مجلدين الأول يختص بالتاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية منذ ظهورها إلى انحلالها والثاني خصص لحضارة الدولة العثمانية.

– محمد علي الصلابي أهمها "**الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**" الذي ذكر فيه مجمل تاريخ الدولة العثمانية والمرجع الأخر" **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة**".

– خليل إينالجيك " **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار** "يخص تاريخ الدولة العثمانية من البداية حتى آخرها كما يتحدث عن مختلف المجالات في الدولة السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية.

صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من الصعوبات فبالنسبة لموضوعنا هذا لم يتسن لنا الحصول عليه في الوقت المناسب فكان ذلك بمثابة عرقلة منعتنا من الشروع في إعداد هذه الدراسة في الوقت المحدد، إلى جانب عقبات أخرى تتمثل في ندرة المصادر والوثائق العثمانية المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع بالإضافة إلى أسلوب المؤلف الذي يحتوي على تكرار وحشو للمعلومات وكذا أسلوبه المعقد في الطرح هذا ما صعب علينا فهم وتلخيص محتوى الكتاب. وللإشارة فقط فنحن لم نتطرق إلى كل الكتاب بل أخذنا منه ما يخدم موضوعنا فقط الخاص بالعلاقات. كما أننا لم نتمكن من الوصول إلى المعلومات الخاصة بالكاتب أو الحصول على بعض كتبه هذا ما صعب الدراسة. ورغم ذلك فإن هذه الصعوبات لم تقلل من عزيمتنا في إتمام هذا البحث وكان ذلك بفضل الله وتوفيقه لنا.

المدخل

- التعريف بالكاتب
- التعريف بالكتاب

■ التعريف بالكاتب

01/ التعريف بالكاتب:

ولد عبد الرؤوف سنو ببيروت في 05جانفي 1948م، لبناني الجنسية تحصل على شهادة الدكتوراه في فلسفة التاريخ من جامعة برلين الحرة عام 1982م وهو عضو الوفد الدولي لمراقبة الانتخابات الألمانية 2009م، شغل منصب عميد كلية التربية في الجامعة اللبنانية من عام2001م إلى 2004م، ثم حاز عضوية الهيئة الاستشارية للمعهد الألماني للأبحاث الشرقية في ألمانيا من 2008م إلى الآن.

أ/ الشهادات العلمية:

- 1982م: دكتوراه الفلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر (جامعة برلين الحرة/ألمانيا الاتحادية).
- 1983م: شهادة في التعليم العالي والتنمية الدولية (جامعة كاسل) في اختصاص إدارة مراكز البحث العلمي في الجامعات ودور الجامعة في الإنماء.
- 1975م: شهادة الدراسات العربية والإسلامية (جامعة بيروت العربية)، الدرجة ممتاز.
- 1973م: ليسانس في التاريخ (جامعة بيروت العربية)، الدرجة جيد.

ب/الخبرات الأكاديمية:

- 1983-1987م: أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية.
- 1983-1987م: أستاذ مادة تاريخ العلوم والتكنولوجيا بكلية الإعلام في الجامعة اللبنانية.
- 1983م: عضو لجنة الدكتوراه في جامعة القديس يوسف.
- 1983– 1984م: أستاذ مادتي " تاريخ أوروبا في العصور الوسطى" و" تاريخ الولايات الأميركية الحديث " (جامعة بيروت العربية).
- 1983- 1984م: أستاذ زائر لمادة " تاريخ العرب " في كلية الطب التابعة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامي في بيروت.
- 1995م: باحث في " مركز دراسات الشرق الحديث – برلين ".

ج/مهام أكاديمية:

- 2008م: عضو الهيئة الاستشارية الألمانية.
- 2001-2004م: عميد كلية التربية في الجامعة اللبنانية.

- 1993-2000م: مستشار رئيس الجامعة اللبنانية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية لشؤون تنظيم تقويم الأطروحات والأبحاث العائدة إليها.
- 1994 – 2000م: عضو لجنة دراسة ملفات أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية.
- 1998-2000م، 2006-2007م: عضو لجنة تعديل المناهج في كلية الآداب بالجامعة اللبنانية.
- 2000 – 2001م: عضو لجنة قبول طلبات الدكتوراه في قسم التاريخ بالجامعة اللبنانية.

د/المنشورات العلمية:

1- كتب:

- المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين 1841–1901م، معهد الإنماء العربي، بيروت 1987م.

- النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية 1877–1881م (بلاد الشام، الحجاز، كردستان، ألبانيا)، دار بيسان للنشر، بيروت، 1998م.

- تأليف مشترك: الأطلس الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة الإسهام: النفوذ الأجنبي في الخليج، 1500-1980م.

-تأليف مشترك وإشراف: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، كتاب مدرسي لطلبة المرحلة الثانوية في البحرين، ط1، دار النشر جيوبروجكتس، بيروت، 1994م.

- تأليف مشترك: تاريخ الخليج الحديث والمعاصر، كتاب مدرسي لطلاب المرحلة الثانوية في البحرين، ط1، دار النشر جيوبروجكتس، بيروت، 1995م.

- جامعة آل سنو في سطور، بيروت 2000م.

- ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، دار الفرات للنشر، بيروت، 2007م.

- حرب لبنان: تفكك الدولة وتصدع المجتمع، مجلد 1: مفارقات السياسة والنزاعات المسلحة والتسوية: مجلد 2: التحولات في البنى الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008م.

2- دراسات منشورة في دوريات:

- موقف ألمانيا من مشروعي تدويل القدس وإعادة توطين اليهود في فلسطين (1840-1886م) في: " **تاريخ العرب والعالم** " 63/62 (1984/1983) ص 48-66.

- العلاقات الروسية- العثمانية (1687-1878)م: سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة، في: "**تاريخ العرب والعالم** " 74/73 (1984) ، ص 48-61.

- العلاقات الروسية-العثمانية (1687-1878)م: روسيا ومشاريع تقسيم الدولة العثمانية ، في : " **تاريخ العرب والعالم** " 76/75(1985) ، ص 34-47.

- العلاقات الروسية - العثمانية (1687-1878)م: حرب القرم 1853- 1856م، في :"**تاريخ العرب والعالم** " 78/77(1985)، ص 25-44.

-العلاقات الروسية-العثمانية (1687-1878)م: مسألة البحرالأسود والأزمة البلقانية 1856-1878م، في: " **تاريخ العرب والعالم** " 80/79(1985) ،ص 2- 26.

-الأرثوذكسية والسلافية وأثرهما في السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية،في: **"حوليات"**(مجلة جامعة القديس يوسف)، 3(1984-1985) ص 11-31.

-ألمانيا وسياسة الاندفاع نحو الشرق العلاقات الألمانية-العثمانية 1871-1918م في: "**دراسات إسلامية** " 3(1989-1990)م، ص 229-286.

- الأراضي المستصلحة من البحر في هولندا، في: "**الزميل**" 4(1992) ص 26 -29.

- الدبلوماسية الألمانية ومشروع إحياء الجامعة الإسلامية بين السلطنة والمغرب الأقصى، في: " **حوليات** " 6(1992-1993)م، ص 123-155.

- المصالح الألمانية في لبنان (1831-1918)م، في: " **أوراق جامعية** "(مجلة رابطة أساتذة الجامعة اللبنانية)، 2(1993م) ص 201-236.

- ألمانيا وفكرة الجامعة الإسلامية بين السلطنة العثمانية والمغرب الأقصى، في: "**الاجتهاد** " 27/26(1995م) ص 319-358.

- تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية (من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني)، في: " **المنهاج** "، الحلقة الأولى 4(1996م) ص 34-86، الحلقة الثانية، 5(1997م) ص 85-131.

- السياسة الاستعمارية الألمانية في إفريقيا: محاولات استغلال النفوذ الديني للسلطان العثماني للتغلغل في زنجبار، القاهرة 1997م، في: " **مصر وألمانيا في القرنين التاسع عشر والعشرين**"، القاهرة 1997م، ص 11-42.

- الإسلام والقضية العربية في كتابات المستشرق الألماني فريتز شتبات، في: " **تاريخ العرب والعالم**"، 169(1997م)، الحلقة الأولى، ص 42-55، الحلقة الثانية، " **تاريخ العرب والعالم"**، 170(1997م)، ص 49- 61.

- عادل إسماعيل في موسوعته " السياسة الدولية في الشرق العربي" (1939-1453)م، في: **عادل إسماعيل، المؤرخ، الباحث، الدبلوماسي**، بيروت 1997م، ص 170 - 193.

- سياسة بسمارك الاستعمارية في شرق إفريقيا: محاولات استغلال النفوذ الديني للسلطان العثماني للتغلغل في زنجبار، في: **بحوث تاريخية مهداة الى نقولا زيادة**، إعداد وتنسيق الياس قطار وأحمد حطيط، بيروت 1998م، ص 203-232.

- اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية (1916-1798)م: فصول من سياسة الهيمنة والتفتيت، في: " **تاريخ العرب والعالم** "، الحلقة الأولى، 174(1998م)، ص 40-60 ، الحلقة الثانية، 175(1998م)، ص 22-39، الحلقة الثالثة، 176(1998م)، ص 58-78.

- رحلة إمبراطور ألمانيا غليوم الثاني الى لبنان، في: **مهرجانات بعلبك الدولية** 1998 (XXI)م، ص 82-89.

- السياسة والإيديولوجيا في روسيا بمواجهة الدولة العثمانية، توظيف الجامعتين الأرثوذكسية والسلافية في تفكيك السلطنة، في: **روسيا وأرثوذكس الشرق**، جامعة البلمند 1998م، ص 233- 285.

- رحلة إمبراطور ألمانيا غليوم الثاني الى الشرق، في مرآة الصحافة العربية المعاصرة، في: "**تاريخ العرب والعالم**" 180 (1999م)، ص 64 – 81.

- مبدأ هالشتاين والصراع بين الدولتين الألمانيتين (1972-1953)م، أعمال "**مؤتمر لبنان الكبير** (**1920– 1996**)م" ، الجامعة اللبنانية ، بيروت، 1999م، ص 331-399.

- أزمة العلاقات بين القاهرة وبون عام 1965م، إسرائيل وألمانيا الديمقراطية/الدور والخلفية، أعمال "**مؤتمر أوروبا والعالم العربي** (**1920– 1973**)**م**"، الجامعة اللبنانية، بيروت، 1999م، ص 351 – 393.

- الدعوة الى الإسلام والعلاقات الدولية، قراءة في الوعي السياسي في مطلع القرن العشرين، في: **الاجتهاد** 46/45(2000)، ص 241 – 274.

- أتاتورك والإصلاحات التركية في مرآة الصحافة المصرية، تأليف رتشارد هاتمير، مراجعة عبدالرؤوف سنو، في: مجلة **الاجتهاد** 46/45 (2000)، ص 425-431.
- المجتمع اللبناني في زمن الحرب: 1975 – 1990م. تغير السلوكيات وأنماط العيش، في: **تاريخ العرب والعالم** (بيروت)، 188(2000م)، ص 22 – 33.
- ألمانيا والإسلام والدولة العثمانية 1885 –1918م: تحالف استراتيجي أم تحقيق مصالح قومية؟، في: **الدراسات الأمنية والقانونية والعلمية والاجتماعية والنفسية،**12 (2002م)، ص 48-67.
- الإسلام في الدعاية الألمانية في المشرق العربي أثناء الحرب العالمية الأولى: الأهداف والوسائل والنتائج وردود الفعل المحلية، في: **بحوث تاريخية مهداة إلى منير إسماعيل**، تنسيق محمد مخزوم وأحمد حطيط، بيروت، 2002م، ص 179-254.
- حرب الاستنزاف المصرية ضد إسرائيل 1967-1970م: أية دروس نتعلمها من صراعنا التاريخي مع عدونا، في: **الدراسات الأمنية والقانونية والعلمية والاجتماعية والنفسية**، 13(2003م)، ص 6 - 15.
- سياسة ألمانيا الإسلامية في حوض البحر المتوسط: تحالف استراتيجي أم تحقيق مصالح قومية، في: عبد الرحمن المودن وعبد الرحيم بنحادة (تنسيق)، **العثمانيون والعالم المتوسطي، مقاربات جديدة**، سلسلة ندوات ومناظرات 109، الرباط 2003م، ص 219 -242.
- السلطان عبد الحميد الثاني والعرب، في: **حوار العرب** (بيروت)، 4(2005م)، ص 50 -55.
- سوريّة ... لبنان والمتغيرات الدولية: من اتفاق الطائف إلى القرار 1595م: في: **حوار العرب** 7 (2005م)، ص 8-16.
- ألمانيا والإسلام 1871 -1945، في: **حوار العرب** ص 25-29.
- أضواء على مواقف غير معروفة لشكيب أرسلان، في: **حوار العرب** 19 (2006م)، ص 15-18.
- الحرب الإسرائيلية – اللبنانية 2006م: الخلفيات والمواقف والأبعاد، في: **حوار العرب** 22 (2006م)، ص 30-44.
- "لبنان، المجتمع والدولة: قراءة في مقوّمات التعايش الطوائفيّ وتطوّره وممارساته"،في:**حوليّات** (جامعة القديس يوسف)، عدد 9 (2007م)، في ذكرى الأب الدكتور لويس بوزيه، ص 1- 109.

03- مقالات في صحف يومية:

-التغلغل الأوروبي في الدولة العثمانية، في :" السفير "25 آذار 1989م.

- بسمارك والمسألة الشرقية، في:" **السفير**" 27 آذار 1989م.

- ألمانيا وسياسة المحافظة على الدولة العثمانية، في: " **السفير**" 28 آذار 1989م.

- مساهمات الألمان في زرع الوجود الصهيوني بفلسطين، في:" **اللواء** "حزيران 1986م.

- أدبيات الانتخابات في بيروت: مبادئ وشعارات على الجدران ، في: "**النهار**" 30 أيلول 1992م- 1 تشرين الأول 1992م.

- الاتجاهات الفكرية عند المستشرق الألماني فريتز شتبات، في : " **النهار**" 6 و7 أيلول 1996م.

- مبدأ هالشتاين والصراع بين الألمانيتين (1953-1972)م: الساحة اللبنانية نموذجاً، في: "**الحياة** "، 1997/6/3م (موجز عن دراسة موسعة تصدر قريباً).

- مصر وألمانيا في القرنين التاسع عشر والعشرين، " **السفير**" 18 و19 كانون الأول 1996م.

- الهجرة اللبنانية خلال الحرب الأهلية 1975-1990م، "**المستقبل**" 1999/11/27م.

- المجتمع اللبناني في زمن الحرب 1975 –1990م في **الديار**، 1999/10/15م.

- نقد لكتاب ألماني عن إيديولوجية حزب الله... وتجربته السياسية والاجتماعية في لبنان، في: **الحياة**، 2001/3/20م.

- أحداث البلقان ومشروع "ألبانيا الكبرى"، الحلقة الأولى: عودة للبلقنة ... أم تصحيح لخطأ تاريخي؟، في: جريدة **المستقبل** 15 نيسان2001م. الحلقة الثانية: المسرح السياسي بعد الأحداث الأخيرة، المستقبل 18 نيسان2001م.

- مؤتمر "الحرب العالمية الأولى في ذاكرة بلدان شرق المتوسط": المنتصرون والمهزومون وجهاً لوجه، في: جريد **النهار** 28 نيسان2001م.

- نقد لكتاب "اللجوء اللبناني إلى ألمانيا": في التردد بين التقوقع والاندماج، في: **نوافذ** (بيروت)، 27 كانون الثاني 2002م.

- كيف أن ما يجري في فلسطين مسألة فلسطينية؟: من المطالبة بالوحدة الى القبول يتضامن الحد الأدنى ، في: **نوافذ** (= ملحق جريدة المستقبل)، 5 أيار 2002م.

- مصر التي تخطو الى الوراء والى الأمام معاً، في: **نوافذ** (بيروت)، 7 أيلول 2002م، ص12-13.

- نقد كتاب علي شعيب: إيطاليا الفاشية: محاولات الحصول على موطئ قدم في سوريا ولبنان، الصراع الإيطالي – الفرنسي على بلاد الشام (1860 – 1941)م، في:
- الحرب على العراق ستولد ثقافة نضال جديدة في العالم، في: اللواء 2003/3/30م.
- الفلسطينيون فككوا أوصال الدولة في لبنان... وحدهم؟ مراجعة نقدية لكتاب فريد الخازن، في: جريدة **النهار** (قضايا النهار)، 26 شباط 2003م.
- عرفات شهيداً، في: **النهار** 2003/9/22م.
- بضعة شهور قبل أن يغتاله المرض: غرهارد هوب: العرب ضحايا النازية، في: "**السفير**" 2004/1/3م.
- صناعة الحج: توسعة الحرمين الشريفين وتطوير البنى التحتية والتنظيم، في: **نوافذ** 2004/12/17م، ص 8-9.
- الإصلاحات العثمانية والإصلاحات الأميركية: مقاربة سياسية – ثقافية، في: **النهار** 2004/7/19م.
- الوحدة المصرية – السورية 1958 – 1961م: لماذا لم تصحح تلك المحاولة الواحدة؟ في: **نوافذ** (المستقبل)، 2004/9/25م، ص 4-5.
- الجزائر: نصف قرن على الثورة الوطنية التحررية، في: جريدة **المستقبل**، 2004/11/12م.
- نقد كتاب عبد الكريم رافق، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، دمشق 2002م، في: جريدة **الحياة**، 2004/12/25م.

- نقد كتاب عبد الكريم رافق: "تاريخ الجامعة السورية. البداية والنمو"، دار نوبل، دمشق 2004م، في: **نوافذ** (المستقبل) 26 كانون الأول2004م، ص 11.
- رسالة إلى مؤتمر الرياض: أزيلوا أسباب الإرهاب.... لتجنب وقوعه، في: جريدة"**السفير**" 2005/2/9م.
- رفيق الحريري واستراتيجية التنمية البشرية والاجتماعية: أكثر من 32 ألف طالب جامعي و27 مركزاً صحياً وثقافياً، في: "**السفير**" 5 آذار 2005م.
- سوريا في لبنان: مكامن القوة ومآزق السياسة والممارسات، في: **السفير**21 و2005/4/22م.

- ألمانيا والشرق الأوسط: عمل جاد يغيب عنه رصد الحركة الصهيونية (نقد كتاب شفانيتس عن ألمانيا والشرق الأوسط 1870-1945م)، في: النهار 2005/10/30م.

- نقد كتاب منير إسماعيل: لبنان في السياسات الأوروبية 1840-1861م، في: **المستقبل**، بيروت 2005م.

▪ التعريف بالكتاب

02 التعريف بالكتاب :

أ/ الشكل الظاهري للكتاب :

العنوان:ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين.

الكاتب: عبد الرؤوف سنو.

الجزء: لا يحتوي على أجزاء.

الطبعة: الأولى.

دار النشر: الفرات للنشر والتوزيع.

بلد النشر: بيروت-لبنان.

تاريخ النشر: آذار2007م.

الغلاف: يحمل الغلاف زخرفة صفراء اللون بالإضافة إلى قوس ملون بالأحمر.

عدد الصفحات :611.

توازن الأقسام والفصول: يتوزع مضمون الكتاب على أربعة أقسام واثنا عشر فصلا ويحتوي كل فصل على العديد من العناصر جاءت مرتبة على حسب أهمية وتاريخ وقوع الأحداث فقد بدأ المؤلف في القسم الأول بالعلاقات الألمانية العثمانية 1871-1918م ثم ذكر في القسم الثاني ألمانيا والجامعة الإسلامية وفي القسم الثالث تحدث عن ألمانيا وبلاد الشام 1831-1918م ليختتم القسم الأخير بعلاقة ألمانيا بالإسلام بعد الحرب العالمية الثانية.

ب/ محتوى الكتاب :

يحتوي الكتاب على أربعة أقسام.

- **القسم الأول المعنون ب:العلاقات الألمانية العثمانية 1871-1918م**وينقسم بدوره إلى ثلاثة فصول وهي:
  - **الفصل الأول: ألمانيا وسياسة الاندفاع نحو الشرق 1871-1914م.**
  - **الفصل الثاني: الإسلام في الدعاية الألمانية في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى: الأهداف والوسائل وردود الفعل المحلية.**

✍ **الفصل الثالث: دعوة ألمانيا واليابان إلى الإسلام قراءة في الوعي السياسي الإسلامي في مطلع القرن العشرين**.وينضوي تحت كل فصل العديد من العناصر.

يذكر الكاتب في هذا القسم سياسة ألمانيا للتغلغل في السلطنة العثمانية وبين أسباب احتلالها المرتبة الأولى فيها مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى وما تحصلت عليه من نفوذ سياسي وتطور تجاري، كما تحصلت على أكبر المشاريع الاقتصادية والاستثمارية على الرغم من التحاقها متأخرة بالركب الأوروبي(فرنسا-بريطانيا-روسيا). وقد أدى هذا التقارب بين ألمانيا والدولة العثمانية إلى مشاركتهما في الحرب العالمية الأولى كحليفين، في حين نتج عن سياسة ألمانيا الإسلامية دعوات من قبل بعض المسلمين لأسلمتها، وبالتالي الاستقواء بها في وجه أطماع الدول الاستعمارية في بلاد الإسلام.

♣ **القسم الثاني: ألمانيا والجامعة الإسلامية**، ينقسم إلى ثلاثة فصول:

✍ **الفصل الرابع: سياسة ألمانيا الاستعمارية في شرق إفريقيا محاولات استغلال نفوذ السلطان العثماني في زنجيبار1885-1890م.**

✍ **الفصل الخامس: الدبلوماسية الألمانية ومحاولات إحياء الجامعة الإسلامية بين السلطنة العثمانية والمغرب الأقصى 1885-1890م.**

✍ **الفصل السادس: ألمانيا وثورة البوكسر 1899-1901م: استغلال النفوذ الديني للسلطان عبد الحميد الثاني لاحتواء انتفاضة المسلمين في الصين.**

تناول هذا القسم سياسة ألمانيا لاستغلال الدولة العثمانية ومنصب السلطان عبد الحميد الثاني كسلطان – خليفة بالإضافة إلى مفاعيل الجامعة الإسلامية من أجل أغراضها الاستعمارية تارة في شرق إفريقيا وشمالها (في عصر بسمارك)، وتارة أخرى في الصين (في عصر الإمبراطور وليام الثاني).

♣ **القسم الثالث: ألمانيا وبلاد الشام 1831-1918م: السياسة والاقتصاد والثقافة**، ويحتوي بدوره على ثلاثة فصول:

✍ **الفصل السابع: ألمانيا والقدس واليهود 1840-1886م: إرهاصات تهويد فلسطين.**

✍ **الفصل الثامن: المصالح الألمانية في لبنان 1831-1918م.**

✍ **الفصل التاسع: رحلة إمبراطور ألمانيا وليم الثاني إلى الشرق عام 1898م في مرآة الصحافة العربية المعاصرة.**

عالج هذا القسم مشروع ألماني مبكر لجعل فلسطين وطنا لليهود الأوروبيين المنصرين وكذلك تطرق إلى سياسة ألمانيا تجاه لبنان بين عامي1840-1918م متناولا خطواتها التدريجية للانغماس في المسألة الشرقية، وموقفها من عروبة فلسطين ومن المسألة اللبنانية.كما تناول تعليقات الصحافة العربية في مصر وبلاد الشام على رحلة العاهل الألماني إلى الشرق 1898م التي كان لها صدى محلي ودولي واسع.

♣ **القسم الرابع: ألمانيا ولإسلام بعد الحرب العالمية الثانية،** يحتوي كذلك على ثلاثة فصول:

✍ **الفصل العاشر: أزمة العلاقات بين القاهرة وبون عام 1965م:دور ألمانيا الديمقراطية وإسرائيل.**

✍ **الفصل الحادي عشر: مبدأ هالشتاين والصراع بين الدولتين الألمانيتين في لبنان 1953-1972م.**

✍ **الفصل الثاني عشر: الإسلام والقضايا العربية في كتابات عالم الإسلاميات فريتس شتبات.**

ختم كتابه بدراسة صراع الدولتين الألمانيتين في مصر ولبنان بين عامي 1949-1972م، وبين فيه ادعاءات كل من الدولتين الألمانيتين أحقيتها في تمثيل الشعب الألماني وردود الفعل المصرية واللبنانية على ذلك، وكيف أن مصر ولبنان كغيرهما من دول العالم الثالث، عملتا على الاستفادة من هذا الصراع في سبيل تحقيق مصالحهما.كما عالج كذلك مسائل تتعلق بالمواقف العادلة والنزيهة لعالم الإسلاميات الألماني فريتس شتبات (1923-2006)م من مسائل الإسلام المعاصر ومن القضايا العربية.

ج/أهمية الكتاب :

"ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين" كتاب جديد للدكتور "عبد الرؤوف سنو" بعد كتابه "المصالح الألمانية في سورية ولبنان (1841–1901)"، يرصد د.سنو في مؤلفه الجديد أوجهاً أخرى لعلاقات ألمانيا المتشعبة بالعالم الإسلامي، من خلال تقصي علاقاتها بالدولة العثمانية وبالمشرق العربي وشمال إفريقيا وشرقها، وصولاً إلى الصين أثناء ثورة مسلميها على إمبراطورهم، كما يبرز صفحات للاستشراق الألماني من خلال عالم الإسلاميات فرتيس شتبات.

يطرح الكتاب إشكاليات ثلاث:

1-كيفية تمكن ألمانيا من التوفيق بين سياستها الاستعمارية ومصالحها القومية، وبين دعمها البلدان الإسلامية ضد أطماع الدول الاستعمارية الأخرى.

2-استخدام ألمانيا خطاباً داعماً للإسلام، فيما كانت تعمل في الوقت نفسه على تحويل الدولة العثمانية وممتلكاتها الآسيوية إلى ما يشبه مستعمرة مخترقة، تجارة واقتصاد.

3-كيفية حفاظ ألمانيا الاتحادية على علاقات حسنة مع البلدان العربية خلال الحرب الباردة، في وقت كانت تقوم فيه بدعم إسرائيل، مالياً وعسكرياً، لتحرير نفسها من "عقدة الذنب" التاريخية تجاه اليهود.

انطلاقاً من تلك الإشكاليات، يجيب الكتاب على فرضيتين مركزيتين:

- ❖ الأولى، أن أهداف ألمانيا اتجاه الدولة العثمانية والبلدان الإسلامية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، لم تختلف عن تلك التي سعت إليها الدول الإمبريالية الأخرى، سوى في الوسائل المستخدمة لتحقيقها.
- ❖ أما الفرضية الثانية: فهو أن الاعتبارات الداخلية لألمانيا الاتحادية (عقدة الذنب اتجاه اليهود) والعلاقات مع الغرب، والمصالح السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط، هي التي فرضت على ألمانيا الاتحادية خلال الحرب الباردة ممارسة سياسية مزدوجة اتجاه الدول العربية وإسرائيل، وصلت إلى طريق مسدود عام 1965م، بفضل مكائد ألمانيا الديمقراطية وإسرائيل.

لكن الإرث التاريخي، فضلاً عن أن ألمانيا لم تمارس سياسة استعمارية مباشرة اتجاه البلدان العربية، والمصالح الاقتصادية المشتركة جعل تدهور العلاقات بين ألمانيا الاتحادية والدول العربية مرحلياً وغير مؤثر في تاريخ العلاقات بين الجانبين.

المبحث الأول

العلاقات العثمانية الأوروبية قبل القرن التاسع عشر.

***المطلب الأول: مع فرنسا**

***المطلب الثاني: مع بريطانيا**

***المطلب الثالث: مع روسيا**

تمـــــهـــــــــــيد :

لقد تميزت الدولة العثمانية باتساع رقعتها الجغرافية وتقاطعها مع أديان وأعراق وحضارات متباينة، وكذلك محافظتها على أراضيها لأطول فترة عرفها التاريخ الحديث، فمن سهول آسيا الصغرى انطلق بنو عثمان إلى شرق أوروبا ثم القسطنطينية معقل الديانة النصرانية الأرثوذكسية حاملين راية الإسلام ليخرجوا الناس من ظلام الجهل والهمجية إلى نور العلم والإنسانية، وبعدها إلى الجزيرة العربية والشام والعراق وشمال إفريقيا ودول البحر الأسود. ومن هنا تظهر الصراعات التي واجهتها الدولة منذ نشأتها حتى تآمر عليها الأعداء والمنافقون.

وما يحسب للدولة العثمانية هي بقاؤها لمدة تجاوزت ستة قرون وهي تدفع عن المسلمين بلاء النصارى وأطماعهم وكيد اليهود وحقدهم. وسنعرض في هذا المبحث علاقات الدولة العثمانية بالدول الأوروبية (فرنسا-بريطانيا –روسيا) على جبهات الصراع المختلفة والتي شملت السلم والحرب والدين والسياسة والاقتصاد.

المطلب الأول: العلاقات العثمانية الفرنسية

تميزت العلاقات العثمانية الفرنسية بأنها ذات تاريخ طويل نسبيا، إذ يعود في جذوره إلى بدايات العهد العثماني وإلى القرن السادس عشر ميلادي تحديدا. حيث تعد فرنسا السباقة قي إقامة علاقات ود وصداقة مع الدولة العثمانية على خلاف الدول الأوروبية الأخرى من خلال الامتيازات الممنوحة لها؛ الأمر الذي جعل هذه العلاقات تتسم بالتشابك والتداخل في مجالاتها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات.

كما شهدت هذه العلاقات بين الطرفين تطورا تدريجيا منذ عهد الإمتيازات وإلى غاية نهاية العهد العثماني، حيث ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية لكل من فرنسا والدولة العثمانية في تطور علاقاتهما الثنائية-**والتي طغت عليها المصلحة**- حيث كان الجانب العثماني يرغب في مد رقعته الجغرافية في أوروبا بإيجاد حليف أوروبي قوي هذا من جهة، ومن جهة أخرى سعى الجانب الفرنسي للحفاظ على مكانته وامتيازاته في الدولة العثمانية. وقد مرت هذه العلاقات بمراحل مختلفة حاولنا تلخيصها في عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566)م ففي عهده تم توقيع معاهدة الامتيازات[1]سنة 1535م .

[1] -**الامتيازات**: هي عبارة عن حريات وتنازلات وعقارات وضمانات وتسهيلات وحقوق منحها السلاطين العثمانيين وولاتهم إلى الملوك، الأمراء، القياصرة والتجار الأوربيين بمحض إرادتهم زمن قوتهم وتفوقهم وفرضت عليهم عند تدهور أحوالهم وتوالي هزائمهم العسكرية، وتحصل الأجانب الأوربيين على الامتيازات بمقتضى اتفاقيات مع الحكام العثمانيين ومعاهدات تالية للحروب من دون مقابل. للمزيد انظر: وليد العريض، تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها، **مجلة دراسات الجامعة الأردنية**،م 24، ع 1، الأردن، شباط، 1997م، ص 145.

أ/ العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566)

تعود الاتصالات الأولى بين الطرفين العثماني والفرنسي إلى عهد السلطان سليمان القانوني[1] والملك فرانسوا الأول[2] الذي استنجد به إثر تهديدات شارل الخامس[3]، حيث رأى الملك الفرنسي أنها الدولة الوحيدة القادرة على الحد من توسعات شارل الخامس وإنقاذ دولته ،ما يدل على المكانة التي تتمتع بها الدولة العثمانية في تلك الفترة وقدرتها على التأثير في السياسة العالمية[4].

---

(1) -**سليمان القانوني(1494/1566م)**: ولد في شهر شعبان من عام 900هـ/1494م وهو الابن الوحيد للسلطان سليم الأول، وهو عاشر السلاطين العثمانيين وتم تنصيبه سلطانا خلفا لأبيه بتاريخ 926هـ/1520م ولم يتجاوز عمره حينها ستة وعشرون عاما،رفع شان السلطنة إلى أوج العظمة والأبهة ووضع لها عدة قوانين تتعلق بالإدارة ولقد لقب بالقانوني نتيجة عدالته في تطبيق القوانين الشرعية وليس لكونه شرعها.وعرف عصره بالعصر الذهبي للدولة العثمانية،توفي سنة 1566م .للمزيد أنظر: ياسر بن عبد العزيز قاري، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية**، ج1، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف يوسف بن علي الثقفي، جامعة أم القرى، السعودية،1422هـ/2001م،ص ص198-201

(2) - **فرانسوا الأول (1494-1547م)**: أصبح ملكا لفرنسا عام 1515، كانت مصالحه تتعارض مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة ومع إمبراطورها شارل الخامس،وقد دام الصراع بينهما عدة سنين إلى أن انهزم فرانسوا الأول في معركة بافيا عام1525م لينتهي بأسره ويرغم على توقيع معاهدة مدريد عام1526 وانتهت الحرب بينهما عام 1544،اهتم بالجمال والفنون والآداب،لقب براعي النهضة توفي عام 1547. للمزيد أنظر: محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح، إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981م، ص 203.

(3) - **شارل الخامس (1500/1558)**:هو حفيد فرديناند وإيزابيلا ملكي إسبانيا ،أصبح الملك الأول لإسبانيا عام 1516 والإمبراطور الروماني المقدس عام 1519،حارب الملك الفرنسي فرانسوا الأول بسبب مايدعيه كل منهما بحقه في إيطاليا،كما حارب العثمانيين الذين كانوا يهددونه باجتياح وسط أوروبا وفشلت محاولاته لكبح جماح أتباع المذهب البروتستانتي ، للمزيد أنظر:منير البعلبكي، **معجم أعلام المورد** ،ط1،دار العلم للملايين،بيروت لبنان،1992م ،ص 255.

(4) -كمال حسنة، **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789-1807**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ ،إشراف عائشة غطاس ،جامعة الجزائر ،2005-2006، ص14.

ففي سنة 1519م برز كل من شارل الخامس وفرانسوا الأول كمرشحين لتاج الإمبراطورية الرومانية المقدسة[1] وقد وعد كل منهما بهذه المناسبة أن يستنفر كل القوى الأوروبية ضد العثمانيين ،وقد رأت الهيئة المنتخبة حينئذ أن شارل الخامس هو الأفضل لهذا التاج، ولكن منذ أن خسر فرانسوا الأول أمام شارل الخامس معركة انتخابه للعرش الإمبراطوري ،أصبحت فرنسا سجينة بين شارل الخامس في كل من إسبانيا والنمسا.وأمام هذا التنافس الكبير بين أسرتي آل فالو[2]الفرنسية والهابسبورغ [3]الإمبراطورية على زعامة أوروبا، بشكل عام والسيطرة على شبه الجزيرة الإيطالية بشكل خاص ،اشتعلت الحرب بين هذين العاهلين في الوقت الذي كانت فرنسا تبحث عن حليف لتدعيم موقفها في البحر المتوسط [4].

وهكذا جاء الانقسام الأوروبي لصالح العثمانيين ولذلك قرر السلطان القانوني أن ينطلق باتجاه بلغراد بوابة أوروبا الوسطى بعد أن انتزع جزيرة رودس من أيدي فرسان القديس يوحنا[5] .

[1] -**الإمبراطورية الرومانية المقدسة:** قامت هذه الإمبراطورية عام 962م غربي ووسط أوروبا واتخذت من ألمانيا قاعدة لها، واستمرت حتى عام 1806م وقد كانت متصلة بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية، إلا أنها عانت الكثير بسبب النزاعات بين أباطرتها والباباوات وقد حكمت أسرة الهابسبورغ هذه الإمبراطورية حوالي 400 سنة. للمزيد أنظر: سهيلة أحمد سرير وفتيحة حاج بن فطيمة، **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الإيجابية والسلبية (10–13)هـ(13–16)م**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف نادية طرشون، جامعة المدية، الجزائر 2014-2015م، ص14.

[2] - **أسرة آل فالو**: هي أسرة حكمت فرنسا من عام1328إلى عام1589وقد سميت بفالو نسبة إلى مقاطعة تقع شمال فرنسا، ولقد كان لها دور كبير في تحريك العالم خلال القرن السادس عشر. للمزيد أنظر: زينب عصمت راشد، **تاريخ أوروبا الحديث**، ج1، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت، ص16.

[3] – **أسرة الهابسبورغ:** هي من أشهر العائلات الملكية في أوروبا، تولى أفرادها الحكم في الإمبراطورية الرومانية المقدسة ما يقرب 400عاما كما تولى أفراد من هذه العائلة الحكم على عروش مختلفة في أوروبا من القرن 13م إلى غاية أوائل القرن 20م. وينسب اسمها إلى أحد القلاع التي امتلكتها وهي قلعة الهابسبورغ أو قلعة الصقر التي بنيت في سويسرا حوالي عام1020م وكان رودف أول فرد من العائلة ينتخب عام 1273م إمبراطورا للإمبراطورية الرومانية المقدسة، ثم أصبحت النمسا الموطن الجديد للعائلة. للمزيد أنظر: كمال حسنة، المرجع السابق، ص 25.

[4] – إدريس الناصر رائسي، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن 16م**، ط1، دار الهادي، لبنان، 2007م، ص 91.

[5] - نفسه ، ص92.

حيث أصبح شارل الخامس بحكم سلطته الجديدة ملكا على النمسا بالإضافة إلى إسبانيا وإمبراطورا على ألمانيا وحاكما لقسم واسع من إيطاليا الجنوبية ، وانضوت تحت لوائه جمهوريات جنوه[1] وفلورنسا [2]وإقليم وهران وجزيرتا مينورقة [3]وصقلية[4] وأضحى باستطاعته أن يغزو فرنسا عبر الحدود الألمانية [5].

ولهذا رأى فرانسوا الأول أن يستغل مكانة وقوة الدولة العثمانية ويكسبها صديقا له، فوقف منه موقف التودد والرغبة في الوفاق معتقدا أن الدولة العثمانية هي التي ستحد من طموحات شارل الخامس وتوقفه عند حده.

بدأت مراسلات فرنسا مع الدولة العثمانية بعد معركة بافيا[6]التي أسر فيها الملك فرانسوا الأول 1525م، وفي أعقاب هذه المعركة أرسلت أول بعثة إلى السلطان سليمان القانوني لكنها لم تصل لقتل المبعوث الفرنسي ومن معه من قبل باشا مقاطعة البوسنة ، لتليها بعثة ثانية ترأسها جون فرنجباني الذي نجح في الوصول إلى إسطنبول حاملا معه رسالتين إلى السلطان العثماني واحدة من الملكة لويز دوسافوا[7] والأخرى من الملك فرانسوا الأول كتبها بسجن مدريد طالبان فيهما مهاجمة قوات عائلة الهابسبورغ وإطلاق سراح الأسير[8].

---

[1]- **جنوه:** مدينة تقع شمال غربي إيطاليا بين خليج جنوه وجبال اللآلب وجبال الأبناين وهي أكبر الموانئ الإيطالية وأكثرها ازدحاما وكانت تمثل مركزا تجاريا هاما عرفت بتبادلها التجاري مع الدولة العثمانية. أنظر: سهيلة أحمد سرير وفتيحة حاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص14.

[2] - **فلورنسا:** مدينة إيطالية تقع على ضفاف نهر أرنو في وسط ايطاليا عرفت قديما ب فلونتيا كانت تمثل مركزا تجاريا هاما خاصة مع الدولة العثمانية. نفسه.

[4]- **مينورقة:** وهي إحدى الجزر التي تؤلف جزر البليار إلى الشرق من إسبانيا، نفسه.

[4] -**صقلية:** هي أكبر جزائر البحر الأبيض المتوسط واقعة في طرف مملكة إيطاليا وعاصمتها مدينة بالرمة،احتلها العرب عدة قرون في أيام دولة بني الأغلب والفاطميين بتونس ثم استقلت وهي الآن تابعة لإيطاليا، نفسه ص245.

[5] - محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،2013م، ص 185.

[6] -**بافيا:** منطقة تقع في الشمال الغربي من إيطاليا وتقع جنوب ميلانو .

[7]-أنظر نص رسالة لويز دوسافوا في ،محمد أورخان،**روائع من التاريخ العثماني**،ط3،دار الكلمة،المنصورة،مصر،2007،ص80.

[8] -علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط1،د دن،مصر،2001، ص ص341 -342.

وقابل السلطان سليمان القانوني المبعوث الفرنسي في 06ديسمبر 1525م باحتفال زائد[1] وكتب له رسالة[2]معربا فيها عن استعداده لمساعدته ورأى أن يستغل هذا الصراع لصالحه بتحقيق طموحاته ومشاريعه في الغزو[3].

وبموجب معاهدة تمت بين مدريد وفرنسا و الهابسبورغ[4]تم إطلاق سراح فرانسوا الأول،وقد بعث هذا الأخير في1535 سكرتيره جون دو لافوري[5]إلى السلطان سليمان القانوني بهدف عقد تحالف في شكل معاهدة سميت ب معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية [6].

وهكذا نشأ التقارب العثماني الفرنسي في خضم الصراع الفرنسي العثماني ضد شارل الخامس فالصداقة الفرنسية العثمانية ليست سوى واقع الحال،بمعنى أن كل واحدة من هاتين الدولتين كانت تمارس هيمنتها داخل دائرتها الخاصة،أوروبا الشرقية بالنسبة للدولة العثمانية وأوروبا الغربية بالنسبة لفرنسا، وذلك من دون خطر حصول صدام بينهما نظرا لانعدام التجاوز، وتهديد أي منهما لمصالح الآخر، وكان لكل منهما العدو نفسه[7]، وعليه جاءت معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية 1535م[8] لتجسيد هذا التقارب على أرض الواقع.

---

[1] -قبل القانوني مساعدة فرنسا لأن الأوروبيين كانوا ينظمون حملات صليبية على الدولة العثمانية وعلى العالم الإسلامي ولا يكلون من هذا رغم هزائمهم المتكررة فانتهز القانوني فرصة النزاع بين شارلكان وفرانسوا الأول وفكر في تحييد فرنسا وإبعادها عن المعسكر المسيحي واتخاذها مانعا أوروبيا ضد أي تجمع صليبي يستهدف العثمانيين ،عبد الباري محمد الظاهر ،**دولة الخلافة العثمانية قراءة في نشأتها ومظاهر حضارتها وعوامل سقوطها**،د ط،زرقاء اليمامة للنشر والتوزيع ،الفيوم مصر، د ت،ص 117.

[2] -أنظر نص الرسالة التي بعثها القانوني، محمد فريد بك، المرجع السابق، ص210

[3]- كمال حسنة، المرجع السابق، ص14.

[4]- **معاهدة مدريد:** تم توقيع هذه المعاهدة سنة1535م في قصر مدريد بين شارل الخامس والملك الفرنسي فرانسوا الأول تم فيها تحرير الملك الفرنسي. للمزيد انظر: أحمد سرير وحاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص 19.

[5] **– جون دو لافوري:** هو سفير فرنسي مقيم بالدولة العثمانية كان على إطلاع وثقافة واسعة بها اهتم بالمسائل الأجنبية، بعث في فيفري 1536 لإبرام صداقة بين فرنسا والدولة العثمانية. نفسه، ص20.

[6] –فردوس حافظ محمد جمال الدين، **دور السفراء العثمانيين والفرنسيين في حركة التغريب في الدولة العثمانية (1203–1327)هـ /(1788–1909)م**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أميرة بنت علي وصفي مداح، جامعة أم القرى، السعودية، 2013-2014، ص30

[7] -محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 186.

[8] -يوجد اختلاف في تاريخ هذه المعاهدة حيث أن العديد من المصادر والمراجع ترجعها إلى فيفري 1536م بدل 1535م. والأقرب إلى الصحة مقارنة بين تلك النسخ سواء الأجنبية أو تلك المترجمة فكلها ترجع التاريخ الرسمي للمعاهدة إلى سنة 1536م. للمزيد أنظر: إدريس الناصر الرائسي، المرجع السابق، ص98.

ب–معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسة 1535م :

بعدما اقتنع فرانسوا الأول بفكرة التحالف مع العثمانيين بعث جون دو لافوري كسفير مقيم بإسطنبول، وأعطيت له كل الصلاحيات للحفاظ على الإمتيازات السابقة والعمل للحصول على تسهيلات وامتيازات أخرى للرعايا والتجار الفرنسيين.وبذلك تم توقيع أول معاهدة بين الطرفين في 1535م وقعها عن الجانب الفرنسي السفير جون دو لافوري وعن الجانب العثماني الصدر الأعظم[1] إبراهيم باشا[2].

ويعتبر هذا الاتفاق الأول من نوعه في تاريخ العلاقات العثمانية الأوروبية لما اشتمل عليه من امتيازات عظيمة للرعايا الفرنسيين المقيمين في الأراضي العثمانية.ونجد هناك وراء هذه المعاهدة التجارية حلفا سياسيا عسكريا بين الطرفين،ولكن في نص المعاهدة تم صياغة الجانب التجاري فقط[3]ويتجلى ذلك من خلال بنودها[4].

واستفادت فرنسا من تقاربها مع الدولة العثمانية عسكريا وسياسيا واقتصاديا واتخذت من المعاهدة السابقة وسيلة لفتح أبواب التجارة مع المشرق دون الخضوع للاحتكار التجاري الذي فرضته

---

(1) –**الصدر الأعظم** :الشخص الذي حاز منصب رئيس الوزراء في الدولة العثمانية وكان وكيلا مطلقا للسلطان ،وللتفريق بينه وبين غيره من الوزراء لقب بالصدر الأعظم ، وكانت لديه صلاحيات كافة الأمور في الدولة وكان لديه ختم السلطان، وهو رئيس الديوان الهمايوني وكافة الأوامر التي تصدر من نصب أو عزل أو قتل كانت تصدر منه،إلا أنه يستأذن السلطان في الأمور التي تخص الوزراء أو القضاة أو شيخ الإسلام أو توجيه التمارات.لكن في حال الغزو أو الحرب لم يكن يستأذن من السلطان في هذه الأمور والسلطان لديه كافة الصلاحيات في عزله أو قتله ،ويطلق على الدوائر التي يعمل فيها الصدر الأعظم باب الباشا أو الباب الآصني سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية،** مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2000م، ص ص142،143.

(2) –**إبراهيم باشا:(1494 –1536)م** إفرنجي أصله من مدينة براغا اليونانية أسر من قبل القراصنة الأتراك وانتقل إلى الأناضول وأعطي كمملوك لامرأة أرملة في مدينة مانيسا حيث تلقى تربية إسلامية محضة واستطاع أن يكسب ود السلطان،وهو أول صدر أعظم عينه القانوني بعد اعتلائه العرش،اكتسب شهرته من صعوده السريع في الدولة ودوره إبان ذروة توسعها،وقد تزوج شقيقة السلطان القانوني السلطانة خديجة.لكن ظروف إعدامه كانت غامضة.للمزيد أنظر: فريدون أمجان،**سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين،** تر، جمال فاروق وأحمد كمال، ط2، دار النيل، القاهرة، مصر، ص 64.

(3) -كمال حسنة، المرجع السابق، ص 18.

(4) -للاطلاع على بنود المعاهدة أنظر: محمد فريد بك، المرجع السابق، ص ص 124-129.

البرتغال بعد اكتشافها لطريق رأس الرجاء الصالح[1]، كما حصلت بموجبها على الحق الكامل في الحماية تحت علمها رعايا الدول الغربية الأخرى مما جعل لها مكانة مرموقة بين دول الغرب الأوروبي،فيما لم يستفد رعايا الدولة العثمانية من هذه المعاهدة وكأنها عقدت فقط لتلبية المطالب الغربية وتحقيق مصالح الأعداء دون مقابل يذكر[2].

وقد وصف كثير من المؤرخين الإمتيازات التي منحها السلطان العثماني لملك فرنسا في بنود المعاهدة بأنها كانت البداية للاختراق الاقتصادي للعالم الإسلامي ،مما مهد فيما بعد لقدوم جيوش الاحتلال الأوروبي النصراني ،بحجة حماية المصالح الاقتصادية الأوروبية في المنطقة[3].

استمرت العلاقات العثمانية الفرنسية بعد وفاة السلطان سليمان القانوني، حيث تطورت الإمتيازات الفرنسية خلال نهاية القرن السادس عشر على عهد كل من سليم الثاني ومراد الثالث على التوالي حيث جددت أول معاهدة بعد وفاة القانوني بين شارل التاسع وسليم الثاني في أكتوبر 1569م والتي نصت على تأكيد الإمتيازات الممنوحة لجمهورية البندقية[4] كون هذه الأخيرة تحصلت على امتيازات معتبرة قبل الفرنسيين[5].

وقد استمرت العلاقات بين الطرفين على هذه الوتيرة متباينة بين الود والعداء تحكمها المصالح الشخصية .

---

[1] -**طريق رأس الرجاء الصالح**: هو الطريق الذي اكتشفه الرحالة فاسكو دي جاما عام 1497م للوصول إلى الهند وهو الطريق الذي يدور حول إفريقيا ويقع جنوبها اتخذته الدول الأوروبية ليكون طريقا تجاريا بديلا لها عن البحر الأبيض المتوسط وذلك من أجل التخلص من احتكار تجار البندقية والتجار المسلمين. للمزيد أنظر: أشرف صالح محمد سيد، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث**، ط1، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، 2009، ص72.

[2] -الصلابي، المرجع السابق، ص 344.

[3] -حسام الحفناوي، الحلف العثماني الفرنسي وظهور الامتيازات الأوروبية في المنطقة، شبكة الألوكة، ص2.

[4] -**البندقية**: مدينة في إيطاليا تقع في الجهة الشمالية للبحر الأدرياتيكي مساحتها 18.383كلم^2 وتعد مركزا تجاريا واقتصاديا مهما لتصل بذلك خلال القرن الخامس عشر إلى أوج قوتها وأصبحت تسيطر على التجارة في الجانب الشرقي من حوض البحر المتوسط إلا أنها عرفت تراجعا كبيرا بعد تغيير الطريق التجاري إلى رأس الرجاء الصالح. للمزيد أنظر: فاطمة بوجلطي، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف الغالي غربي، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 15.

[5] - الصلابي، المرجع السابق، ص 345.

إنّ مواقف فرنسا وسياستها الخارجية اتجاه الدولة العثمانية خلال القرن السابع عشر اتسمت بظهور عدة مشاريع لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية خاصة في عهد هنري الرابع ولويس الرابع عشر لكن الظروف لم تسمح بتنفيذها ولذلك يمكن تلخيص العلاقات العثمانية الفرنسية إلى غاية أواخر القرن الثامن عشر ونقول أن فرنسا كانت الحليف العلني والعدو السري للعثمانيين، رغم أن الأحداث أثبتت أن العلاقات بينهما كانت تسير وفقا لمصالح الدولتين وتبعا لموازين القوى.

المطلب الثاني: العلاقات العثمانية البريطانية

تعد بريطانيا من الدول الأوروبية التي سعت إلى إقامة علاقات مع الدولة العثمانية بعد فرنسا وهذا بعدما وصلت الدولة العثمانية إلى أوج قوتها وتوسعها خاصة في عهد السلطان سليمان القانوني، على الرغم من أن الإنجليز لم يكونوا يعرفون شيئا عن العثمانيين سوى أنهم مسلمون ملاحقون من طرف الصليبين، أو أنهم-الإنجليز- لم يكونوا يهتمون بما يحدث في الشرق، حتى أن سقوط القسطنطينية سنة 1453م لم يرد ذكره في كتب حولياتهم ، ومرد تلك القطيعة إلى طبيعة النشاط التجاري الإنجليزي المنغلق، والذي لم ينفتح على العالم الخارجي إلا في نهاية القرن 9هـ/15م،حيث شرع التجار البريطانيون في المغامرة في البحر الأبيض المتوسط متجهين نحو الممالك البندقية، وعندها بدأوا يتعرفون على الأتراك العثمانيين عن قرب.

منذ نهاية القرن 15م شرع التجار الإنجليز يتجهون نحو البحر الأبيض المتوسط، وقام احتكاك مباشر مع إيطاليا، كما أن البنادقة احتكروا التجارة مع الشرق حتى أواخر القرن 10هـ/16م، وكانت بريطانيا قد اعتمدت في بداية نشأتها على سفن جمهورية راجوزة[1]لنقل تجارتها للشرق، واستمرت في ذلك حتى عام 989هـ/1581م. أما بالنسبة للتجارة في المناطق الخاضعة للنفوذ العثماني فلم يبدأ النشاط التجاري الإنجليزي المباشر معها إلا في سنة 917هـ/1511م، حيث قام التجار البريطانيون بالتعامل مع بعض الجزر اليونانية وكذلك بلاد الشام؛ وقد اقتصر نشاطهم على استيراد المنتجات الزراعية كالزبيب والتوابل والقطن وبعض المصنوعات المحلية مثل الحرير والمنسوجات[2]. وقد أخذ الإنجليز يتعرفون على العثمانيين عن قرب، حتى أن بعضهم دفعهم الفضول إلى السياحة في ممتلكاتهم، وكانت أول مواجهة عسكرية مباشرة بين الدولة العثمانية والإنجليز حينما شارك الجيش

---

[1] – **جمهورية راجوزة:** شبه جزيرة تقع على شاطئ البحر الأدرياتيكي في الجنوب الغربي من البوسنة، كانت هذه المدينة من عام 1403-1809م عاصمة لجمهورية ارستقراطية، أسسها السلاف والصرب، أطلق عليها الأوروبيون في العصور الوسطى اسم(رانيكا) وعرفت فيما بعد (راجوزة)،أما العثمانيون فأطلقوا عليها اسم (دوبروفنيك / دوبرو فنديك)أي الصحراء، وأرض هذه الجمهورية غير صالحة للزراعة، لذلك انصرف سكانها للعمل في التجارة. للمزيد انظر: بيتر شوجر، **أوروبا العثمانية 1354–1804م**، تر، عاصم الدسوقي، ط1، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، 1998م، ص ص191–205.

[2] – ياسر بن عبد العزيز قاري، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية**، ج1،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف يوسف بن علي الثقفي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1422هـ/2001م، ص270.

الإنجليزي في القتال ضد العثمانيين في هنغاريا[1] عام 1540م على إثر الحملات العسكرية التي كان يروج لها بابا روما، كما شارك جيش إنجليزي آخر مع جيش الإمبراطور شارل الخامس(1500/1558)م في حربه ضد أيالة الجزائر عام 1542هـ[2].

وفي عام 1551م رفضت الدولة العثمانية السماح لسفينتين إنجليزيتين التوقف في ميناء كيوس اليوناني الخاضع لسيطرتها، وربما كان سبب ذلك الرفض هو عدم انضمام إنجلترا[3] للمعاهدة الفرنسية التي تسمح للدول الأوروبية بالتجارة في أقاليم الدولة العثمانية تحت الراية الفرنسية؛ وقد أدرك الإنجليز ذلك لكنهم لم يستغلوا هذا الامتياز على الفور، وأخذوا يبحثون عن طريق جديدة كان منحاه شمالي أوروبا ثم روسيا فبلاد فارس، أملا منهم في شراء التوابل بتكاليف أقل بواسطة التجارة المباشرة واهتموا خصوصا بالطريق الذي ينطلق من موسكو إلى هرمز[4] عبر إيران، حيث بدأ أول اتصال بين الإنجليز والدولة العثمانية بشكل فردي عن طريق التاجر المغامر أنطوني جنكسون[5] الذي تقدم بطلب إلى السلطان سليمان القانوني يلتمس فيه الحصول على تصريح يسمح له بمزاولة الأعمال التجارية في الأراضي العثمانية، وقد وافق السلطان على ذلك وسمح له ولشركائه بممارسة التجارة وفق المميزات التي يتمتع بها الرعايا الفرنسيين وهذا عام 1553م، كما سمح له بجلب بضائعهم على سفن بريطانية شرط أن تكون تحت العلم الفرنسي[6].

---

(1) – **هنغاريا** : تقع في أوروبا الوسطى، تحيط بها تشيك سلوفاكيا، أكرانيا، رومانيا، يوغسلافيا والنمسا، وهي مثل دول أوروبا الشرقية لا منفذ لها على البحر، تبلغ مساحتها 930033كم^2.للمزيد انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة** ج7، د ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، د ت، ص 157.

(2) – الناصر رائسي، المرجع السابق، ص155.

(3)– **إنجلترا:** هي أكبر مقاطعة في بريطانيا.

(4)– **هرمز:** هو مضيق يربط مياه البحار العالية لخليج عُمان بمياه البحار العالية للخليج العربي، وهو ذو أهمية كبيرة للملاحة الدولية؛ ويقع المضيق بين إيران من الشمال والشمال الغربي وبين عُمان في الجنوب، يبلغ عرضه في الاتجاه الشمالي حوالي 30 ميلا. الكيالي وآخرون، المرجع السابق، ج7، ص ص 111، 112.

(5)– **أنطوني جنكسون:** تاجر و مغامر إنجليزي من أتباع المذهب الكالفيني الذي أسسه جون كالفن، أسندت إليه مهمة التفاوض مع السلطان مراد الثالث من أجل الحصول على امتيازات تجارية في أقاليم الدولة العثمانية، وهو أول سفير إنجليزي يعين لدى الباب العالي عام 1581م، كان يتمتع بدبلوماسية لبقة مكنته من تثبيت مكانة إنجلترا في الدولة العثمانية. أحمد سرير وحاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص 26.

(6)– رائد سامي حميد الدوري، "معاهدة الامتيازات الإنجليزية لعام 1580م–دراسة تحليلية تاريخية–"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية(مجلة علمية محكمة)**، ع 13، مج 4، تكريت، العراق، 2012م،د د ن، ص5.

بعدها طلبت الملكة إليزابيث الأولى[1]من السلطان سليمان القانوني في مطلع العقد الأول من النصف الثاني من القرن السادس عشر مساعدتها لصد اعتداءات ملك إسبانيا فيليب الثاني[2] الذي كان يسعى لضمها إلى إمبراطوريتة بالقوة بعدما نجح في ضم البرتغال إلى مملكته، لكن السلطان رفض ذلك الطلب على الرغم من أن إسبانيا تعد العدو اللدود للدولة العثمانية على خلفية ما قامت به من محاكم تفتيش ضد المسلمين بعد سقوط الأندلس[3].

بعد ذلك لم يطرأ أي تغيير على العلاقات بين الطرفين بسبب طغيان العاطفة الدينية والمشاعر القومية على المجتمع الإنجليزي، حتى أنهم أقاموا الاحتفالات والأفراح في لندن احتفاء بالانتصار الذي حققه الحلف الصليبي على العثمانيين في معركة ليبانتو[4] البحرية عام 1571م[5].

[1]- **إليزابيث الأولى**:(**1533–1603)م** ملكة إنجلترا ارتقت العرش سنة (1558–1603)م، وهي ابنة هنري الثامن من آن بولين، يعتبر عصرها من أزهى العصور في التاريخ الإنجليزي، فهو عصر التوسع البريطاني عبر البحار وعصر نهضة الأدب الإنجليزي وازدهاره، رسخت دعائم البروتستانتية في البلاد ومع ذلك لم تقس كثيرا على الكاثوليك، صدفت عن الزواج فقضت حياتها كلها عازبة. منير البعلبكي، المرجع السابق، ص64.

[2]**– فيليب الثاني** :(**1527–1598)م** ملك إسبانيا ما بين عامي (1556-1598)م، وهو ابن شارل الخامس (شارلكان)، عمل على تعزيز مكانة إسبانيا السياسية والعسكرية، وقد أيد المذهب الكاثوليكي بقوة، قام بحروب ضد الدولة العثمانية (1571–1587)م وضد إنجلترا (1588-1604)م، نفسه، ص 324.

[3]- رائد الدوري، المرجع السابق، ص 5.

[4]- **معركة ليبانتو(lepanto)**: وهي المعركة التي حدثت قرب ميناء ليبانتو العثماني في اليونان الواقع على خليجي باتراس و كورنثوس، في يوم 25 ماي 1571م بين الأسطول العثماني المكون من 184 سفينة حربية، وأسطول الحلف الصليبي الذي دعا لتشكيله البابا بيوس الخامس(1566-1572)م، والذي كان يضم 195 سفينة و30 ألف جندي و16 ألف جذاف و208 سفينة حربية، اتسمت تلك المعركة بالدموية والعنف الشديدين وانتهت بانتصار أسطول الحلف على العثمانيين. للمزيد انظر: الكيالي وآخرون، المرجع السابق، ج5، ص 201.

[5]- رائد الدوري، المرجع السابق، ص5.

وفي عام 1578م حدث تطور على العلاقات العثمانية الإنجليزية وهذا حينما نجح وليام هاربورن[1] بعد وصوله إلى إسطنبول من إقناع السلطان مراد الثالث[2] بتوجيه رسالة إلى الملكة إليزابيث الأولى في مارس 1579م تضمنت نوايا حسنة وامتيازات مغرية، إذ جاء فيها: "**أنّ الدولة العثمانية ستقدم كل المساعدة والعون للإنجليز وستبقى موانئها وأراضيها مفتوحة دائما للتجارة الإنجليزية**"[3] وعلى إثر ذلك بعثت الملكة برسالة إلى السلطان العثماني في 25 أكتوبر 1579م أعربت فيها عن استعدادها لمنح الرعايا العثمانيين امتيازات وتسهيلات تجارية مماثلة في بلادها[4].

ومن هنا نشأ التقارب العثماني الإنجليزي في ظل صراع الدولة العثمانية وإنجلترا ضد ملك إسبانيا فيليب الثاني الذي كان يسعى لنشر المذهب الكاثوليكي، وبفضل مساعدة السلطان مراد الثالث استطاعت إليزابيث الأولى تحويل مذهب بلادها من الكاثوليكي إلى البروتستانتي، وفي المقابل تمكن السلطان العثماني من جعل إنجلترا رأس حربة لتمزيق وحدة الصف الأوروبي عموما ووحدة الإمبراطورية الرومانية المقدسة خصوصا، فأسهم ذلك في تكريس الاستقطاب العقائدي في أوروبا بين البروتستانت والكاثوليك فصارت إنجلترا البروتستانتية تقاوم المد الأوروبي الكاثوليكي[5].

---

[1]- **وليام هاربورن**: تاجر و مغامر إنجليزي من أتباع المذهب الكالفيني الذي أسسه جون كالفن، أسندت إليه مهمة التفاوض مع السلطان مراد الثالث من أجل الحصول على امتيازات تجارية في أقاليم الدولة العثمانية، وهو أول سفير يعين من طرف الملكة إليزابيث الأولى لدى الباب العالي في 20 نوفمبر عام 1581م، كان يتمتع بدبلوماسية لبقة مكنته من تثبيت مكانة إنجلترا في الدولة العثمانية. أحمد سرير وحاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص 26.

[2]- **مراد الثالث**:(**1575-1597)م** ولد في 5 جمادى الأولى عام 953هـ (4 جويلية 1546م) وكانت فاتحة أعماله إصدار أمر بمنع شرب الخمر بين الإنكشارية خاصة، فثار عليه أولئك الجند حتّى اضطروه لإباحته. ثم أمر بقتل إخوته الخمسة ليأمن من منازعته الملك؛ جدد الامتيازات التجارية والقنصلية مع فرنسا والبندقية وزاد عليها بنود أخرى لصالحهما، كما حصلت إنجلترا في عهده على بعض الامتيازات لتجارتها. للمزيد انظر: علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، 1980م، ص ص 85، 86.

[3]- تيسير جبارة، **تاريخ الدولة العثمانية(1280-1924)م**، د ط، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين، 2015م، ص144.

[4]- ياسر قاري، المرجع السابق، ص 272.

[5]- رائد الدوري، المرجع السابق، ص ص 8، 9.

المعاهدة العثمانية الإنجليزية 1580م[1]:

بعدما تلقى السلطان مراد الثالث رسالة الملكة إليزابيث الأولى، أصدر فرمانا يضمن للتجار الإنجليز امتيازات واسعة، جاء فيه: **"وعلى هذا فإنّنا نمنح جميع أفراد شعبها ورعاياها حرية المجيء إلى إمبراطوريتنا بأمن وسلام مع كل ما لديهم من متاجر وسلع بحرا في سفن كبيرة وصغيرة، وبرا في عربات دون أن يتعرض لهم أحد بأذى. ولهم أنم يمارسوا عمليات البيع والشراء دون عائق، وعليهم أن يراعوا عادات وأوامر بلادهم الإنجليزية"**[2].

رغم المعارضة الشديدة من طرف سفير فرنسا ومساعيه لوقف تنفيذ هذه الاتفاقية، إلا أن وليام هاربورن نجح في مهمته نجاحا كبيرا، واستطاع بالهدايا التي كان يغدقها بسخاء وبدبلوماسيته اللبقة أن يكسب الباب العالي إلى جانبه، بعدما طلبت الملكة إليزابيث الأولى من السلطان العثماني- عن طريقه- تدعيم الامتيازات وتعميمها على كافة التجار الإنجليز، وأدى هذا إلى تأسيس الشركة الشرقية (الليفانت)[3] بمرسوم ملكي في 11 سبتمبر 1581م. كما أنه استطاع أن يدعم امتيازات 1580م بعد مقابلته الأولى مع السلطان في ماي 1583م[4].

وبعد وفاة السلطان مراد الثالث عام 1597م سعت إنجلترا عن طريق سفيرها في إسطنبول لدى السلطان محمد الثالث للحصول على تجديد للامتيازات مع إضافة 17 بندا جديدا، 15 منها تهتم بشؤون التجارة وحياة الجالية بصورة عامة، أما البندان الآخران فأحدهما وهو الرابع: يخفض الرسوم العثمانية على التجارة الإنجليزية من 5%إلى3%، وثانيهما هو البند الثاني عشر الذي كان يتضمن ناحية كانت مدار جدل وصدام دائم مع الفرنسيين وهي قضية الهولنديين الذين كانوا يتاجروا في الأراضي العثمانية تحت العلم الفرنسي، لكنهم أصبحوا يتاجرون تحت العلم البريطاني.

---

[1]- للاطلاع على بنود المعاهدة انظر: ياسر بن عبد العزيز قاري، المرجع السابق، ص 299.

[2]- فاطمة بوجلطي، المرجع السابق، ص ص 18-19.

[3]- **الليفانت(levant)**: وهي كلمة إنجليزية تعني الشرق، ويقصد بها شركة الشرق تأسست في 11 سبتمبر 1581م من طرف الملكة إليزابيث الأولى بغية تنظيم التجارة الإنجليزية في أقاليم الدولة العثمانية، أشرف عليها أوزبورون وهو أول حاكم يعين على رأس هذه الشركة ويساعده في مهامه مجموعة من كبار التجار، تتكفل بحماية المصالح الاقتصادية الإنجليزية في الدولة العثمانية =خاصة فيما يتعلق بالجاليات الأوروبية. ليلى الصباغ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في الدولة العثمانية**، ج1، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1989م، ص 178.

[4]- الناصر رائسي، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن 16م**، ط1، دار الهادي، لبنان، 2007م ، ص 161.

وقد كانت في مقدمة أهداف التقارب العثماني البريطاني من جهة الدولة العثمانية تنشيط الحركة التجارية وكسر الاحتكار التجاري الذي تفرضه فرنسا في الليفانت، وفعلا استطاع العثمانيون تحقيق هذه الأهداف، إذ أصبحت بريطانيا من أهم الدول المنافسة لفرنسا في الليفانت خاصة بعد تأسيسها لشركات تجارية كبرى استطاعت من خلالها التحكم في الحركة التجارية في الولايات العربية. استمرت الصلات بين السلطنة وبريطانيا ودية لا تشوبها التذبذبات حتى منتصف القرن الثامن عشر تقريبا، كما أنها كانت علاقات تجارية فقط[1].

[1]- فائقة محمد حمزة عبد الصمد بحري، **أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوروبا**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف يوسف علي رابع الثقفي، جامعة أم القرى، السعودية، 1409هـ/1989م، ص 123.

المطلب الثالث: العلاقات العثمانية الروسية

على مدى قرون عدة تضافرت عوامل دينية سياسية إستراتيجية واقتصادية كانت تدفع روسيا على الدوام للاستحواذ على القسطنطينية[1] وبالتالي على الممرات العثمانية (البوسفور والدردنيل) تارة بأسلوب التوسع العسكري وتارة أخرى بأسلوب التفاهم الدولي،حيث أعلنت روسيا مرارا عن سياستها التقسيمية للدولة العثمانية،إلا أن خططها اصطدمت في كل مرة بمصالح دول أوروبية أخرى فالنمسا كانت تنازعها الزعامة على البلقان في حين عارضتها كل من فرنسا وبريطانيا القضاء على الدولة العثمانية لأسباب إستراتيجية واقتصادية.[2]

فقد ادعت منذ سقوط القسطنطينية بأيدي العثمانيين أنها وريثة الإمبراطورية البيزنطية[3] والحامية العالمية والمدافعة عن العقيدة الأرثوذكسية[4]، وبناء على ذلك اعتبرت نفسها زعيمة العالم الأرثوذكسي دينيا وسياسيا وخولت لنفسها إعادة تحرير القسطنطينية وتقديم حمايتها للاماكن المقدسة في فلسطين والأرثوذكس الخاضعين للحكم العثماني[5].

وبغض النظر عن العامل الديني السياسي فقد كان موقع القسطنطينية الإستراتيجي وإشرافها على الممرات البحرية يشكل حاجزا أمام روسيا للوصول إلى المياه الدافئة (البحر المتوسط) لتضمن عبور سفنها الحربية والتجارية عبر الممرات وقت السلم وزمن الحرب دون أية قيود أو شروط. وإضافة إلى ذلك لعبت العوامل الاقتصادية دورا أساسيا في صياغة روسيا سياستها التوسعية على حساب

---

[1] -**القسطنطينية**: هي مدينة تتألف من شبه جزيرة تقع بين قارتي آسيا وأوروبا وتحتضنها بحار ثلاثة هي القرن الذهبي (الذي يفصل المدينة القديمة عن الحديثة) والبوسفور (الذي يربط البحر الأسود بالبحر المتوسط عن طريق بحر مرمره) والدردنيل، واكتسبت القسطنطينية أهميتها الدينية من حيث كونها مركزا كنسيا معتبرا عزز ارتباطها بالكنيسة الأوروبية إضافة إلى مكانتها التجارية. للمزيد أنظر: شهاب الدين البغدادي،**معجم البلدان**،م04، دط،دار صادر ، بيروت ،لبنان ، دت،ص347.

[2] – عبد الرؤوف سنو، **النزعات الكيانية في الدولة الإسلامية (1877–1881)م (بلاد الشام، الحجاز، كردستان وألبانيا)**، ط2، بيسان للنشر، بيروت، لبنان، 1997م، ص 21.

[3] -**الإمبراطورية البيزنطية**: قامت على أنقاض الإمبراطورية المقدسة وتعرف أيضا بالإمبراطورية الرومانية الشرقية نسبت إلى بيزنطة التي أعاد بناءها الإمبراطور قسطنطين الأول وسماها القسطنطينية وجعلها عاصمة له. وقد قسمت الإمبراطورية الرومانية إلى شرقية وغربية، وكان قلب الإمبراطورية يتألف من شبه جزيرة البلقان وآسيا الصغرى، وقد كانت تعتمد اللغة اللاتينية لغة رسمية لها. للمزيد انظر: الكيالي وآخرون، المرجع السابق، ص 293.

[4] -**الأرثوذكس**: معناها ذوو العقيدة السوية أو مستقيمو الرأي، وهم مجموع المسيحيين الشرقيين الذين حافظوا على تقاليد الكنيسة الأولى وتمسكوا بعقائدها.نفسه،ص 387.

[5] –الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 170.

الدولة العثمانية، فازدياد السكان في الجنوب والازدهار التجاري والزراعي الذي عرفته المنطقة حول الثقل الاقتصادي إلى منطقة البحر الأسود وجعل تصدير السلع إلى المتوسط عبر الممرات أمرا حيويا لها، ونتيجة لهذه الظروف فقد غلب على العلاقات العثمانية الروسية طابع العداء والتوتر الدائم[1].

لقد كان العداء العثماني الروسي عداء ذا بعد ديني أي بين الإسلام والأرثوذكسية في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية قد دخلت في علاقات دبلوماسية مع كافة الدول المسلمة والمسيحية في الشرق والغرب. حيث كانت أولى العلاقات العثمانية الروسية قد بدأت بعد سقوط إمارة موسكو[2] بأيدي الروس عام1461م وذلك في عهد بايزيد الثاني[3]عقب إغارة المغول على بلادهم[4].

وكانت العلاقات الفعلية سنة1492م حيث وصل إلى القسطنطينية أول سفير روسي ومعه جملة من الهدايا للسلطان وبعد ذلك بأربع سنوات أتى إليها سفير آخر وحصل من الدولة العثمانية على بعض الامتيازات للتجار الروس[5].

وقد ساهمت العلاقات التجارية في توثيق الصلة وتعزيز الثقة بين البلدين، الأمر الذي كاد أن يتحول إلى تقارب سياسي نتيجة تدخل السلطان القانوني لوقف غارات حكام القرم[6]على روسيا. وربما كانت لدى القانوني اعتبارات دعته إلى الاستجابة لطلب القيصر الروسي. فقد دخلت العلاقات العثمانية الروسية طورا جديدا عقب توحيد الولايات الروسية أثر زوال الحكم المغولي عنها تمثل في

---

(1) – ياسر قاري، المرجع السابق، ص 205.

(2) -**موسكو**: مدينة عظيمة في وسط روسيا وكانت عاصمة لها إلى أن نقل بطرس الأكبر تخت الحكومة إلى مدينة بطراسبورغ التي أسسها على خليج فنلندا الخارج من بحر البلطيق في 1703م وبقربها انتصر نابليون الأول إمبراطور فرنسا على روسيا 1812م. للمزيد أنظر: محمد فريد بك، المرجع السابق، ص 183.

(3)-**بايزيد الثاني** :ولد عام851هـ وجلس على العرش في سن35 من عمره أي عام886هـ وذلك عقب موت والده محمد الفاتح فنازعه أخوه جم على السلطنة لأنه أكبر منه سنا،كان مسالما محبا للأدب متفقه في علوم الشرعة الإسلامية،اشتهر بمسجده ،توفي في طريق أدرنة بعد أن تخلى لولده سليم الأول عن العرش. للمزيد أنظر: عزتلو يوسف بك آصاف، **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن**، تق محمد زينهم محمد عزب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر،1415هـ-1995م، ص 53.

(4) –الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 116.

(5) – نفسه.

(6) -**القرم**: شبه جزيرة تقع في أوكرانيا حاليا، كانت ميدانا للحرب العثمانية الروسية 1854-1856والتي انتهت بتوقيع معاهدة باريس ،وقد كان النصر في هذه الحرب من نصيب الدولة العثمانية وذلك بعد أن ساندتها كل من فرنسا وبريطانيا. للمزيد أنظر: أحمد سرير وحاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص34.

التبادل التجاري مع العالم الخارجي ومساندة العثمانيين في حملاتهم على مناطق شمالي البحر الأسود وعلاوة على ذلك دفع الجزية[1].

ومع مطلع القرن السادس عشر ونتيجة لامتداد نفوذ السلطان القانوني إلى مناطق القوقاز وأرمينيا وجورجيا وكردستان أصبحت الدولتان العثمانية والروسية على خط تماس جغرافي مباشر وتميزت العلاقة بينهما حينها بالدفء حيث أرسل قيصر روسيا في1521م خطاب تهنئة للسلطان القانوني بمناسبة انتصاره على المجر. ولكن الود السياسي بين الدولتين لم يستمر طويلا فسرعان ما بدأت روسيا في البحث عن تحالف يقف في وجه العثمانيين في أوروبا وحدث تقارب اقتصادي بين روسيا وإنجلترا في سنة 1555م خول القيصر الروسي بموجبه التجار الإنجليز احتكار ممارسة التجارة في الطريق الشمالي لأوروبا ثم روسيا فبلاد فارس. وقد أثارت تلك التسهيلات الروسية الكبيرة شكوك العثمانيين حول طبيعة الاتفاقية، وساد اعتقاد بأنها كانت حلفا منظما للقضاء على المسلمين[2].

لم يأخذ العثمانيين بعين الاعتبار التوسع الكبير لموسكو، التي كانت حتى ثلاثينات القرن السادس عشر تعتبر قوة من الدرجة الثانية في أوروبا الشرقية تمثل خطرا عليهم في الشمال، ومع منتصف القرن السادس عشر 1547م تم تنصيب إيفان الرابع[3] قيصرا على روسيا الذي قام باحتلال الضفة الشرقية للفولغا حتى أصطرخان والاستيلاء على عدة إمارات وإخضاع العديد من الخانيات[4] المسلمة ،مما هدد العثمانيين وخانيات آسيا الوسطى وهكذا اقتنعوا بأن الروس بات يهدد مواقعهم في حوض البحر الأسود والقوقاز[5].

---

(1) – الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 117.

(2) - ياسر قاري، المرجع السابق، ص 329.

(3) -**إيفان الرابع (1530–1584)م**: ويسمى كذلك إيفان الرهيب، وهو أول قياصرة روسيا (1547–1584)م قام بإصلاحات تشريعية وإدارية متعددة ووسع رقعة الدولة ولكن حكمه اتسم بالإرهاب فكثر عدد ضحاياه وكان من بينهم ابنه البكر إيفان وقد قتله بضربة من عصاه. للمزيد أنظر: البعلبكي، المرجع السابق، ص 81.

(4) -**الخانيات**: جمع خان وهم أمراء التتار والتركمان وكل الإمارات الكائنة أو التي كانت في روسيا. للمزيد أنظر: محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح، إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981م، ص 344.

(5) - الناصر رائسي، المرجع السابق، ص ص114–118.

وفي خضم هذه الأحداث عمل القيصر الروسي على إيجاد حلفاء له بالمنطقة عندما انضم بعض الأمراء ووضعوا أنفسهم تحت الحماية الروسية مما أدى ببعض الموالين لروسيا إلى حد محاولة الاستيلاء على قلعة أزوف[1] التي تعد بمثابة آخر معقل حدودي للسلطنة العثمانية.

وبعد هذه الانتصارات تمكنت روسيا من التحول إلى قوة من الدرجة الأولى وإلى توسيع نفوذها على حساب الممتلكات العثمانية في القوقاز والبحر الأسود.[2]

استمر الوضع هكذا إلى حوالي سنة 1566م حين لم تعد الحرب مع آل هابسبورغ (النمسا) ضرورية، إذ قرر العثمانيون حينئذ أن يوجهوا اهتماماتهم إلى الشمال،وقد وضعت لهذا الغرض خطة جريئة تتضمن أن يقوم الجيش والأسطول بالتقدم على امتداد مجرى نهر الدون إلى أقرب نقطة له من نهر الفولغا حيث تشق قناة لتربط النهرين ،وذلك لكي يتمكن الأسطول العثماني من الوصول إلى أصطرخان عبر الفولغا،وبعد طرد الروس من أصطرخان كانت الخطة تقضي بأن يتابع الأسطول تقدمه إلى بحر قزوين[3] لدعم الجيش العثماني في إيران ،إلا أن هذا التهديد العثماني وحد الجارين روسيا وإيران ضدها[4].

وفي عام1569م فشلت محاولات العثمانيين لشق القناة وحصار أصطرخان وقرروا توجيه قواتهم إلى البحر المتوسط بدل مواصلة الحرب المكلفة في الشمال، وفي هذه الأثناء تبنى القيصر الروسي سياسة سلم وصداقة مع السلطان سليم الثاني[5] لكي يحافظ على مواقعه في حوض الفولغا وقد تخلى السلطان للقيصر على قازان و أصطرخان وطالب بفتح الطريق الممتد من آسيا الوسطى إلى القرم

---

[1] -**أزوف Azov**:تقع في الشمال الشرقي من بحر أزوف(وهو الخليج الكبير الواقع شمال البحر الأسود)أنظر:محمد فريد بك ، المرجع السابق ،ص 286.

[2] -خليل إينالجيك،**الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر، محمد الأرناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2002م، ص 64.

[3] - **قزوين**: تقع في وسط بلاد إيران إلى الشمال وتقع تحت بحر الخزر وقد سمي هذا البحر ببحر قزوين ومنه أخذ الأوروبيون هذا الاسم وسمو البحر cas pian ، ويبلغ طولها 75درجة وعرضها 37درجة، أول من استحدثها سابور ذو الأكتاف، ويسمى حصن قزوين كشرين بالفارسية. أنظر: البغدادي، المرجع السابق، ص 342.

[4] - إينالجيك، المرجع السابق، ص64.

[5] - **سليم الثاني(1524–1574)م**: سلطان عثماني من (1566–1574)م ابن السلطان سليمان القانوني وخليفته،انتزع قبرص من أيدي البنادقة 1570م فأنشأت أوروبا حلفا ضده ضم البابا والمدن الإيطالية و إسبانيا وقد تمكن هذا الحلف من إنزال الهزيمة بالأسطول العثماني في معركة ليبانتو في 07 أكتوبر 1571م. انظر: البعلبكي، المرجع السابق، ص 241.

لكن السلطان لم يلح على ذلك ولم يستخدم القوة لانشغاله بحربه مع أوروبا الغربية حيث فتح جزيرة قبرص 1576م وتعرض الأسطول العثماني لخسائر فادحة في موقعة ليبانتو1571م؛ وبالتالي لم تلبث السلطنة العثمانية في هذه المرحلة التالية أن أخذت تتراجع باستمرار وتفقد أراضيها بينما توسعت روسيا على حسابها[1].

ومثل الجانب الديني بعدا آخر للعلاقات بين الدولة العثمانية وروسيا، نظرا لوجود رابطة دينية قوية جمعت أتباع الكنيسة الأرثوذكسية بعشرات الآلاف من رعايا السلطان. ففي سنة 1589م قام بطريك الأرثوذكس بإسطنبول برفع مرتبة رئيس أساقفة موسكو إلى منزلة البطريكية[2]محاولا التملق للقيصر ،فأضفت تلك المنحة الكنسية على روسيا قدرا كبيرا من الأهمية وجعل منها القياصرة المتعاقبين عاملا أساسيا لحماية العقيدة الأرثوذكسية والتدخل في شؤون الدولة العثمانية[3].

ولقد أخذت روسيا في الظهور على المسرح الدولي بحلول سنة 1613م عندما وصل ميخائيل رومانوف[4] إلى منصب القيصر، لتحقيق أحلامها وأهدافها بفك العزلة عنها والوصول إلى المياه الدافئة والسعي للحصول على مزيد من الإمتيازات التي ستظهر بشكل جلي في القرون التي تلت القرن السادس عشر لتميط اللثام عن طموحاتها في تهديدها كيان السلطنة العثمانية، وقد بدا ذلك جليا إثر معاهدة كتشك قينارجة 1774م[5].

---

[1]- الناصر رائسي، المرجع السابق ، ص120.

[2] -**البطريركية (بطريك)**: يطلق على بعض الرؤساء الدينيين الذين تمتد سلطاتهم إلى عدد من الأساقفة، والبطريركيات في الأصل ثلاث بطريركية روما وأنطاكية والإسكندرية. فطيمة بوجلطي، المرجع السابق، ص 35.

[3] -ياسر قاري، المرجع السابق، ص 331.

[4] - **ميخائيل رومانوف** : يلقب بميخائيل الوديع ولد سنة 1596م يعد مؤسس سلالة رومانوف الملكية ذات الأصول الألمانية، تم انتخابه قيصرا سنة 1613م من قبل مجلس زيمسكي، أثناء عهده وجدت دولة روسيا الموحدة وانتهت النزاعات الداخلية واستأنفت العلاقات مع الدول الأجنبية، قام بإدخال إصلاحات وتعديلات في السلطة الروسية خصوصا في الجيش، توفي سنة 1645م ودفن في كاتدرائية الملائكة.

[5] - الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 121.

المعاهدة العثمانية الروسية كتشك قينارجة[1] 1774 م:

توضحت سياسة روسيا تجاه الدولة العثمانية منذ عهد بطرس الأكبر[2]والتي غلب عليها طابع العداء والتوتر الدائم بسبب سياسته التوسعية التي كان يهدف من خلالها إلى إحكام السيطرة على المضائق والممرات،وبالتالي على العاصمة العثمانية سعيا منه للولوج إلى المياه الدافئة[3]، غير أن تحقيق هذه الأهداف قد اصطدم بمصالح الدولة العثمانية، هذا ما أدى إلى نشوب حروب طويلة بين الطرفين انتهت في الغالب بتوقيع معاهدات صلح[4].

ولم تختلف السياسة الروسية في عهد كاثرين الثانية[5]، إذ ارتكزت على ضرورة إضعاف الدولة العثمانية والتوسع على حسابها،تنفيذا لوصية بطرس الأكبر الهادفة إلى إعادة مجد بيزنطة.

وبالحديث عن المعاهدة الروسية العثمانية فقد اتخذت شكلا مغايرا ومختلفا عن سابقاتها من المعاهدات المبرمة مع الدول الأوروبية فهي معاهدة هدنة ترتبت عن مواجهة عسكرية أبرمت بين الطرفين لإنهاء حالة الحرب التي دامت أربع سنوات، كما اعتبرت معاهدات امتيازات لكونها تضمنت عدة تسهيلات استفادت منها روسيا خاصة في المجال التجاري في البحر الأسود، وكذا حماية

---

(1) -**كتشك قينارجة kucuk kaynarca** : اسم قرية بلغارية صغيرة (وتعني المنبع الصغير) تقع على الضفة اليمنى لنهر الدانوب بالقرب من سيلستريا Silistra تمت فيها المفاوضات بين الطرفين العثماني والروسي. أنظر: عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**،ج1،دط،دار المدار الإسلامي،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،1980، ص 196.

(2) -**بطرس الأكبر(1721 –1725)م**: إمبراطور وقيصر روسيا من 1721م إلى 1725م وهو مؤسس الدولة الروسية الحديثة، استولى على أزوف سنة1696 وقام بعدة زيارات إلى أوروبا بهدف الوقوف على أسباب التقدم الأوروبي ،وأدخل برنامجا إصلاحيا وأسس نظما جديدة للإدارة، وقد شجع الصناعة والتجارة ،أسس مدينة سان بطراسبورغ ونقل إليها العاصمة وكان يسعى لإعادة مجد بيزنطة من خلال القضاء على الدولة العثمانية. توفي في 8فيفري 1725م وخلفته زوجته كاثرين الأولى. للمزيد أنظر: فريد بك، المرجع السابق، ص 308.

(3) - أحمد سرير وحاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص 31.

(4) – طقوش ، المرجع السابق، ص 288، 289.

(5)–**كاثرين الثانية (1796–1729)م**: كاثرين العظمى (1796–1729)م إمبراطورة روسيا (1796–1762)م أصلحت الإدارة، وحاولت أن تضع دستورا ديمقراطيا عام 1767وأن تحرر الأقنان، ناصرت الفن وأنشأت عددا من المدارس والمجلات الأدبية وراسلت فولتير وديدرو وانتزعت شبه جزيرة القرم من العثمانيين1789 وشاركت في تقسيم بولندا 1795م.للمزيد أنظر: البعلبكي، المرجع السابق، ص 352.

الطوائف الأرثوذكسية في الدولة العثمانية ، وقد أظهرت معاهدة كتشك قينارجة مدى الضعف الذي منيت به الدولة العثمانية، فقد مكنت روسيا من الظهور كدولة كبرى في المنطقة وقلصت مساحة الدولة العثمانية بانتزاعها عدة أقاليم منها[1].

أما الجوانب المهمة من هذه المعاهدة هي التي عالجت القضايا الحساسة والمتنازع عليها فيما بين الطرفين ويمكن تصنيف هذه القضايا إلى ثلاثة مجالات أساسية هي المجال السياسي والاقتصادي والديني؛ أما الجانب السياسي فهو على درجة كبيرة من الأهمية فقد أقرت معاهدة الصلح على استقلال بلاد القرم ومنع التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية[2].

[1] – أحمد سرير وحاج بن فطيمة، المرجع السابق، ص 33.

[2] – مراد جه دوسون، **نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مراد جه دوسون– أواخر القرن 18م وأوائل القرن 19م–**، تر، فيصل شيخ الأرض، الجامعة الأمريكية، بيروت، لبنان، 1942م، ص 209.

خلاصة:

لقد اتسمت العلاقات العثمانية الأوروبية (فرنسا، بريطانيا، روسيا) قبل القرن التاسع عشر بالتباين بين الود والعداء تحكمها المصالح بين الطرفين، فخلال الفترة(القرن 16م و17م) شهدت صراعا على أشده بين الدول الأوروبية الكبرى للحصول على امتيازات أكثر من السلاطين العثمانيين لضمان الهيمنة الفعلية في الجانب الاقتصادي دون وجود تدخلات عسكرية نظرا لقوة الدولة العثمانية التي هددت أوروبا في مراحل متتالية.

وبحلول القرن الثامن عشر تغيرت موازين القوى تلك، فمن جهة بدأت الدول الأوروبية في التطور وبالتالي زيادة الاهتمام بالمشرق الإسلامي خاصة بعد الثورة الصناعية بأوروبا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ومن جهة أخرى كانت الدولة العثمانية قد دخلت مرحلة الضعف حيث تقلص نفوذها وفقدت الهيمنة الفعلية على بعض أقاليمها مما زاد من التنافس الدولي عليها ومن الطبيعي أن تحاول الدول الأوروبية القوية استغلال هذا الوضع لتحقيق أطماعها وطموحاتها.

المبحث الثاني

العلاقـــــات السياسية بين ألمـــــانيا والدولـــة العثمـــــانية.

*المطلب الأول: ألمـــــانيا والمسألـــة الشرقيـــــــة

*المطلب الثاني: الجامعة الإسلاميـــــــة والدبلوماسية الألمانية

*المطلب الثالث: سياسة ألمـــــانيا التبشيريـــــــة

تمهيـــــــــــــــد

استطاعت الدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص فرنسا وبريطانيا أن تجدا مكانا لهما في الدولة العثمانية منذ بداية القرن السادس عشر تقريبا، وعملتا لأسباب استراتيجية واقتصادية على الحفاظ على هذه المكانة وعلى الدولة العثمانية حتى نهاية القرن الثامن عشر تقريبا، وعلى محاصرة روسيا القيصرية داخل البحر الأسود وإغلاق الممرات العثمانية في وجهها، في حين نازعت النمسا روسيا على الزعامة والنفوذ في البلقان.

وبسبب مشاكلهما القومية لحقت كل من ألمانيا وإيطاليا متأخرتين بالركب الاستعماري الموجه ضد الدولة العثمانية، حيث اتبعت ألمانيا نهجا جديدا للتغلغل الإمبريالي في السلطنة يقوم على التغلغل الاقتصادي ويستبعد الاحتلال العسكري، في حين سارت إيطاليا على خطى الدول الاستعمارية الكبرى، واستولت على طرابلس الغرب عام 1911م.

وبينما استطاعت الدول الأوروبية الكبرى تحقيق قفزات نوعية في علاقاتها بالدولة العثمانية سواء أكانت سلما عن طريق الهيمنة السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية أو العسكرية من خلال اقتطاع أجزاء من السلطنة، فقد اتسمت العلاقات الألمانية العثمانية حتى قيام ألمانيا الموحدة عام 1871م بالضعف واقتصرت على اهتمامات استشراقية وتبشيرية واستيطانية ومصالح تجارية غير متينة، فضلا عن نفوذ سياسي واه.

المطلب الأول: ألمـــــانيا والمسألة الشرقية

تعود بداية العلاقات الألمانية العثمانية إلى فترة حرب السبع سنوات[1] (1763-1756)م عندما حاولت بروسيا[2]من دون نجاح جر الدولة العثمانية إلى تحالف معها موجه ضد كل من روسيا والنمسا، لكن ضعف الدبلوماسية البروسية في الباب العالي وعدم رغبة هذا الأخير في التورط بالمسألة الأوروبية أفشلا المشروع، ورغم هذا الإخفاق لم تتوان بروسيا عن مساعدة الدولة العثمانية -لأسباب تتعلق بالتوازن الأوروبي- لإنقاذها من روسيا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر[3]. ولنتطرق إلى العلاقات في ظل ألمانيا الموحدة، يجب إعطاء لمحة مختصرة عن الوحدة الألمانية.

أ/ الوحدة الألمـــــانية:

مثلما حدث للإيطاليين خلال الحروب النابليونية حدث للألمان خلالها، من حيث انطلاق المشاعر القومية، وإن اختلفت الظروف. فقد كانت بروسيا إحدى الدول الأوروبية التي ناصبت العداء للثورة الفرنسية ونابليون، حيث أنه في عام 1805-1806م أنزلت جيوش نابليون هزيمة ساحقة بالألمان وأخذ بنفسه ينظم شؤونهم، ورؤوسهم مطأطأة أمام هذا العملاق المنتصر[4]. فلما طالت الحروب على نابليون وتوالت ضده التحالفات وهزمت قواته، شاركت بروسيا وشارك الكثير من الألمان

---

[1] - **حرب السبع سنوات:** هي حرب أوروبية بدأت في أوت 1756م، حيث شاركت فيها كل من النمسا، فرنسا، روسيا، بروسيا، بريطانيا والسويد، ودارت أحداثها في ألمانيا الغربية شرق نهر الراين وفي وسط ألمانيا وفي بروسيا ذاتها، وانتهت هذه الحرب في 15 فيفري 1763م بتوقيع صلح هبرتسبورغ بين النمسا وبروسيا. للمزيد انظر: ميلاد المقرحي، **تاريخ أوروبا الحديث 1453-1848م**، ط1، منشورات جامعة خان يونس، بنغازي، ليبيا، 1996، ص 270.

[2] - **بروسيا:** هي أكبر الدويلات الألمانية، بدأت نواتها من مقاطعة برادنبورغ بين نهري الميز والألب، وهي واحدة من المقاطعات التي انحدرت من العصور الوسطى، واستطاعت بروسيا أن تصل إلى دولة أوروبية عظمى وأن تحقق الوحدة الألمانية بفضل أسرة هوهنزلرن التي امتد حكمها زهاء خمسة قرون. للمزيد انظر: عبد الحميد البطريق، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن 18م**، د ط، دار الفكر العربي، مصر، 1995، ص 237.

[3] - عبد الرؤوف سنو، **ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط1، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص ص 33،34.

[4] - عبد العزيز نوار ومحمود محمد جمال الدين، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، د ط، دار الفكر العربي، مصر، 1999، ص 371.

في الإجهاز عليه حتى استسلم، وأعيد رسم خارطة أوروبا في مؤتمر فيينا 1815م وأحرز الألمان بعض المكاسب، فبعدما كانت الدويلات والإمارات الألمانية عدة مئات أصبحت 39 فقط[1]. وخرجت بروسيا منتصرة ورأى الألمان أنها الدولة الألمانية الكبيرة التي تستطيع أن تحميهم من عدوان خارجي. بعدها توصل ملك بروسيا إلى أن السياسي المحنك أوتوفون بسمارك[2]هو الأقدر على تحقيق وحدة ألمانية على يد بروسيا[3].

وقد وضع بسمارك خطته في سبيل تحقيق الهدف المنشود، وهي أن يبني قوة مسلحة ذات قدرات عالية يتغلب بها على الدولتين الكبيرتين المجاورتين النمسا وفرنسا العدوتين للوحدة الألمانية دونما استعانة بأية قوة أخرى، وإنما بمواجهة كل من الخصمين كل على حدة، بينما تقف الدول الكبرى الأخرى على حياد بالجهود الدبلوماسية[4].

وفعلا نجح بسمارك ومعاونوه على بناء قوة بروسية ضاربة على أرقى مستوى، واستطاع أن يهزم النمسا في معركة سادوا[5]، وكذلك انتهت الحرب البروسية الفرنسية(1871-1870)م بفوز ساحق لبروسيا في معركة كولمبيه 19 نوفمبر1870م، حصلت من خلاله بروسيا على إقليمي الألزاس واللورين الفرنسيين الذين كانت تعيش فيهما أقلية ألمانية، وفرضت غرامة حربية كبيرة على فرنسا[6].

[1] – أهم هذه الإمارات هي: بروسيا، بافاريا، ساكسونيا، فورتمبورغ، ساقس، بادبيوك وهس وإمارات أخرى . للمزيد انظر: إبراهيم الأسود، **الرحلة الإمبراطورية في الممالك العثمانية**، تق، خيري الذهبي، د ط، د د ن، د ت، ص 09.

[2] – **بسمارك**: ولد Otto Von Bismarck في 01 أفريل 1815م، من أسرة بروسية نبيلة في مقاطعة برندتبورغ ، كان والده قائدا في الحرس الملكي البروسي، وأمه ابنة المستشار. انتخب عضوا في برلمان برلين عام 1848م، وبعدها عين مندوبا لبروسيا في مجلس الاتحاد الألماني في فرانكفورت عام 1861م، ثم تقلد مناصب عدة من بينها سفيرا في بطرسبورغ بين عامي (1859-1862)م، حتى أصبح رئيسا للوزراء، وقد كان سياسيا محنكا بامتياز. للمزيد انظر: خالد الدليمي، "بسمارك ودوره في رسم السياسة الخارجية الألمانية (1890-1871)م"، **مجلة كلية الأدب**، العدد 98، بغداد، العراق، د ت، ص 98.

[3] – البطريق، المرجع السابق، ص238.

[4] - نوار وجمال الدين، المرجع السابق، ص 372.

[5] – **معركة سادوا**: 03 جويلية 1866م، هي المعركة الفاصلة في الحرب النمساوية البروسية، حيث كانت حربا خاطفة لم تزد عن سبعة أيام وانتهت بهزيمة نكراء للنمسا في هذه الموقعة في بوهيميا، وأصبح الطريق مفتوحا أمام القوات البروسية إلى فيينا، إلا أن بسمارك لم يشأ أن يُقدم على ذلك، وامتنع أن يجرح كبرياء النمساويين حتى يضمن حيادهم في حربه ضد فرنسا. للمزيد انظر: خالد الدليمي، المرجع السابق، ص 124.

[6] - نوار وجمال الدين، المرجع السابق، ص 372-377.

وفي غمرة تلك الانتصارات أعلن بسمارك والألمان بصفة عامة عن قيام الإمبراطورية الألمانية في 18 جانفي1871م. وبذلك تحققت الوحدة الألمانية بفضل حنكة وكياسة بسمارك من جهة وطاعة الشعب الألماني وتعاونه من جهة أخرى[1].

ب/ المسألـــة الشرقيـــــة[2]:

اكتست العلاقات العثمانية الأوروبية بصفة عامة منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر طابع التأزم نتيجة لضعف العثمانيين اقتصاديا وعجزهم عسكريا على مواجهة الدول الأوروبية ففي الوقت الذي حققت فيه أوروبا تراكما وفيرا في رأس المال وفي تسيير الاقتصاد سمح لها بإدماج الدولة العثمانية في الدورة الاقتصادية الأوروبية، كان العثمانيون يعانون من مشاكل داخلية تمثلت في نشاط الإنكشارية واضطراب أمور الإدارة وتراجع الأقاليم التابعة للدولة العثمانية ديموغرافيا واقتصاديا بالإضافة إلى تحكم الأقليات الأوروبية والجماعات اليونانية والأرمينية في مقاليد هذا الاقتصاد ومحاولتهم ربط الدولة العثمانية بالاقتصاد الأوروبي؛ الأمر الذي أدى إلى القضاء على توازن الاقتصاد المحلي وحول الامتيازات الأوروبية إلى مكاسب ثابتة، وجعل مقدرات الدولة العثمانية في يد الدول الأوروبية. وقد ترتب عن هذا الواقع تغير في الأوروبيين وتحول في سياساتهم إزاء الباب العالي وبين بعضهم البعض، وهذا ما اصطلح على تسميته بالمسألة الشرقية[3].

---

[1] –نفسه.

[2] – **المسألة الشرقية:** هو مصطلح تاريخي سياسي للدلالة على الواقع السياسي الذي نتج عن ضعف الدولة العثمانية منذ أواخر القرن 18م وبداية 19م وتكالب الدول الأوروبية على اقتطاع أجزاء منها وفرض نفوذها عليها وبسط حمايتها على طوائف من رعاياها، وقد أصبح هذا المصطلح متداولا في اجتماعات الساسة الأوروبيين منذ مؤتمر فيرونا 1822م.وباختصار هي اقتسام أملاك الرجل المريض. للمزيد انظر: إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998م، ص 141.

[3] – نادية محمود مصطفى، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 1996، ص ص 160،161

أما فيما يخص ألمانيا وعلاقتها بالمسألة الشرقية، فتمثلت في أن بسمارك بعد تحقيقه للوحدة الألمانية بدأ يرسم سياسته الخارجية للحفاظ على هذه الوحدة من خلال مبدأ توازن القوى في أوروبا لذلك قام بمجموعة من التحالفات[1]مع النمسا وروسيا (عصبة الأباطرة الثلاث 1872م) ومع النمسا وهنغاريا (1879م) ومع النمسا وهنغاريا وإيطاليا (1882م) ومع روسيا سرا (1887م)، وهذا حتى يعزل فرنسا ويحمي بلاده من شهوات انتقامها؛ وقامت سياسته أيضا على منع قيام تحالف روسي- فرنسي أو بريطاني- فرنسي أو بريطاني- روسي ضد بلاده، وذلك من خلال اللعب على التناقضات الإمبريالية لتلك الدول وخاصة في المسألة الشرقية[2].

لقد أظهرت ألمانيا عدم اهتمامها بالمسألة الشرقية وتعقيداتها وما قد تعكسه على التوازن والسلام الأوروبيين من خلال تصريح رئيس وزرائها بسمارك عام 1867م: " **علينا ألا ننسى ... أنه ليس لدينا في هذه المسألة مصلحة مباشرة، بل إن سياستنا سوف تسير لمصلحة وضعنا الأوربي بحرية ومن دون أية عقبات... إن الأوضاع في تركيا عامة لا تمسنا مباشرة، بل ما يمسنا هو فقط تأثيرها الذي ينعكس على علاقاتنا التي نمارسها مع الدول الكبرى**". وقال أيضا في الرايخشتاغ[3] بتاريخ 05 جانفي عام 1876م:"... **إني أنصح بعدم التدخل فيما يحدث طالما لا أرى مصلحة لألمانيا في المسألة الشرقية، التي ... لا تساوي قيمة عظمة جندي بوميراني**"[4].

لقد رأى بسمارك أن تضارب مصالح الدول الكبرى على أطراف أوروبا يبعد قيام جبهة موحدة ضد بلاده. فبعد قيام عصبة الأباطرة الثلاث حاول بسمارك أن يخفف من حدة التناقضات الروسية- النمساوية حول البلقان، من ناحية دعم النمسا الجرمانية والحفاظ عليها في وجه روسيا السلافية، ومن ناحية أخرى عدم تحدي طموحات روسيا في المسألة الشرقية قدر الإمكان.

[1]- للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذه التحالفات انظر: ممدوح نصار وأحمد وهبان، **التاريخ الدبلوماسي- العلاقات السياسية بين الدول الكبرى (1991-1815)م-** ، د ط، د د ن، الإسكندرية، مصر، د ت، ص 87.

[2]- نفسه، ص 86.

[3] - **الرايخشتاغ**: أو مجلس النواب الألماني، والذي كان يضم حوالي 400 عضو ينتخبون مدة خمس سنوات بالتصويت العام من قبل الذكور، وللإمبراطور الحق في حله في أي وقت شاء، وهذا المجلس أقل قوة من مجلس العموم البريطاني أو مجلس النواب الأمريكي. للمزيد انظر: جفري برون، **تاريخ أوروبا الحديث**، تر، علي المزروقي، د ط، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 447.

[4]-عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص 36.

ففي عام 1872م وعلى إثر تدخل القنصل الألماني في القدس كارل فون التن في النزاع بين رجال الدين الأرثوذوكس اليونانيين وممثلي السياسة الروسية هناك ضد المصالح الروسية، وانزعاج الدوائر الدبلوماسية في بطرسبورغ من ذلك، اضطر بسمارك لإرسال تعليماته إلى البعثات الدبلوماسية الألمانية في الشرق بعدم التدخل في الشؤون السياسية للمنطقة[1].

من هنا يظهر جليا أن ألمانيا لم تكن تريد أن تتدخل في شؤون الدولة العثمانية لأنها كانت ترى بأنه ليست لها مصلحة في ذلك وهذا في بادئ الأمر، لكنها سرعان ما تغير رأيها وتلحق بركب الدول الأوروبية الأخرى لاقتسام تركة الرجل المريض. وخلال مؤتمر برلين 1878م[2] اختلف بسمارك مع روسيا نتيجة لانسجام سياسته مع سياسة كل من بريطانيا والنمسا وهنغاريا، بالإضافة إلى تأييده الدولة العثمانية والنمسا وهنغاريا في مسالة الجبل الأسود 1880م، هذا ما دفع روسيا إلى التقرب من فرنسا، وإزاء هذا التقارب سعى بسمارك إلى استغلال الدولة العثمانية في لعبة التوازن الأوروبي؛ فعاد عن موقفه في دعم احتلال روسيا للممرات ورأى ضرورة دعم السلطان العثماني بوجه المخططات الروسية، لأن احتلال روسيا للممرات سوف يؤثر في وضع النمسا وهنغاريا في البلقان وفي عصبة الأباطرة الثلاث[3]

لقد عملت ألمانيا على كسب الدولة العثمانية كصديق لها من خلال إصلاح الإدارة العثمانية (بعثة قتندروف 1880م) وإعادة تنظيم الجيش العثماني (بعثتا أوتو كلير 1882م وفون در غولتس 1883م)، أو تزويده بالأسلحة 1883م من دون التورط في تحالف مع السلطنة. وهذا ليس تحقيقا لأهداف سياسية وإنما للحصول على مزيد من النفوذ في الدولة العثمانية، واستخدام الجيش العثماني المزود بالسلاح الألماني وتحت الإشراف الألماني ضد روسيا في حال أصبحت عدوة للسلطنة عدوة لألمانيا أيضا. ولهذا لم يخرج بسمارك عن سياسته المتحفظة اتجاه المسألة الشرقية، إذ أن تسليح الجيش العثماني وتزويده بالمستشارين الألمان كان يخدم سياسة التوازن الأوروبي وبخاصة اتجاه روسيا[4].

---

[1] – عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق ، ص 37.

[2] – **مؤتمر برلين 1878م**: دعت النمسا كل من إنجلترا، فرنسا، روسيا وألمانيا لعقد مؤتمر في برلين، للبحث في مسألة تعديل معاهدة سان ستيفانو 1878م التي عقدت بين روسيا والدولة العثمانية، وذلك لمعارضة الدول المعنية لهذه المعاهدة لأنها لا تتفق ومصالحها الاستراتيجية. للمزيد انظر: اسماعيل ياغي، المرجع السابق، ص 194.

[3] – إسماعيل أحمد ياغي وعبد الفتاح أبو عيلة، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ط3، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993، ص 360.

[4] – ياغي وأبو عيلة، المرجع السابق، ص 361.

إن إدراك بسمارك أهمية الدولة العثمانية في التوازن الأوروبي دون التورط في تعقيدات المسألة الشرقية، يتجلى بوضوح في رفضه طلب السلطان العثماني تشكيل تحالف بين السلطنة وألمانيا والنمسا وهنغاريا موجه ضد روسيا وفرنسا عام 1883م، أو في دخول الدولة العثمانية في الحلف الثلاثي (ألمانيا، النمسا، هنغاريا وإيطاليا 1887م)، وفي عدم التورط في المسألة البلغارية (1885-1887)م وأخيرا في عقده معاهدة سرية مع روسيا في جوان 1887م، بهدف شق التقارب الروسي- الفرنسي وقد احتوت المعاهدة مع روسيا على تعهد ألماني بدعم احتلال روسيا للمرات والأستانة، مقابل تعهد روسيا بالوقوف على الحياد في حال اندلاع حرب ألمانية- فرنسية[1].

في الأخير يمكننا القول أن ألمانيا حاولت قدر المستطاع أن تبقى بعيدة عن المسألة الشرقية وكان تقربها من الدولة العثمانية إنما لإحداث توازن أوروبي فقط، وأيضا لعزل فرنسا حتى لا تقوم بالتحالف ضدها والانتقام منها، وهذه كانت سياسة رئيس وزرائها بسمارك في عهد الملك وليم الأول[2] ، لكن هذه السياسة لم تلق ترحيبا لدى الإمبراطور الجديد وليم الثاني[3] الشاب الطموح الذي وضع نصب عينيه هدفا واحدا وهو إخراج ألمانيا من النسق الأوروبي إلى النسق العالمي حتى وإن كان ذلك على حساب الدولة العثمانية، لأن مصلحة بلاده فوق كل شيء؛ لذلك لم يلبث أن أصدر قرارا بعزل بسمارك لينفرد الإمبراطور الشاب بحكم ألمانيا، ولتدخل أوروبا بعد ذلك في تيارات سياسية وعسكرية دفعت بها إلى الحرب العالمية الأولى.

---

[1] – سنو، المرجع السابق، ص 38.

[2] – **وليم الأول**: أو غليوم الأول (1797-1888)م ملك بروسيا (1861-1888)م، صار وصيا على أخيه المخبول فردريك وليم الرابع (1858)م وخلفه ملكا على بروسيا 1861م. كان بسمارك الشخصية المسيطرة على مقاليد الأمور في كل من بروسيا وألمانيا خلال فترة حكمه بعدما عينه مستشارا عام 1862م؛ قاد وليم بنفسه الجيش البروسي في الحرب البروسية الفرنسية، ونودي به عند انتهائها إمبراطورا لألمانيا في قاعة المرايا بقصر فرساي في 18 جانفي 1871م. واستمر بسمارك يوجه دفة بروسيا وألمانيا ولم يكن الإمبراطور إلا رمزا لاتحاد ألمانيا الجديد، خلفه ابنه فردريك الثالث. توفي عام 1888م. للمزيد انظر: منير البعلبكي، **معجم أعلام المورد**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1992م، ص ص 496، 497.

[3] – **وليم الثاني**: أو غليوم الثاني (1859-1941)م إمبراطور ألمانيا وملك بروسيا (1888-1918)م، ابن فردريك الثالث وخليفته وحفيد وليم الأول، كان شديد الإيمان بحق الملوك الإلهي، محبا للمظاهر العسكرية، شديد الاندفاع. سعى ليجعل من ألمانيا دولة تجارية وبحرية واستعمارية؛ ركز جل اهتمامه في السياسة الخارجية، غير أنه مني بفشل ذريع في هذا الميدان. وقد كان برنامجه في التسلح برا وبحرا وقلة المامه بالدبلوماسية المحنكة مسؤولين إلى درجة ما في اندلاع الحرب العالمية الأولى. أكره على النزول عن العرش، ففر إلى هولندا في نوفمبر 1918م، حيث أقام في عزلة في دورن بقية حياته. توفي عام 1941م. للمزيد انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج7، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1979م، ص 354.

المطلب الثاني: الجامعة الإسلامية والدبلوماسية الألمانية

ظهر شعار الجامعة الإسلامية[1] في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كرد فعل للغزو العسكري والثقافي الأوروبي للعالم الإسلامي و كمقابل لدعوات التغريب[2]والإصلاح[3] والدستور وغيرها من الشعارات المماثلة.حيث كانت آمال الشعوب الإسلامية –والشعوب العربية في طليعتهم– قد خابت نتيجة لتردي الأوضاع وفساد الأمور في الدولة العثمانية خلال الحقبة الأخيرة من حكمها مما أدى إلى طمع الدول الغربية بها، وبدء هجومها الاستعماري على أجزائها المترامية هذا من جهة

ومن جهة أخرى دب الضعف في مركز الخلافة نتيجة لضعف سلاطين آل عثمان في تلك الفترة ،مما هدد الوحدة الإسلامية المترابطة التي صمدت في وجوه الطامعين قرونا طويلة بفضل السلطة الروحية والمكانة الرفيعة التي كانت تحتلها في قلوب المسلمين على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم وحينما اعتلى السلطان عبد الحميد الثاني عرش الخلافة وجد في شعار الجامعة الإسلامية خير علاج لما تعانيه سلطنته من أمراض وأوجاع فسارع إلى تبني هذا الشعار وجند له ما في وسعه من إمكانيات وطاقات باعتباره يحقق له البديل المناسب فضلا عن الأثر الطيب والتجاوب السريع الذي يمكن أن يصادفه لدى عامة المسلمين من رعاياه،لأنه يمثل حلا مستمدا

---

[1]- **الجامعة الإسلامية**: هي بمثابة تيار فكري سياسي واسع ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في العالم الإسلامي بقيادة نخبة من المفكرين بعد إدراكهم للتحديات التي توجه للشعوب الإسلامية. أو أن مفهومها أساسا إنما هو تجمع المسلمين في جبهة واحدة لمواجهة النفوذ الاستعماري الزاحف، وقد انتقلت الفكرة إلى حيز التطبيق حين حمل لواءها السلطان عبد الحميد الثاني خلال أغلب فترة حكمه. للمزيد أنظر، أنور الجندي، **العالم الإسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي**، ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1983م، ص179.

[2]- **التغريب**: هو حمل المسلمين والعرب على قبول ذهنية الغرب وغرس مبادئ التربية الغربية في نفوس المسلمين،حتى يشبوا مستغربين في حياتهم وتفكيرهم حتى تجف فيهم موازين القيم الإسلامية.وهو كذلك مصطلح استخدم للتعبير عن حركات سياسية وثقافية واجتماعية تحققت في الدولة العثمانية للوصول إلى مستوى التطور الغربي،وذلك من قبل المجتمعات التي ظلت خارج هذه الدول. للمزيد أنظر: أنور الجندي، **أهداف التغريب في العالم الإسلامي**، د ط، من إصدار الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية بالأزهر الشريف، ص 13.

[3]- **الإصلاح**: هو مصطلح سابق للتنظيمات وهو عبارة عن مجموعة من التصورات والمقترحات التي من شأنها لو طبقت أن تحدث تغييرا للأحسن في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية، التربوية...الخ تعزز من علاقة الدولة بالمجتمع وتؤكد مركزية السلطة. أنظر: دليلة عماري وسميرة دحام، **الإصلاحات العثمانية بين تجربتي السلطان محمود الثاني ووالي مصر محمد علي باشا**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف نادية طرشون، جامعة المدية الجزائر،2014-2015م، ص11.

من العقيدة الإسلامية السمحاء ضد هجمات الاستعمار الأوروبي على العالم الإسلامي الذي فرض أشكال نفوذه باسم الحضارة المسيحية وتحت شعار الحرية والعدالة.

حيث عمدت هذه الدول الاستعمارية متنافسة ومجتمعة ممثلة في (فرنسا وبريطانيا وروسيا) ومنفردة مثل ألمانيا، التي التحقت بالركب الاستعماري متأخرة وبدأت تظهر على المسرح الدولي كقوة استعمارية تسعى للحصول على مستعمرات. كما أن العثمانيين وجدوا في ألمانيا الدولة الوحيدة التي ليست لها أطماع في أراضيهم بينما كانت الدولة العثمانية تحتل مكان الصدارة وتحظى بحصة الأسد في مخططات ألمانيا التوسعية.

حيث أن الألمان كانوا يرون أن الدولة العثمانية الموحدة غير المجزأة والواقعة تحت حماية ألمانيا بشكل غير رسمي يمكن تحويلها بالتدرج إلى مستعمرة ألمانية صرفة، وعلى عكس ذلك كان يرى السلطان عبد الحميد الاعتماد على مساندة الألمان في تثبيت مركزه وتشديد مقاومته لحركات التحرر الوطني لشعوب الإمبراطورية العثمانية وفي مقدمتهم العرب. وفي خضم هذه الصراعات والتصادمات نشأ مشروع الجامعة الإسلامية بعيون الدبلوماسية الألمانية.

أ/السلطان عبد الحميد الثاني والجامعة الإسلامية:

السلطان عبد الحميد الثاني[1] شخصية عثمانية أثارت جدلا كبيرا،كونها تتمتع بكل المواصفات التاريخية ،فلقد أمضى طفولة مختلفة ، ثم تسلم مقاليد الخلافة في دولة مترامية الأطراف في ثلاثة قارات، لكنها أشبه بمركب كبير تتقاذفه الأمواج، وسط بحر السياسة الدولية المضطربة آنذاك وحينما تربع على العرش لم ينزل عنه قبل أن أمضى ثلاثة عقود ونيف من الزمن مليئة بالأحداث والمؤامرات والصراعات وزاخرة بقصص الحروب والثورات ثم سقط بعد طول صمود وكفاح [2].

---

[1]-**السلطان عبد الحميد الثاني**: هو السلطان الرابع والثلاثين من سلاطين الدولة العثمانية تولى عرش الدولة وهو في 34 من عمره،إذ ولدفي 16 شعبان 1258هـ/21سبتمبر 1842م ووالده هو السلطان عبد المجيد (1839-1861م)وأمه تيرمزكان قادين أفندي، اعتلى عرش السلطنة العثمانية في آخر أغسطس عام 1876م عقب خلع أخيه الأكبر مراد الخامس (31 اغسطس1876م)، وقد كان منذ صباه ذكيا فطنا وماهرا في إخفاء مقاصده وأفكاره عن الآخرين ،كما أنه لم يكن يثق أيام ولايته للعهد في أحد من رجالات الدولة.واستمر في حكم الدولة العثمانية مدة بلغت33عاما ثم خلع عن العرش في 27 أفريل 1909م وأمضى بقية حياته في سالونيك ثم في قصر بكلربكى في اسطنبول إلى أن توفي في العاشر فيفري عام 1918م .للمزيد أنظر: **مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلي والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، تر صالح سعداوي صالح، ط1، دار البشير ، عمان الأردن، 1991م، ص 13.

[2]- موفق بني المرجة، **صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والجامعة الإسلامية**، د ط، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر، الكويت، ماي 1984م، ص 53.

وبالحديث عن السلطان عبد الحميد الثاني يبرز لنا اتجاهين: الاتجاه الأول ينظر إليه بأنه مصلح عادل حكم دولته بدهاء وذكاء ومد في العمر الخلافة العثمانية، ووقف ضد الأطماع الاستعمارية الغربية لاقتسام تركة الرجل المريض [1]

وبالإضافة إلى موقفه الحازم والرافض لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ،بينما ينظر إليه الاتجاه الآخر على أنه مستبد وظالم وديكتاتور حتى أنه لقب بالسلطان الأحمر[2]، حكم هذه الإمبراطورية الشاسعة حكما فرديا كانت كلمته هي الأولى والأخيرة، واضطهد الأحرار وقتل بعضهم البعض و طارد البعض الآخر ولم يسلم منه إلا من خضع له [3].

وفي خضم هذه الاختلافات والتناقضات كان السلطان عبد الحميد الثاني يرى ضرورة العمل على توحيد القوى الإسلامية لمجابهة الروح الصليبية الطامعة بالخلافة وثرواتها فسعى إلى طرح شعار الجامعة الإسلامية وعمل على تدعيم أواصر الأخوة مع مسلمي الصين والهند وأواسط إفريقيا ولم يتورع عن السعي للتفاهم مع إيران لتفويت الفرصة على الإنجليز والروس[4].

فقد عبر السلطان عن ثقته في وحدة العالم الإسلامي بقوله "...**يجب تقوية روابطنا ببقية المسلمين في كل مكان، يجب أن نقترب من بعضنا البعض أكثر فأكثر، فلا أمل في المستقبل إلا بهذه الوحدة، ووقتها لم يحن لكنه سيأتي، سيأتي اليوم الذي يتحد فيه كل المؤمنين وينهضون فيه نهضة ويقومون قومة رجل واحد وفيه يحطمون رقبة الكفار...**" [5].

---

[1] -**الرجل المريض**:THE SIK MAN OF EUROPE مصطلح أطلق على الدولة العثمانية في أواخر عهدها لما حل فيها التدهور والخلل من قبل الدول الأوروبية، وقد أطلقه القيصر نيقولا الأول في حديث جرى1844بينه وبين أبردين رئيس وزراء بريطانيا. انظر: فردوس بنت حافظ محمد جمال الدين، **دور السفراء العثمانيين والفرنسيين في حركة التغريب في الدولة =العثمانية (1203-1327هـ/1788-1909م)** رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أم القرى، 2013-2014م، ص 158.

[2] - لقب بالسلطان الأحمر لكثرة ما سفك من دماء في عهده حسب رأي المعارضين له.

[3] - مصطفى عاشور، السلطان عبد الحميد الثاني وجدل لم ينته بعد، ص1.
http://www.islam-online.net/Arabic/history/1422/11/images/pic3.jpg

[4] -موفق بني المرجة، المرجع السابق،ص85.

[5] - **مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني**، تقديم محمد حرب، ط3، دار القلم، دمشق، 1412هـ/1991م، ص24.

حيث كان يعرف الجهات التي يتناولها على الصعيد الداخلي والخارجي والتي تتمثل في الغرب والمثقفين في معاهده وجامعاته، وكان يرى تنفيذ سياسته الداخلية بالالتزام بحدود الشريعة الإسلامية.وسياسته الخارجية التي يرمي من خلالها إلى الالتفاف حول الخلافة العثمانية[1].

وقد أدى تراجع الدولة العثمانية أمام أوروبا المسيحية إلى بدء التحول التدريجي لفكرة الجامعة الإسلامية من مجرد وحدة المشاعر والتفكير بين المسلمين إلى يقظة وتيار تجديدي يقومان على تفعيل مفهوم الأمة عند المسلمين، وإصلاح مجتمعاتهم وتقويتها لمواجهة الغرب وتهديداته وتحرير البلدان الإسلامية من الاحتلال الأجنبي. ومن هنا كان للجامعة الإسلامية اتجاهان:

* **اتجاه فكري**: يقوم على مجموعة من المبادئ التي أتت بها الحركات الإصلاحية وعدد من المفكرين المسلمين الذين طالبوا بإصلاح المجتمع الإسلامي وتحديثه في إطار الشريعة الإسلامية[2].

* **اتجاه سياسي**: تمثل في السلطان عبد الحميد الثاني نتيجة للأحداث الداخلية والخارجية التي أثرت على حكمه منذ تربعه على العرش فقد كانت انعكاسات الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأجنبية منذ القرن 16م قد حصرت المسلمين لمصلحة الأقليات المسيحية،كما وجهت التنظيمات[3] ضربة أخرى للتعايش القديم بين المسلمين وأهل الذمة[4] فضلا عن ظهور حركات انفصالية إسلامية

---

(1)- موفق بني المرجة، المرجع السابق،ص 85.

(2)- عبد الرؤوف سنو، "السلطان عبد الحميد الثاني والعرب:الجامعة الإسلامية وأثرها في احتواء القومية العربية"، **مجلة حوار العرب**، ع 04، بيروت، لبنان، 2005م، ص2.

(3)-**التنظيمات**: إنها اصطلاح مأخوذ من قانون "تنظيم أتمك" ويقصد بها الإصلاحات التي دخلت على أداة الحكم الإدارة في الدولة العثمانية من مطلع عهد عبد المجيد الثاني ،وقد استهلت بالقانون المعروف باسم الشريف كلخانة، وورد اصطلاح تنظيمات خيرية لأول مرة في السنوات الأخيرة من حكم السلطان محمود الثاني،أما نهاية عهدها فكانت حوالي عام 1876م مع بداية حكم عبد الحميد الثاني. للمزيد أنظر: غانية بعيو، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية (الشام والعراق نموذجا1839–1876م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف الغالي غربي، جامعة الجزائر ،2008-2009م، ص88.

(4)- **أهل الذمة**: الذمة في اللغة العهد والأمان والضمان،وأهل الذمة فهم المستوطنون في بلاد الإسلام من غير المسلمين وسموا بهذا الاسم لأنهم دفعوا الجزية،فأمنوا على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم وأصبحوا في ذمة المسلمين.أنظر: ماجد بن صالح المضيان، **أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية (926–1343هـ/1520–1924م)**،**رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، إشراف عبد الله بن عمر الدميجي، جامعة أم القرى**، السعودية، 1990م، ص14.

عن السلطنة في بلاد الشام والعراق والبلقان ذات طابع قومي نتيجة هجوم الاستعمار منذرة بتحول السلطنة إلى دولة تقتصر على العنصر التركي في تركيا الآسيوية فقط[1].

أما عن أهداف الجامعة الإسلامية في نظر السلطان عبد الحميد الثاني فتكمن في:

– مواجهة أعداء الإسلام المثقفين بالثقافة الغربية، والذين توغلوا في المراكز الإدارية والسياسية الحساسة وفي أجهزة الدول الإسلامية عموما وفي كيان الدولة العثمانية خصوصا.

– محاولة إيقاف الدول الاستعمارية الأوروبية وروسيا عند حدها بتكتل المسلمين في صف واحد ودحض أطماعهم الاستعمارية بالوحدة الإسلامية.

– إثبات أن المسلمين يمكن أن يكونوا قوة سياسية عالمية يحسب لها حسابها في مواجهة الغزو الثقافي والفكري والعقدي النصراني.

–تأثير الوحدة الإسلامية الجديدة على السياسة العالمية.

–استعادة الدولة العثمانية لقوتها بوصفها دولة الخلافة وإعادة تقويتها وتجهيزها بالأجهزة العلمية الحديثة في كافة الميادين.

–إحياء منصب الخلافة ليكون أداة قوية وليس اسميا فقط وبذلك لا يكون السلطان وحده فقط هو الذي يقف في مواجهة أطماع الغرب وعملائه في الداخل وإنما هو وحدة شعورية بين شعوب المسلمين جميعا.[2]

–التفاف الشعوب الإسلامية حول الخلافة.

–توطيد الصلة بين مركز الخلافة وسائر الولايات.

–تقديم بديل إسلامي للحلول الدستورية والإصلاحية المطروحة.

–التلويح بخطر الوحدة الإسلامية وتعبئة سائر القوى للجهاد ضد الدول الطامعة[3].

وفي إطار سياسته الإسلامية عمل السلطان عبد الحميد الثاني على التودد للعرب عن طريق ضم شخصيات عربية ودينية ومدنية إلى حاشيته ،كما عينهم في مراكز مرموقة في الدولة العثمانية

---

[1]– سنو، "السلطان عبد الحميد الثاني والعرب ..."، المرجع السابق، ص2.

[2]– علي محمد الصلابي، **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية**، ط1، المطبعة العصرية، صيدا، لبنان، 1431هـ/2010م، ص ص32،31.

[3]– موفق بني المرجة، المرجع السابق، ص 126.

واستمالهم بالهدايا. وبسبب نمو الطرق الصوفية[1] في عصره قرب إليه ولأهداف سياسية شيوخا صوفيين عرب إدراكا منه لأهمية هؤلاء في التأثير الجماهيري والترويج لمقولة –السلطان الخليفة–[2] وكما عرف عن السلطان عبد الحميد الثاني تأثره بالطريقة الشاذلية اليشرطية وبأستاذه الدمشقي محمود أبو الشامات.[3]

ويعتبر الشيخ أبو الهدى الصيادي والشيخ ظافر المدني والشيخ فضل العلوي من أعظم الشخصيات الدينية العربية التي لعبت دورا في زمن السلطان عبد الحميد الثاني فكان الأولان ممن يعتمد الطريقة الصوفية، فكان الصيادي الحلبي شيخ الطريقة الرفاعية في سوريا وكان الثاني شيخ الطريقة المدنية بليبيا[4].

كما يعد أحمد عزت العابد[5] أهم شخصية مدنية سياسية عربية حول السلطان عبد الحميد الثاني الذي لعب دورا بارزا في التحريض ضد الأرمن عام1895م وكان وراء إنشاء خط حديد الحجاز.بالإضافة إلى تقريب السلطان عبد الحميد العديد من المشايخ والعلماء وأشراف العرب ورؤساء العشائر البدوية الذين تقلدوا مناصب عديدة وصل البعض منهم إلى الوزارة[6].

---

[1]– **الطرق الصوفية**: عرفها شيخ الطرق الصوفية في مصر الشيخ محمد محمود السطوحي بأنها: "**خلاصة العمل بالإسلام، العمل بالكتاب والسنة والجهاد ضد العدو وضد النفس**"كما عرفها الغمام الغزالي بأنها"**علم الصديقين والمقربين**"وعرفها الإمام الشعراني"**إن علم التصوف هو عبارة عن علم أنقدح في قلوب الأولياء حتى استثارت بالعمل بالكتاب والسنة، فالتصوف إنما هو زبد عمل العبد"**. للمزيد أنظر، موفق بني المرجة، المرجع السابق، ص 121.

[2]– سنو، "السلطان عبد الحميد الثاني والعرب..."، المرجع السابق، ص6.

[3]– موفق بني المرجة، المرجع السابق، ص121.

[4]– نفسه.

[5]– **أحمد عزت العابد باشا**: ولد في دمشق عام 1855م وعاش في اسطنبول مطلع شبابه وسرعان ما حصل تعيين كقاض في مقدونيا، وبعد بضع سنوات عاد إلى العاصمة العثمانية ليصبح قاضيا في إحدى المحاكم التجارية التي تعنى بالبث في القضايا الخلافية بين الرعايا العثمانيين والأجانب، ولم يمض وقت طويل حتى أصبح أقرب المسؤولين للسلطان عبد الحميد الثاني خلال العقد الأخير من القرن 19م بل المستشار الأول في الدولة العثمانية، وإليه يرجع الفضل في إنشاء سكة حديد الحجاز وظل في منصبه حتى قيام حركة تركيا الفتاة عام 1908م ليهرب على اثرها إلى خارج البلاد. للمزيد أنظر، نزار علوان عبد الله، سكة حديد الحجاز وأشراف مكة (1900-1914م) رؤية تأريخية لمراحل لبناء والموقف المعارض، **الجامعة المستنصرية**، ص 14.

[6]– سنو ، المرجع السابق، ص ص 6، 7.

كما لا ننسى الدور الفعال للمصلح الديني والسياسي جمال الدين الأفغاني[1]ومن تبعه من المفكرين أمثال عبد الرحمن الكواكبي، محمد عبده ورشيد رضا في دعوة جميع المسلمين إلى الالتفاف حول الجامعة الإسلامية وتأييدها وتقويتها في مواجهة خطر الاستعمار الغربي[2].

وقد استفاد السلطان عبد الحميد الثاني من أفكار الأفغاني كثيرا في الدعاية إلى الجامعة الإسلامية، على الرغم من الاختلاف بين فكر السلطان وفكر الأفغاني[3].

ولما كان السلطان عبد الحميد الثاني يدرك أن استخدام الجامعة الإسلامية قوة لدمج العرب في السلطنة كان لا بد أن يصاحبه تحسين في مختلف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعمل على نشر العلوم الإسلامية ومراكز الدراسات الإسلامية في الداخل والخارج وطبع الكتب الإسلامية الأساسية،كما قام بتعريب الدولة العثمانية،وعنى بالمساجد والجوامع من تجديد وترميم وبناء الجديد منها والقيام بحملات تبرع لإحياء المساجد في العالم،والاهتمام بالمواصلات لربط أجزاء الدولة العثمانية،وبالإضافة إلى إنشاء مدارس في كافة السلطنة[4].

حيث قال السلطان عبد الحميد الثاني:"**لقد ارتفع عدد المدارس منذ اعتليت العرش إلى عشرة أضعاف ما كانت عليه"**[5] وقد أقام الكليات والجامعات والمعاهد، وعنى بتسليح الجيش وربط أجزاء من الدولة بالهاتف والتلغراف والبريد إلا أن أعظم مشروعاته الحضارية هو سكة حديد الحجاز لتيسير الحج على المسلمين[6].

---

[1]– **جمال الدين الأفغاني**: مفكر إسلامي ومصلح ديني وسياسي واجتماعي صاحب دعوة لتحرر الأمم الإسلامية من الاستعمار والنفوذ الأجنبي، ولقيام الجامعة الإسلامية على أسس دستورية. ولد بأفغانستان عام1254هـ/1838م ودرس علوم اللغة العربية والتاريخ والعلوم الدينية والفلسفية مما أهلته هذه العلوم لينال حظوة لدى الشعب المصري والعثماني ونتيجة لعمله اطلع على أبعاد الصراع البريطاني الروسي على بلاده فاكتسب بعدا جديدا في الأمور السياسية،وازدياد هذا البعد من خلال جولاته التي قام بها في الكثير من البلدان الإسلامية كالهند وبلاد فارس والحجاز ومصر والأستانة،كما تعاون مع السلطان عبد الحميد الثاني لإنجاح حركة الجامعة الإسلامية ونشرها في تلك البلاد.للمزيد أنظر ،عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج1، د ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ص 235.

[2]– إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**،ط2،مكتبة العبيكان، الرياض،ددن،1998، ص 198.

[3]- يكمن الاختلاف بينهما في المذهب فالسلطان كان على المذهب السني أما الأفغاني فكان على المذهب الشيعي.

[4]– علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط1،د دن،مصر،2001،ص 682.

[5]– مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني،ص 51.

[6]– مصطفى عاشور، المرجع السابق، ص5.

ب/ الدبلوماسية الألمانية:

على الرغم من حالة الضعف التي لحقت بها داخليا واستيلاء دول أوروبا تدريجيا على ممتلكاتها،ظلت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن19م إلى جانب المغرب الأقصى ،آخر الدول الإسلامية المستقلة من الناحية النظرية،فبد سقوط الجزائر وتونس في يد فرنسا على التوالي عامي 1830-1881م ووقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني فقدت هاتان الدولتان الاستعماريتان مصداقيتهما في أعين العثمانيين بأنهما تحافظان على سلامة السلطنة كما تدخلت بريطانيا وفرنسا بشكل سافر في الشؤون الداخلية للسلطنة وحرضتا الملل المسيحية ضد سيادة السلطان العثماني ومنذ ذلك الحين أخذت الدولة العثمانية تسعى إلى كسب ود ألمانيا لموازنة النفوذ الأجنبي المتصاعد داخل البلاد وذلك بعدما وجدتها أقل الدول الاستعمارية طمعا في ممتلكاتها وانتفاعا بتجزئتها[1].

وحين ارتقى عبد الحميد الثاني العرش كانت هناك حركة جديدة في سياسة ألمانيا الخارجية ترمي إلى الاتجاه نحو الشرق وهي المعروفة ب DRANG NACH OSTEN، فقد أخذ علماء والاقتصاد والكتاب السياسيون في ألمانيا، منذ زمن يعنون عناية كبيرة بشؤون آسيا الصغرى واعتبارها ميدانا للاستثمار والاستعمار، وبدأت تسيطر على عقولهم فكرة اتخاذها مجالا للنشاط الألماني، وأصبحت هذه الفكرة فيما بعد أساسا لسياسة جديدة ترمي على إيجاد نفوذ ألماني في الدولة العثمانية [2].

وقد أغرقت ألمانيا بأكداس من الكتب والبحوث والروايات والتقارير والمقالات الصحفية كتبها العشرات من الكتاب والمختصين والمستشرقين[3] والصحفيين الألمان وكان هدفها واحد هو حق ألمانيا في وراثة الدولة العثمانية[4].

---

[1]- عبد الرؤوف سنو، **ألمانيا والإسلام في القرنيين التاسع عشر والعشرين**، ط1، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007م، ص 152.

[2] - جورج أنطونيوس، **يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية**، تق نبيه أمين فارس، تر ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط8، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان،1987م، ص 144.

[3] - **الاستشراق**: هو اشتغال طائفة من الباحثين بدراسة علوم الشرق وحضاراته وأديانه ولغاته وثقافته،أنظر ،فردوس بنت حافظ، المرجع السابق،ص 233.

[4] - جاوان حسين فيض الله الجاف، الدبلوماسية الألمانية 1870-1914م، د ع، د ت ، ص 27.

كما مثلت زيارتي الإمبراطور ويليام الثاني إلى عبد الحميد الثاني خلال عامي 1889و 1898م مرحلة جديدة في العلاقات الدبلوماسية[1]بين ألمانيا والدولة العثمانية، فقد مهدت الزيارة الأولى للتغلغل الاقتصادي–السياسي الألماني في الدولة، وفي الزيارة الثانية حصل ويليام الثاني من السلطان عبد الحميد الثاني على وعد بمنح بلاده امتياز سكة حديد بغداد. وبين الرحلتين الأولى والثانية حققت ألمانيا تقدما ملحوظا في علاقاتها مع السلطنة [2].

حيث وصل ويليام الثاني إلى الدولة العثمانية في زيارة رسمية للسلطان في خريف 1898م بعد اتصالات دبلوماسية استمرت مابين أربع أو خمس سنوات تمهيدا لهذه الزيارة ونجح في الحصول على الامتياز المطلوب[3].

وقد تحدث السلطان عبد الحميد الثاني عن زيارة الإمبراطور الألماني وعن العلاقات العثمانية الألمانية فقال: "**زار إستانبول مرتين أيام سلطنتي، وقد تعرفت عليه عن قرب، فهو شخصية شابة نشيطة، وشخصية رقيقة محبوبة، وقد اخذ على عاتقه ذلك الدور الذي قام به بسمارك عقب سقوطه على الأرض، غير انه لم يكن ذكيا محنكا بقدر ما كان بسمارك. والغاية التي يستهدفها هي قوة ألمانيا العسكرية، وأن مع ما أوليته من الاهتمام الشديد للسياسة الألمانية، فإنني كنت حذرا على الدوام من أن اغفل الدول الكبرى الأخرى أو افعل ما يغضبها، فوضعت سياستي على الميزان، حتى استمرت صداقتي الشخصية مع الإمبراطور الألماني ...**"[4].

وحظي مشروع سكة حديد بغداد–برلين بدراسات عديدة تناولته منذ عام1888م عندما منح السلطان عبد الحميد امتيازين[5] إلى رجال الأعمال الألمان ، وكان السلطان قد حاول تقوية نفوذه وعرشه المهزوز باعتماده على المساعدات الألمانية لأنه يخشى من تغلغل الرأسمال الأمريكي.[6]

---

[1]– **الدبلوماسية**: من الألفاظ التي دخلت اللغة العربية وشاع استعمالها ،وعن أصل التسمية فهي كلمة يونانية الأصل مشتقة من كلمة DIPLOMA دبلوما الإغريقية وهي تعني الوثيقة الرسمية الصادرة عن الرؤساء السياسيين، فالدبلوماسية هي عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول التي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها. أنظر: فردوس بنت حافظ، المرجع السابق، ص42.

[2] – سنو، **ألمانيا والإسلام**...، المرجع السابق، ص 145.

[3]– جورج انطونيوس، المرجع السابق، ص146.

[4]– **مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلي**، المرجع السابق، ص 118.

[5]– الامتياز الأول يخص تشغيل سكة حديد حيدر باشا– أزميت، والامتياز الثاني نص على تمديد هذه السكة إلى أنقرة .

[6]– جاوان حسين، المرجع السابق، ص39.

المطلب الثالث: سياسة ألمانيا التبشيرية

لقد كانت ألمانيا من بين الدول الأوروبية التي أعطت هذا الجانب قدرا كبيرا من الاهتمام وسعت إلى التغلغل في الدولة العثمانية عن طريق نشر الثقافة واللغة الألمانية بالمناطق العثمانية خاصة بفلسطين، بحيث حاولت من خلال ذلك أن تتخلص من عقدة الذنب اتجاه اليهود بإيجاد وطن قومي لهم في فلسطين دون أن تخسر صداقتها وتقربها من الدولة العثمانية والمسلين العرب بصفة خاصة.

أولت ألمانيا نشاطات إرسالياتها التبشيرية[1] اهتماما ملحوظا منذ التسعينات من القرن التاسع عشر، لا بل إن الإرساليات التبشيرية الألمانية نفسها شعرت أنها جزء من السياسة الاستعمارية الألمانية، وهذا لتدعيم نفوذها الاقتصادي والتجاري في الدولة العثمانية. ففي الثمانينات شهدت جلسات الإرساليات التبشيرية الألمانية نشاطا مكثفا حول دورها في مناطق النفوذ والاستعمار الألماني؛ فالدولة الألمانية تقدم التغطية السياسية والعسكرية واستغلت الثروات المادية للمستعمرات من أجل رخاء الوطن، فيما تقوم الإرساليات بنشر الحضارة المسيحية، لأن الإرساليات هي الدعامة والسند للنشاط السياسي الاستعماري. وعندم خطت ألمانيا أولى خطواتها الاستعمارية في إفريقيا بررت الكنيسة الكاثوليكية ذلك بأنه ضرورة طبيعية وأن عليها المشاركة في هذا التحول نحو الاستعمار[2].

وخلال زيارة الإمبراطور وليم الثاني إلى المشرق عام 1898م، استغل الإرساليات الكاثوليكية الألمانية وخلافاتها مع فرنسا من أجل ضرب الحماية الفرنسية في الشرق ونفوذ فرنسا السياسي في المنطقة، حيث صرح وزير الخارجية الألماني قائلا: " **إنه من المفيد بشكل عام دعم كل ما يمكن بواسطته تقويض هيبة فرنسا في الليفانت من جهة، وإذكاء الخصام الذي بدأ يظهر بين الكاثوليك الألمان والكاثوليك الفرنسيين في المسائل الشرقية من جهة أخرى** "[3].

---

[1] – **التبشير**: في اللغة هو لفظة مشتقة من بشر بمعنى فرح وسرور وتهلل، ومنه البشارة وهي الخبر السار الذي لا يعلمه المبشر، والبشرى هي ما يبشر به أو ما يلقاه المبشر، والتبشير في الاصطلاح يطلق على دعوة النصارى الأشخاص الآخرين إلى النصرانية. للمزيد انظر: منقذ بن محمود السقار، "الاستعمار في العصر الحديث ودوافعه الدينية"، د م، د ع، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2008م، ص 15.

[2] – سنو، المرجع السابق، ص 58.

[3] – أنطونيوس، المرجع السابق، ص 150.

لقد كان التعليم من أهم الوسائل التي اعتمد عليها المبشرون للتغلغل في المجتمع العثماني والإسلامي بصفة عامة، حيث بدأ فتح المدارس في البلاد العربية عام 1834م، وكان يقصر التعليم في هذه المدارس على التوراة والإنجيل فقط، إذ أن غايتهم الحقيقية في ذلك هي إعداد شباب للتعليم في مدارسهم أو للعمل في مكاتبهم توسيعا لحركة التبشير. والذريعة التي اتخذها هؤلاء لبناء هذه المدارس هو أنه في ذلك العصر– القرن التاسع عشر– مان من بين النصارى نفر قليل من يحسن القراءة والكتابة، لذلك كان لزاما عليهم أن يعلموهم دينهم وعقيدتهم المسيحية[1].

وقد وجهت لجنة الاستعمار الاقتصادية الألمانية نصيحة إلى الحكومة عام 1899م وهي أن تنشط ثقافيا في مستعمراتها وبشكل خاص في الشرق وهذا لتثبيت نفوذها هناك، وفي هذا المعنى نصح سفير ألمانيا في العاصمة العثمانية حكومته بإنشاء مدارس ومستشفيات على طول خط سكة حديد بغداد لكي تكون دعما للمصالح الألمانية، وفي تقرير لمجلة الشرق الألمانية عام 1913م، ذكر أن عشر مدارس تم إنشاؤها على طول خط سكة حديد بغداد؛ وعشية اندلاع الحرب العالمية الأولى كان هناك 23 مدرسة أو مؤسسة تعليمية في كل أنحاء السلطنة ضمت ثلاثة آلاف تلميذ، من أصل 1019 مؤسسة تعليمية كانت تضم 90 ألفا من التلاميذ. ومع كل الجهود المبذولة من طرف ألمانيا ظلت هيمنة فرنسا على التعليم في الدولة العثمانية بلا منازع، إذ كانت تسيطر على 60% من مجموع المدارس وعدد التلاميذ[2].

قام المبشرون بتأسيس مدارس في بيروت 1839م، غزير 1843م، زحلة 1844م، دمشق 1872م وحلب 1873م، وبانتقال مدرسة غزير إلى بيروت عام 1875م تحولت إلى جامعة القديس يوسف، بعد ذلك أخذت الإرساليات تشد الرحال إلى الأناضول مستهدفة إسطنبول عاصمة الخلافة وأزمير الثغر الإسلامي الكبير، ثم وجهت نظرتها شطر بيت المقدس، حيث جاء في تقرير لرئيس إرساليات التبشير الألمانية عام 1900م ما يلي: "**إن نار الكفاح بين الصليب والهلال لا تتأجج في البلاد النائية ولا في مستعمراتنا في آسيا وإفريقيا، بل ستكون في المراكز التي يستمد الإسلام منها قوته وينتشر سواء أكان في إفريقيا أم في آسيا؛ وبما أن الشعوب الإسلامية تولي وجهها نحو الأستانة عاصمة الخلافة، فإن كل الجهود التي نبذلها لا تأتي بفائدة إذ لم نتوصل إلى**

[1]– مصطفى خالدي وعمر فروخ، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية –عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي–**، ط3، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 1986م، ص 70.

[2]– سنو، المرجع السابق، ص 59.

قضاء لبناتنا فيها؛ ويجب أن يكون جل ما تتوخاه جمعية إرساليات التبشير الألمانية هو بذل مجهوداتها نحو هذه العاصمة وهي قلب العالم الإسلامي..."[1].

إضافة إلى التعليم كان الطب وسيلة أخرى من وسائل التبشير والتغلغل إلى الدولة العثمانية والبلاد العربية بصفة خاصة، حيث أن الطبيب يستطيع أن يصل إلى جميع طبقات المجتمع، ولذلك قال المبشرون أن بإمكان الطبيب المبشر أن يصل بتبشيره إلى جميع طبقات المسلمين بواسطة المرضى الذين يعالجهم. ثم إنهم فرضوا أن يكون الطبيب المبشر نسخة حية عن الإنجيل، حيث بإمكانه أن يغير الذين حوله ويجعل منهم نصارى حقيقيين أو أن يترك في نفوسهم أثرا عميقا على الأقل. وقد وجهت الجمعيات التبشيرية اهتماما إلى البلاد العربية منذ عام 1875م، وأنشأت مراكز طبية في غزة ونابلس وغيرها من المدن في سوريا وفلسطين، حتى أنه كان لهم أطباء دوارون يزورون القرى ليلاحقوا الناقهين الراجعين إلى قراهم حتى يؤثروا فيهم ويردوهم عن دينهم إن استطاعوا، لكنهم لم ينجحوا في ذلك[2].

لقد كان نشاط الراهبات الكاثوليكيات الألمانيات والذي انصب على فلسطين في مجال التعليم وإقامة النزل، حيث امتلكت جمعية فلسطين للكاثوليك الألمان مستوطنة في منطقة الطبغة بفلسطين وعشر مدارس، وعملت في التمريض ورعاية المسنين، وإلى جانب مستشفاها في بيروت أدارت الراهبات أيضا مستشفى آخر في حلب[3].

وفي الأخير شهدت الدولة العثمانية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، تأسيس العديد من مؤسسات البحث العلمي والديني والتنقيب عن الآثار والتي لم تكن أقل تأثيرا من المدارس الألمانية في تدعيم نفوذ ألمانيا في السلطنة[4].

---

[1] – موفق بني المرجة، المرجع السابق، ص 166.

[2] – مصطفى خالدي وعمر فروخ، المرجع السابق، ص ص 59، 61.

[3] – موفق بني المرجة، المرجع السابق، ص 167.

[4] – سنو، المرجع السابق، ص 60.

المبحث الثالث

العلاقــــات الاقتصاديــــة الألمانية – العثمانيـــــة

*المطلب الأول: التجارة بين ألمـــانيا والدولــــــة العثمانية

*المطلب الثاني: المشاريع الألمانية في الدولــــــة العثمــــانية

تمهيـــــــــــــــــد:

إن الصداقة المتبادلة بين ألمانيا والسلطنة العثمانية التي أعلنها عاهلا الدولتين وليم الثاني والسلطان عبد الحميد الثاني، أتاحت لألمانيا تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية كبيرة، حيث شهدت التجارة بين الدولة العثمانية وألمانيا انتعاشا كبيرا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، خاصة بعدما حققت ألمانيا قفزة نوعية في بناء اقتصادها، هذا ما خلق لها رؤوس أموال واستثمارات كبيرة رأت أن الدولة العثمانية هي المكان الخصب لها، بالإضافة إلى توتر علاقة الدولة العثمانية بكل من فرنسا وبريطانيا، هذا ما جعل ألمانيا تستغل هذا التوتر لصالحها لتحصل على مشاريع سكك الحديد في المناطق العثمانية. وهذا ما سنعالجه في هذا المبحث.

المطلب الأول: التجارة بين ألمانيا والدولة العثمانية

تعود بداية العلاقات التجارية بين الدويلات الألمانية والسلطنة العثمانية إلى توقيع بروسيا في عام 1761م على معاهدة صداقة وتجارة مع السلطنة وتجديدها في عامي 1790م و1803م، ورغم عقد مدن الهنزا[1]في عام 1839م والاتحاد الجمركي[2]خلال عامي 1840، 1862م اتفاقات تجارية وملاحية مع الدولة العثمانية على نسق معاهدات الامتيازات وبخاصة معاهدة بلطا ليمان 1838م[3] ظل مستوى التجارة الألمانية مع الدولة العثمانية خلف الدول الأوروبية الرئيسية. ويعود هذا إلى ضعف الصناعة الألمانية نفسها التي كانت أقل تطورا من صناعات الدول الأوروبية الرئيسية الأخرى المهتمة والمهيمنة على التجارة الشرقية، وإلى تمزق السوق الألمانية الداخلية حتى قيام الاتحاد الجمركي عام 1834م، والتشرذم السياسي حتى عام 1871م، والحصار القاري عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التالي، وأخيرا الافتقار إلى وكالات تجارية ألمانية في السلطنة وإلى مثيل قنصلي متمرس وكذلك الافتقار إلى بحرية ألمانية تحمي التجارة الألمانية في طريقها إلى المتوسط من هجمات دويلات القرصنة في شمال إفريقيا[4].

للحديث عن العلاقة التجارية بين ألمانيا والدولة العثمانية يجب أولا إعطاء لمحة مختصرة عن اقتصاد ألمانيا بعدما حققت وحدتها وعن التجارة الخارجية العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

---

[1] – **مدن الهنزا:** هي من الدويلات الألمانية ومن أهم هذه المدن، بريمن وهامبورغ.

[2] – **الاتحاد الجمركي:** كانت بدايته منذ عام 1818م حينما أصدر فون بولو وزير التجارة البروسي قانونا بإلغاء الحواجز الجمركية الداخلية، وبذلك تم توحيد بروسيا داخليا بعدما كانت مقسمة إلى 60 منطقة جمركية. وقد ظهر جليا عام 1834م. للمزيد انظر: ياغي وأبو عيلة، المرجع السابق، ص 319.

[3] – **معاهدة بلطا ليمان:** كانت في 1ماي 1848م بين روسيا والدولة العثمانية على خلفية احتلال روسيا لكل من إمارتي الأفلاق والبغدان التابعتان للدولة العثمانية في 13جانفي 1848م وكادت أن تنفجر حرب بينهما لكنهما توصلتا إلى ما يمنع هذه الحرب واتفقتا على أن يبقى تعيين الأمراء بهاتين الولايتين للدولة العثمانية كما كان، وأن يحتل البلاد جيش مؤلف من جنود تركية وروسية لمدة سبع سنوات حتى يستتب الأمن، وسمي هذا الاتفاق بلطا ليمان نسبة للمكان الذي أمضي فيه. للمزيد انظر: محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح، إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981م، ص 490.

[4] – سنو، المرجع السابق، ص 33.

أ/ اقتصاد ألمـــــــــــانيا:

حتى تأسيس الرايخ الألماني عام 1871م كانت ألمانيا قد عايشت فترة ازدهار ونمو صناعي فالقفزة الاقتصادية التي كانت دول أوروبا قد سبقتها إليها، استطاعت ألمانيا أن تتجاوزها خلال الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر. فقيام الاتحاد الجمركي عام 1834م والذي انضمت إليه بعد قليل معظم دويلات ألمانيا، وضع الأرضية الصالحة لتشجيع الصناعات الألمانية وزيادة الصادرات الألمانية. وبعد تحقيق ألمانيا وحدتها القومية، سارت الحكومات الألمانية قدما في دعم اقتصادها الوطني وصناعاتها؛ فساهمت الدولة في كثير من قطاعات الإنتاج وتحكمت بالأسعار في الأسواق المحلية ونهجت سياسة الحماية الجمركية، وبذلك جمع الاقتصاد الألماني بين الاقتصاد الحر واقتصاد الدولة، وقد استطاع هذا الاقتصاد أن ينمو باضطراد، وكانت أبرز معالمه في الصناعة والتجارة الخارجية والبنوك والرأسمال الوطني. ففي الفترة ما بين 1848م و1864م تضاعف إنتاج الفحم الحجري والحديد الخام أربع مرات في منطقة التحاد الجمركي؛ وبين أعوام 1860م و1870م تضاعف إنتاج الحديد مرة أخرى بنسبة ثلاثة أضعاف وفاق إنتاج فرنسا. وتحت مظلة الحماية الجمركية منذ عام 1879م استطاعت الصناعة الثقيلة الألمانية أن تحقق في الأعوام 1879م و1882م قفزات نوعية جديدة، فتضاعف إنتاج المصنوعات الفولاذية وشهد النمو الصناعي نموا وصل إلى 64.5%[1].

وقد شهدت التجارة الخارجية الألمانية نموا مضطردا، فبعدما حققت تقدما بنسبة 12.5% ما بين 1854م و1864م، عادت وتضاعفت هذه النسبة في الفترة ما بين 1875م؛ ومع ذلك لم يواكب النمو التجاري النمو الصناعي الألماني وظل متأخرا عنه. أما شبكة المواصلات الحديدية فتضاعفت ثلاث مرات في الفترة من 1850م إلى 1870م، ووصل طولها إلى 19.500 كلم ولم تسبقها سوى شبكتي المواصلات الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[2].

---

[1] – عبد العظيم رمضان، **تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة**، ج2، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د ت، ص ص 133، 134.

[2] – نفسه ، ص 134.

وجاء تطور القطاع المصرفي مرادفا لهذا التطور الصناعي والاقتصادي، وتبعا لمتغيرات الصناعة واحتياجاتها أخذت البنوك الكبيرة تحل محل البنوك الفردية والخاصة تدريجيا، ولم تكتف هذه البنوك بتمويل تجارة الاستيراد والتصدير الألمانية، بل أخذت تقوم بمشاريع مالية في الخارج، بحيث ارتفع حجم الرأسمال الألماني المصدر إلى الخارج في عام 1894م إلى 500-600 مليون مارك سنويا. ومن هنا تحولت ألمانيا خلال رئاسة بسمارك للوزارة إلى دولة صناعية، ولكن هذا النمو الاقتصادي والصناعي رافقته أزمات صعبة، فبعد فترة من الانتعاش الاقتصادي في أعقاب الحرب مع فرنسا واجهت الصناعة الألمانية ركودا من عام 1872م إلى 1879م فانتعاشا قصير الأمد، ثم أزمة اقتصادية جديدة في الأعوام 1882م، 1886م، 1890م و1895م فانتعاشا غير مستقر حتى نهاية القرن التاسع عشر؛ ومن معالم الأزمات الاقتصادية زيادة الإنتاج الصناعي عن القدرة الاستهلاكية والتصديرية للبلاد، وزيادة السكان من 41 مليون نسمة عام 1871م إلى 65 مليون نسمة عام 1913م، إضافة إلى الهجرة الضخمة إلى العالم الجديد التي بلغت 3.5 مليون شخص ما بين 1861م و1913م. كل هذه الأسباب وأخرى دفعت منذ نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر إلى المناداة بتقوية الصادرات الألمانية وممارسة سياسة استعمارية نشطة؛ حيث شكل المشرق العثماني منطقة حيوية تستطيع حل مشكلات تصريف الإنتاج الألماني واستيعاب الرأسمال، فضلا عن الفائض السكاني[1].

ب/ التجـــــارة العثمانية الخارجية:

بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت التجارة العثمانية تتجه لصالح الأوروبيين فقد ظهرت الماكينة التي غيرت النظام من أساسه وفرضت على الدولة العثمانية قسرا، فالدولة لم تتمكن من تشكيل الشركات ولم تتمكن أيضا من تطبيق نظام البنوك وانتقال رؤوس الأموال، وبالتالي لم تستطع المنافسة. لقد كان العثمانيون يصدرون إلى أوروبا أخشاب إنشاء السفن، الحرير، الصوف القطن، شمع العسل، الزيت والمواشي الكبيرة والصغيرة، كما يأتي على رأس المصنوعات المصدرة الأقمشة من كل الأنواع، الخيوط، الجلود والمصنوعات النحاسية، أما تصدير الأسلحة النارية والحادة والجميلة جدا تهرب إلى أوروبا وتجد هناك من يرغب في شرائها بأسعار فاحشة. الدولة العثمانية التي كانت حتى عام 1850م تفوق صادراتها وارداتها، اضطرت بعد هذا التاريخ أن تستورد أكثر مما

[1] – سنو، المرجع السابق، ص ص 40، 41.

تصدر، إذ أنها لم تتمكن من منافسة البضاعة الأوروبية التي تصنع بالماكينة وتصدر بكميات هائلة وبسعر أرخص[1].

وبعد عام 1878م احتل العداء المطلق في إنجلترا اتجاه الدولة العثمانية مكان الصداقة التقليدية وأعقبتها فرنسا أيضا وهذا خشية من ألمانيا، كلتا الدولتين ركزتا أنظارهما على الأقطار العثمانية حيث واجه السلطان عبد الحميد الثاني هاتين الدولتين بتقليص استيراده منهما وتحويله إلى منافستيهما ألمانيا والنمسا، ويتضح الوضع من خلال الإحصائيات التالية: فبينما كانت 61% من واردات الدولة العثمانية تستورد من إنجلترا عام 1878م هبطت هذه النسبة إلى 35% عام 1910م، وهبطت الواردات من فرنسا في التاريخ نفسه من 18% إلى 11%، وفي الوقت نفسه ارتفعت الواردات من ألمانيا من 6% إلى 21%، ومن النمسا من 12% إلى 21% .

ج/ التجارة الألمانية مع الدولة العثمانية:

بينما كانت الدولة العثمانية لا تستورد السلاح ولا أي قطعة لأسطولها وفي أي فترة من فتراتها، اضطرت إلى استيراد الأسلحة والأسلحة الثقيلة والحاجيات المعدنية من ألمانيا[2] منذ عام 1882م، بالإضافة إلى البعثات العسكرية التي كانت تبعث بها ألمانيا لتدريب الجيش العثماني والإشراف عليه منذ التاريخ نفسه، هذا وقد حصل البنك الألماني على امتياز خط حديد الأناضول وإنشاء خطوط الملاحة الألمانية إلى السلطنة، حيث تضاعفت مرات عدة في الفترة من 1880م إلى 1913م ويظهر هذا جليا من خلال الإحصائيات التالية: فبين عام 1880م إلى 1888م كانت صادرات ألمانيا إلى الدولة العثمانية تقدر ب 76.8 مليون مارك ثم تضاعفت إلى 313.8 مليون مارك بين عامي 1889م و1897م[3].

---

[1] – يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر، عدنان محمود سلمان، مر، محمود الأنصاري، ج2، ط1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، 1990م، ص 603.

[2] – نفسه، ص 594.

[3] – كات فليت، **التجارة بين أوروبا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية**، تع، أيمن الأرمنازي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004م، ص 208.

أما نصيب تركيا الآسيوية من حجم الصادرات الألمانية إلى السلطنة فبلغ نحو 35% إلى 40% ورغم تضاعف حجم هذه الصادرات وهو أمر لم يحدث لأي دولة أخرى لم تستطع ألمانيا أن تزيح بريطانيا عن مركزها الأول في التصدير إلى الدولة العثمانية، ومع ذلك تراجعت حصة بريطانيا هذه من 42.8% في عام 1887م إلى 19% بين عامي 1913م و1914م، ومنذ عام 1912م بلغت حصة ألمانيا في التصدير إلى السلطنة نسبة 15%، وبذلك حلت محل فرنسا في المركز الثالث بعد بريطانيا والنمسا وهنغاريا؛ أما فيما يخص تجارة الاستيراد من السلطنة فظلت ألمانيا متأخرة عن غيرها من الدول، رغم ارتفاع استيرادها من 30.2 مليون مارك في عام 1900م إلى 74 مليون مارك عام 1913م(1).

لقد احتلت المنسوجات بأنواعها قائمة الصادرات الألمانية إلى السلطنة، ولكن منذ التسعينات أخذت الآلات والأدوات الكهربائية والحديدية والحاجيات المعدنية والمنتجات الكيميائية والطبية الألمانية تأخذ طريقها إلى الأسواق العثمانية. كما احتلت الأسلحة التي ترافقت والبعثات العسكرية الألمانية واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، نسبة عالية في قائمة الصادرات الألمانية إلى السلطنة، ففي الفترة ما بين 1888م إلى 1897م، بلغت قيمة الأسلحة المباعة 85.6 مليون مارك من أصل 325.5 مليون مارك من مجمل الصادرات الألمانية على الدولة العثمانية، وهذا يعني أن مبيعات الأسلحة فاقت نسبة 25% من مجمل الصادرات الألمانية إلى السلطنة(2).

أما على صعيد الملاحة البخارية فقد أدى انضمام مدن الهنزا إلى الاتحاد الجمركي وحصول البنك الألماني على امتياز سكة حديد الأناضول وتوقعات ازدهار التجارة الألمانية مع الشرق إلى المطالبة بخط بحري بخاري ألماني مع المرافئ العثمانية الآسيوية، وفي 06 سبتمبر 1889م تأسست في هامبورغ خطوط الملاحة الألمانية الشرقية؛ ومن أهدافها شراء السفن البخارية وتشغيلها بين هامبورغ والمشرق العربي، والقيام بكل النشاطات التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف(3).

(1) – سنو، المرجع السابق، ص 54.

(2) –كات فليت، المرجع السابق، ص 209.

(3) – أمين عباس نذير، " النقل في الدولة العثمانية من عام 1812م إلى 1914م"، **مجلة كلية الإمام الأعظم**، د ع، د ب، د ت، ص 433.

ورغم مشاركة شركة هامبورغ-أمريكا وقيامها مع شركة الملاحة الألمانية الشرقية برحلات منتظمة إلى المرافئ العثمانية، ظلت ألمانيا في المرتبة الأخيرة بين الدول الأوروبية الكبرى المشاركة في الملاحة مع المرافئ العثمانية. وبين الأعوام 1907م و1912م ارتفعت حمولة السفن الألمانية التي كانت تزور المرافئ العثمانية من 2.25 مليون طن إلى 3 مليون طن، وكانت أكثر من 40 سفينة ألمانية بخارية تزور المرافئ الشرقية في عام 1912م، فيما كانت أكثر من 220 سفينة تعبر البحر الأسود إلى المتوسط ذهابا وإيابا[1].

صحيح أن ألمانيا صنعت لنفسها مكانة سياسية واقتصادية في الدولة العثمانية على الرغم من أنها وصلت متأخرة في علاقاتها معها، إلا أنها لم تستطع الوصول إلى المكانة التي وصلت إليها كل من فرنسا في الجانب السياسي والدبلوماسي وبريطانيا في الجانب الاقتصادي.

[1] –رمضان، المرجع السابق، ص 135.

المطلب الثاني: المشاريع الاقتصادية الألمانية في الدولة العثمانية

بعد أن حققت ألمانيا وحدتها كما ذكرنا ونمّت اقتصادها في فترة وجيزة مقارنة بالدول الأوروبية، راحت تبحث عن مجالها الحيوي فوجدته في الدولة العثمانية، واعتقد الإمبراطور وليم الثاني بضرورة تقوية العلاقات بينه وبين السلطان عبد الحميد الثاني لحل مشكلات ألمانيا الاقتصادية لاسيما وأن القوة الإنتاجية الصناعية في ألمانيا في تزايد مستمر وتجارتها في توسع، وقد أضحى مستقبلها الاقتصادي مرتبطا بمقدرات إسطنبول، وامتدت النظرة الاقتصادية إلى آسيا الصغرى ثم إلى العراق وبلاد الشام، فأخذت في تنشيط البعثات العلمية للكشف عن الآثار في المناطق العثمانية والتنقيب عن البترول الذي وجد في الموصل، وشجعت تدفق رؤوس الأموال الألمانية على الدولة العثمانية وأسست المصارف والشركات؛ وبذلك استطاعت ألمانيا الولوج إلى الدولة العثمانية والأقاليم التابعة لها عن طريق الاقتصاد، واستغلت في ذلك علاقات الدولة العثمانية المتدهورة مع كل من فرنسا وبريطانيا بعد احتلالهما على التوالي تونس ومصر.

وبفتح المجال أمام ألمانيا للتوغل في الدولة العثمانية والاستثمار فيها استطاع الرأسمال الألماني أن يحصل على مشاريع متعددة في قطاعات البنوك والخدمات والزراعة والمناجم، وبتغطية سياسية ألمانية استطاعت ألمانيا الحصول على المشاريع التالية:[1]

- ❖ كابل كونستنزا–إستانبول 1899م.
- ❖ ميناء حيدر باشا 1899م.
- ❖ تطوير ميناءي الإسكندرونة والبصرة.
- ❖ بنك فلسطين الألماني 1899م.
- ❖ إنارة سمرنة–سالونيك 1899م.
- ❖ ترميم السفن في بحر مرمرة 1899م.
- ❖ زراعة القطن واستخراج زيته في أضنة 1905م.
- ❖ أورينت بنك 1906م.
- ❖ امتلاك نسبة 25% من أسهم شركة النفط التركية 1912م.
- ❖ ري سهل قونية لزراعة القمح وإقامة قناة طولها 200 كلم 1914م.

---

[1]– سنو، المرجع السابق، ص 51.

❖ استخراج الفحم من منطقة أوغلي 1915م.

❖ تجديد جسر إستانبول ونقل ملكيته إلى الألمان.

لقد بلغ حجم الرأسمال الألماني الموظف في كل أنحاء الدولة العثمانية 1.8 مليار مارك عام 1914م أي بنسبة 7.7% من مجمل الاستثمارات الألمانية خارج البلاد البالغة 23.5 مليار فرنك. أما حجم القروض الألمانية الرسمية للدولة العثمانية فبلغت 867.6 مليون فرنك عام 1914م؛ وبذلك وصل نصيب ألمانيا في الدين العثماني العام إلى 22.24% من مجموع الدين البالغ 3900 مليون فرنك، بينما بلغ نصيب فرنسا التي حلت بالمرتبة الأولى 2454.4 مليون فرنك، أما بالنسبة للدين الألماني الخاص فبلغ في الفترة نفسها 533.6 مليون فرنك من مجمل الدين الخاص البالغ 1686.5 مليون فرنك، وبهذه القيمة بلغت نسبة الدين الألماني الخاص 32.8%، بينما بلغت حصة فرنسا 902.9 مليون فرنك أي بنسبة 53.4%. وعلى العموم فقد تفوق الرأسمال الفرنسي الرسمي والخاص في الدولة العثمانية على الرأسمال الألماني بفارق كبير[1].

هذا وقامت ألمانيا بتكثيف نشاط البعثات الجيولوجية في تركيا الآسيوية وإجراء المسح على الثروات الباطنية ودراسة إمكانية تطوير مشاريع الزراعة هناك. ومن جهة أخرى وضعت وزارة الحربية الألمانية قائمة للشركات البريطانية والفرنسية العاملة في النشاطات المنجمية والتي تتوجب مصادرتها ونقل امتيازاتها إلى الشركات الألمانية؛ ووضعت دراسات حول إمكانية القضاء على اللغة والثقافة الفرنسية في الشرق وإحلال اللغة والثقافة الألمانية محلهما[2].

إن من أهم المشاريع الاقتصادية التي حصل عليها الرأسمال الألماني في الدولة العثمانية كانت في مجال المواصلات وبالضبط سكك الحديد، حيث حصل على مشروع سكة حديد برلين–بغداد وسكة حديد الحجاز.

[1] – ماري ملز باتريك، **صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والإسلامي**، ط1، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986م، ص 140.

[2] – سنو، المرجع السابق، ص 53.

أ/ مشروع سكة حديد برلين– بغداد:

قبيل نهاية العقد الثامن من القرن التاسع عشر أعلنت الدولة العثمانية عن رغبتها في توسيع المواصلات الحديدية في آسيا الصغرى، والتي كان العمل فيها قد توقف بسبب إفلاسها، حيث رأى السلطان عبد الحميد الثاني لاعتبارات عسكرية وسياسية أن تمتد سكة الحديد من حيدر باشا عند الجهة الآسيوية للبوسفور إلى أنقرة وقونية وبغداد والبصرة، مع خطوط فرعية إلى البحر المتوسط والبحر الأسود، وربط الخط الرئيسي بشبكة الخطوط الحديدية الأوروبية التي انتهى العمل فيها عام 1889م[1]. وبسبب علاقات الدولة العثمانية المتدهورة مع كل من فرنسا وبريطانيا بعد احتلالهما على التوالي تونس ومصر، ولتحرير الباب العالي من الوصاية البريطانية والفرنسية فضل السلطان عبد الحميد إعطاء امتياز الخط في مرحلته الأولى (حيدر باشا–قونية) إلى ألمانيا إذ كان يرى فيها أقل الدول اهتماما بالسلطنة من الناحية الاستعمارية. وفعلا منح امتياز السكة الحديدية إلى ألمانيا بين عامي 1888م و1896م، ولكنها أرادت الحصول على امتياز مد سكة حديدية إلى خليج العرب (سكة حديد برلين–بغداد)، وقد حصلت عليه بعد الزيارة الثانية للقيصر غليوم الثاني للسلطان عبد الحميد في خريف 1898م[2].

لقد هدف السلطان عبد الحميد الثاني من وراء منح الامتياز لألمانيا أن يتيح لدولته انفتاحا على هذه البلاد بعد الوثبة السريعة التي جعلتها إحدى الدول الكبرى، ويستفيد من الخبرات ورؤوس الأموال الألمانية، وينفذ إصلاحات ملموسة يشعر بها رعايا الدولة وساسة أوروبا، ليدرك الجميع أن الدولة العثمانية دخلت فعلا عصر الإصلاحات والمشروعات الإنتاجية. وتأكد للسلطان أن مشروع طريق أو سكة حديد برلين–بغداد سيعود على الدولة من النواحي العمرانية والاقتصادية والعسكرية والسياسية[3].

---

[1] – أنطونيوس، المرجع السابق، ص ص 145، 146.

[2] – باتريك، المرجع السابق، ص 176.

[3] – محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 465.

وهدفت ألمانيا من وراء إنشاء هذا الخط إلى الزحف باتجاه الشرق لتجسيد تسللها الاقتصادي وزيادة نفوذها المالي في الدولة العثمانية، واستغلال مواردها الطبيعية وتحقيق أغراضها العسكرية، ذلك أن تنفيذ المشروع سيؤدي إلى امتداد نفوذها امتدادا متصلا عبر البلقان والأناضول وأقاليم المشرق العربي، وبذلك يتفوق النفوذ الألماني على أي دولة أوروبية أخرى[1].

كان مقررا أن تكون سكة بغداد الحديدية تتمة للسكة الحديدية التي مدها الألمان من حيدر باشا إلى قونية، وقد وضعت خطتها على أساس أن تمتد مع حدود الأناضول الجنوبية ثم تتجه شرقا إلى الموصل، وبذلك تكاد تنطبق تمام الانطباق على الحدود التي تفصل عنصريا بين الأتراك والعرب، ثم تتجه جنوبا إلى بغداد وتمتد منها إلى البصرة، وتنتهي في موقع ما على خليج العرب؛ بالإضافة إلى ذلك كان من المقرر مد خطوط فرعية في أماكن متعددة، من بينها فرع إلى الإسكندرونة حتى يكون هناك اتصال مباشر بين البحر الأبيض المتوسط وخليج العرب. كانت ألمانيا بمقتضى هذه الخطة ستبسط نفوذها على منطقة واسعة كثيرة الأسواق، غنية بالخامات، في مأمن من خطر الهجوم البحري، وكل ذلك كفيل بأن يحولها إلى إمبراطورية في المستقبل[2].

لقد لقيت ألمانيا معارضة شديدة من قبل كل من روسيا وفرنسا وبريطانيا لأنها تتصادم ومصالحها، لذلك سعت إلى عقد اتفاقيات مع هذه الدول، ففي عام 1911م توصلت ألمانيا مع روسيا إلى اتفاقية بوتسدام والتي اعترفت بموجبها الحكومة الألمانية بمنطقة النفوذ الروسي في شمال فارس، وتعهدت بالتوقف عن الحصول على امتيازات سكك الحديد وامتيازات شق طرقات بهذه المنطقة، وفي المقابل سحبت روسيا معارضتها لمشروع خط حديد بغداد. أما فرنسا فقد توصلت معها إلى اتفاق في 15 فيفري 1914م من خلال البنك الألماني والبنك العثماني، نص على تقسيم الأناضول وسوريا إلى منطقتين لاستغلالهما في مشاريع سكك الحديد، تكون المنطقة الأولى من نصيب ألمانيا والثانية من نصيب فرنسا، أما بريطانيا فقد استغلت وضع الباب العالي الحرج خلال الحروب البلقانية (1912-1913)م وفرضت عليه الاعتراف بمصالحها الخاصة في الكويت، ذلك أن هذا البلد هو المكان الوحيد المناسب ليكون المحطة النهائية للخط الحديدي، وهذا حتى تعرقل سير الخط، لكن ألمانيا توصلت معها إلى اتفاقية سلام بغداد، والتي تحددت فيها مناطق النفوذ الألماني في الخط

[1] – محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ، ص 465.

[2] – أنطونيوس، المرجع السابق، ص 146.

واشتملت الاتفاقية على اعتراف بريطانيا بمصالح ألمانيا في سكة حديد بغداد حتى البصرة، إلا أن هذه الاتفاقية لم يتم توقيعها من طرف الباب العالي ما أوقف تنفيذها[1].

وفي عام 1893م وصل الخط إلى أنقرة فإلى قونية في عام 1904م ثم توقف بعد فترة، وحتى عام 1908م عاد العمل بالخط من جديد ولكن اندلاع الحرب العالمية الأولى أوقفه عند رأس العين[2].

ب/مشروع سكة حديد الحجاز:

عند تولية السلطان عبد الحميد الثاني للعرش، كان طول الخطوط الحديدية لا يتجاوز بضع مئات من الأميال، فأبدى اهتماما زائدا بالتوسع في مد شبكة الخطوط الحديدية لأنه رأى فيها وسيلة سريعة وفعالة للنهوض بالدولة إلى مصاف الدول الأوروبية، ولما كانت الدولة لا تملك الخبرات الفنية ولا رؤوس الأموال اللازمة لجأ السلطان إلى عدد من الشركات الأجنبية الخاصة، وكان معظمها من الشركات الألمانية.

وفي أواخر القرن 19م بدأ الاهتمام الجدي لربط الولايات العربية بإسطنبول بل بأوروبا عن طريق اهتمام ألمانيا بمنطقة الشرق، ويعد مشروع سكة الحجاز هو أهم المشاريع التي نفذت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني[3]لتيسير الحج على المسلمين بحيث يستعاض بهذا المشروع عن طريق القوافل الذي كان يستغرق السفر به أربعين يوما وانخفضت المدة بالخط الحديدي إلى أربعة أيام فقط،وقد خلق هذا المشروع حماسة دينية بالغة خاصة بعدما نشر السلطان عبد الحميد بيانا على المسلمين يدعوهم فيه للتبرع[4]

نظرا للتكاليف العالية لتنفيذ المشروع فتح باب التبرعات لتمويله، وتألفت لجنة لهذا الغرض برئاسة عزت باشا العابد. ولاقت هذه الدعوة للتبرع استجابة إسلامية واسعة وانهالت التبرعات من جميع البلدان حتى البعيدة منها كالصين وبورما باعتبار أن هذا المشروع هو مشروع المسلمين أجمعين وكان السلطان العثماني أول المبادرين بالتبرع.

---

[1]– طقوش، المرجع السابق، ص 466.

[2]– سنو، المرجع السابق، ص 49.

[3]– محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص524.

[4]– مصطفى عاشور، المرجع السابق، ص5.

وقد بلغت قيمة التبرعات 760 ألف ليرة عثمانية [1]لكن هذا المبلغ لم يكن كافيا للبدء في التنفيذ فأمر السلطان بتخصيص إيرادات بعض المناطق وبعض الضرائب لتوقير الأموال اللازمة للإنشاء بالإضافة إلى مداخيل وتبرعات أخرى عملت على تغطية النفقات المطلوبة للمشروع[2].

كما هدف هذا الخط أيضا إلى ربط أجزاء الدولة المختلفة وتقوية قبضتها على الدول التي بدأ الوعي القومي يستيقظ بها مثل سوريا، العراق، الحجاز وتتمكن من السيطرة عليها عسكريا.وأيضا الاستفادة من الخبرات ورؤوس الأموال الألمانية وتنفيذ إصلاحات ملموسة تؤكد بها للدول الاوروبية أن الدولة العثمانية دخلت فعلا عصر الإصلاحات والمشروعات الإنتاجية[3].

والجدير بالذكر أن السلطان عبد الحميد الثاني لم يكتف بإصدار الأوامر لإنشاء خط حديد الحجاز فحسب بل بمد خطوط برقية على طول الخط أيضا، الأمر الذي يبين مواكبته العصر والتطورات التي تحدث في العالم[4].

وفي الأول من سبتمبر عام1900م شرع بالعمل الفعلي لتنفيذ الخط الحديدي الحجازي وصادف هذا التاريخ مرور 24سنة على تولي السلطان عبد الحميد الثاني مقاليد الحكم من قبل شركة ألمانية مكلفة بأعمال البناء وكانت البداية من المزيريب[5]في منطقة حوران جنوب دمشق. وعين السلطان لجنة مركزية للإشراف على تنفيذ المشروع وكان مقرها في دمشق أسندت رئاستها إلى ناظم

[1]– **الليرة العثمانية**: أو الأوقجة أو النقود الفضية المضروبة في عهد عثمان الثاني بموجب القرار الصادر في الأول من محرم عام(1028هـ/1618م) وكان يسمى العشر العثماني نظرا لكونه كان يساوي عشر أوقجات وكان يزن في بعض الأحيان خمسة عشر قيراطا. للمزيد أنظر، سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، د ط، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 1421هـ/2000م، ص151.

[2]– نزار علوان، المرجع السابق ، ص 5.

[3]– فاطمة حمداني وشدري معمر لويزة، **سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام(1878–1909م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة أستاذ التعليم الثانوي، المدرسة العليا للأساتذة، بوزيعة، الجزائر، 2007–2008م، ص 27.

[4]– متين هولاكو، **الخط الحديدي الحجازي المشروع العملاق للسلطان عبد الحميد الثاني**، تر، محمد صواش، ط1،دار النيل، القاهرة، مصر، 1432هـ/2011م، ص17.

[5]– **المزيريب**: من منازل قافلة الحج الشامي،وهي واد فيه قلعة عظيمة يجتمع فيها الحجاج وفي أطرافها قرى ونواح يسكن فيها الحوارنة، وعندها بحيرة ماء ينتهي ماؤها إلى جسر الجوامع–المجامع–تقع الآن في الأراضي السورية. للمزيد أنظر: ابراهيم فاعور الشرعة، "موقف القبائل البدوية من قافلة الحج الشامي والخط الحديدي الحجازي في القرن 19 وبداية 20م"، **مجلة الدرة**، ع 04، السعودية، 1426هـ، ص47.

باشا، وجعل المهندس الألماني مسنر باشا[1] رئيسا وكان الأخير قد اكتسب خبرة واسعة من خلال عمله في إنشاء سكة حديد بغداد ولذلك منحته الدولة العثمانية لقب باشا كما أصبح صادق باشا مساعدا لمسنر باشا ،في حين انيطت مهمة تنسيق أعمال الإنشاء إلى اللواء كاظم باشا[2].

وقد كانت القوة العاملة المشكلة للعمل في هذا المشروع 7000 عامل غير المهندسين الذين كانوا في طليعة الدفعات الأولى من خريجي كليات الهندسة التي أمر السلطان نفسه بفتحها، واستمر العمل في بناء الخط ثماني سنوات بالتمام والكمال إلى حين وصول أول رحلة إلى المدينة المنورة يوم 20 أوت عام 1908م وقد أقيم ذلك اليوم احتفال مهيب يعد من أيام المدينة المنورة الخالدة[3].

وقد كان عدد الحجاج قبل إنشاء خط حديد الحجاز لا يتجاوز 80 ألف حاج، كما كان ما بين 25و30 ألف من هذا العدد يسافرون إلى البقاع المقدسة برا، وبعد إنشاء الخط ازداد العدد وأصبح إلى الحرمين الشريفين أسهل بكثير من السابق، وتمكن الحجاج من اجتياز مسافة 1200 كلم في 72ساعة أي في أربعة أيام فقط. وتجدر الإشارة إلى أن حركة القطار ومواقفه كانت منظمة حسب أوقات الصلوات الخمس ،كما خصصت قاطرة للعبادة والصلاة أثناء السير فتحولت القاطرة على مسجد متحرك يؤدي الحجاج فيه فرائضهم وواجباتهم الدينية[4].

وبعد تفعيل الخط الحجازي ازداد عدد الحجاج القادمين من كافة أرجاء الأراضي العثمانية إلى 300 ألف حاج سنة1912م ،وأيضا أدى تشغيل هذا الخط إلى انتعاش النشاط التجاري وتوثيق الصلات التجارية بين المدن العثمانية،كما بقي عدد الزائرين القادمين إلى المدينة المنورة –بنية الحج أو غيرها – إلى حوالي 300 ألف زائر حتى عام 1941م[5].

---

[1]– **هيرنش أغسطس ميسنر (1280–1659هـ/1863–1940م)**: درس اللغة التركية والهندسة في جامعة دريسدن DRESDEN في ألمانيا، وعاش في الدولة العثمانية ما يربو عن نصف قرن من الزمن وخلال تلك الفترة أسهم في تدشين العديد من خطوط سكك الحديد والمباني التابعة لها داخل الدولة العثمانية، وتقديرا لجهوده الهندسية منحه السلطان عبد الحميد الثاني لقب باشا وعينه مهندسا مشرفا على تنفيذ خط سكة حديد الحجاز، أحمد إبراهيم أبو شوك، خط سكة حديد الحجاز:المسوغات والآثار والنتائج، **مجلة الإسلام في آسيا**، مج06، ع01، ماليزيا،2009 م،ص11.

[2]– نزار علوان، المرجع السابق، ص6.

[3]– محمد بن عبد الله آل زلفة، **الإصلاحات العمرانية في الولايات العربية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني على ضوء الوثائق والصور الفوتوغرافية**، ط1، دار بلاد العرب للنشر، الرياض، السعودية، 1433هـ/2012م، ص24.

[4]– متين هولاكو، المرجع السابق، ص18.

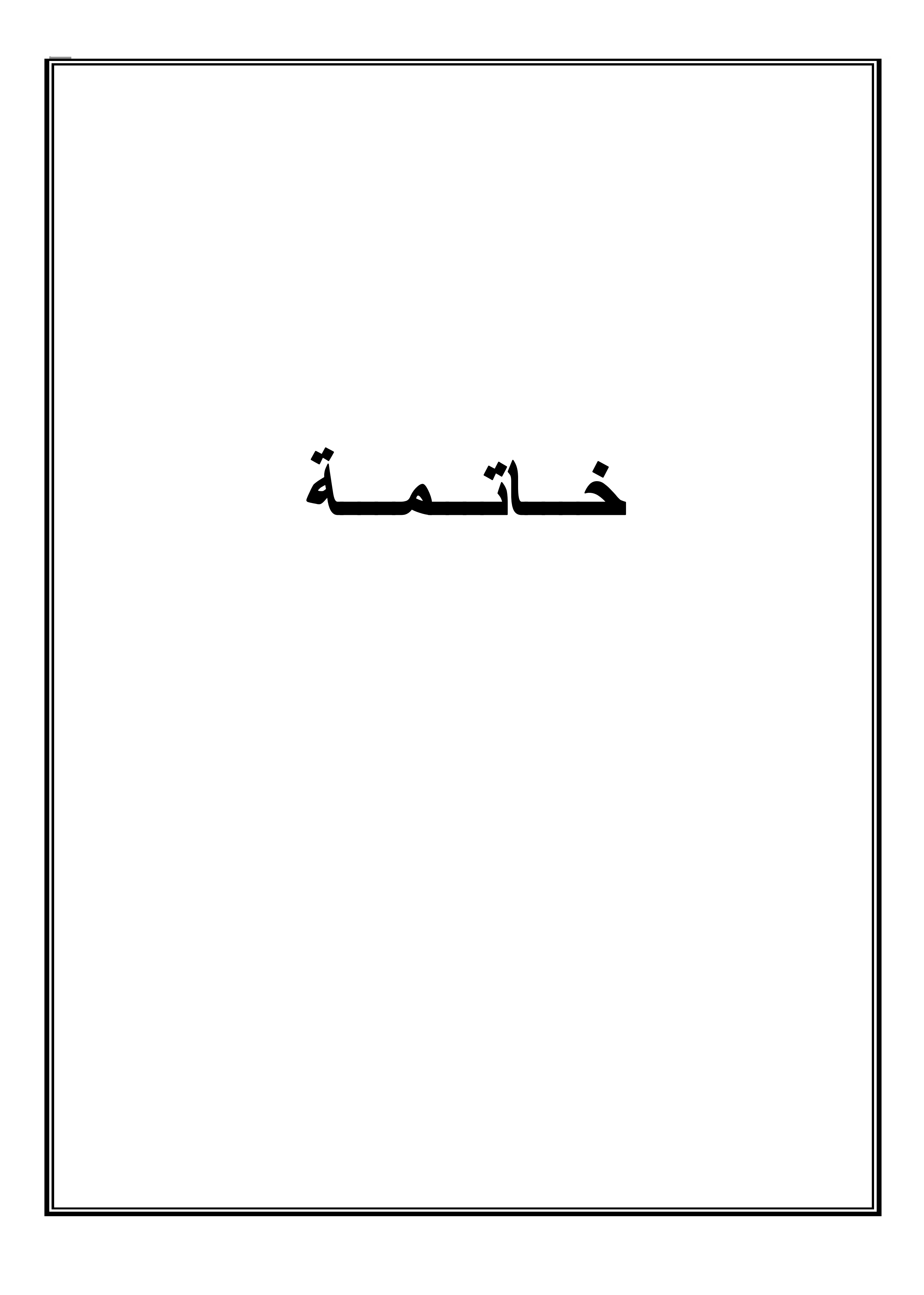
[5]– نفسه.

وقد تكون نظرتنا قاصرة إذا نظرنا إلى البعد الديني للخط الحديدي الحجازي في نقله للحجاج فحسب ، ففي الوقت نفسه كان يؤدي مهمة كبيرة ويحافظ على التقاليد بحمل الصرة السلطانية[1] وإرسالها إلى الحجاز وهو تقليد ترجع جذوره إلى العباسيين ثم العثمانيين اعتبارا من السلطان بايزيد. وباعتبار أن سكة حديد الحجاز أنشأت بأموال المسلمين فقد أصدرت الحكومة العثمانية قانون في 29 ديسمبر عام 1913م أكدت فيه على أن السكة هي وقفا إسلاميا.[2]

لقد كان مشروع سكة حديد الحجاز من أهم المبادرات الدينية والسياسية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، واعتبر بمثابة تحدي كبير للدول الأجنبية بالنظر إلى الأموال الطائلة التي احتاجها هذا المشروع في ظل الوضع المالي المتدهور الذي كان تعيشه الدولة العثمانية آنذاك.

[1]– **الصرة السلطانية**:هي الأموال التي كان السلطان العثماني يرسلها إلى أمراء مكة وأشراف الحجاز في مواسم الحج، لإنفاقها على العلماء والفقراء في الحرمين الشريفين المكي والمدني كما كان يرسل منها إلى شيوخ القبائل البدوية لضمان عدم اعتدائهم على قافلة الحج ،ويطلق على حاملها أمين الصرة الذي كان ينطلق بها هو حاملا تلك الأموال في كل من 12 رجب من كل عام لإيصالها إلى أصحابها قبل مرور قافلة الحج .وأول من أرسل صرة النقود إلى الحرمين الخليفة العباسي المقتدر بالله ثم تبعه الأمراء والخلفاء من بعده. للمزيد انظر، لمياء أحمد عبد الله شافعين، الصرة العثمانية الموجهة إلى مكة المكرمة (791-974هـ/1389-1566م)، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، ع54، محرم1433هـ، ص8.

[2]– شكيب أرسلان، **لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم ؟**،مر الشيخ حسن تميم، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان، دت ، ص147.



خــاتــمــة

بعد معالجتنا لموضوع العلاقات العثمانية الألمانية خلال القرن التاسع عشر توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها في النقاط التالية:

*شهدت العلاقات العثمانية الأوروبية قبل القرن التاسع عشر تحولات هامة في تاريخ العلاقات الدولية بين الشرق والغرب تقوم على أساس المصالح المشتركة.

*تميزت العلاقات الفرنسية العثمانية بالتباين بين الطرفين حسب المصلحة ،وقد كانت الإمتيازات الأجنبية أحد أهم وسائل التقارب العثماني الفرنسي وتعد معاهدة الامتيازات الفرنسية 1536م بمثابة حجر أساس التي قامت عليه المعاهدات الاوروبية الأخرى.

*اتسمت العلاقات العثمانية البريطانية بأنها علاقات غلب عليها المجال الاقتصادي فقط دون المجالات الأخرى.

* كانت العلاقات الروسية منذ البداية تتسم بطابع العداء والتوتر الدائم نتيجة سياسة روسيا التوسعية.

*إن ألمانيا على الرغم من أنها حققت وحدتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلا أنها استطاعت أن تصل إلى مكانة وقوة الدول الأوروبية الكبرى (فرنسا وبريطانيا) وكان لها أثر في التوازن الأوروبي.

*كانت ألمانيا في بادئ الأمر متحفظة اتجاه المسألة الشرقية لكنها سرعان ما غيرت رأيها والتحقت بركب الدول الاستعمارية في عهد الملك غليوم الثاني الذي كان يطمح إلى إخراج ألمانيا من النسق الأوروبي إلى النسق العالمي.

*إن التقارب العثماني الألماني كان ضرورة حتمية لكلا الطرفين، فالدولة العثمانية كانت تبحث عن حليف أوروبي لضرب فرنسا وبريطانيا اللتان كشفتا عن نواياهما الاستعمارية ، أما ألمانيا فكانت تبحث عن مكان خصب لاستثمار رؤوس أموالها ولتجارتها .

* لقد عملت سياسة الجامعة الإسلامية التي روج لها السلطان عبد الحميد الثاني على توحيد المسلمين لمجابهة الروح الصليبية الطامعة بالخلافة وثرواتها من جهة وعلى ترتيب المجتمع العثماني على أسس جديدة ودمجه في الدولة من خلال فكر الإسلام.

*استفادت ألمانيا من سياسة الجامعة الإسلامية أثناء رئاسة بسمارك للوزارة لتنفيذ مآربها الاستعمارية في شرقي إفريقيا وشمالها.كما بلغت سياسة ألمانيا –الإسلامية–ذروتها عند اعتلاء الإمبراطور ويليام الثاني العرش وتجلى ذلك من خلال زيارته إلى المناطق العربية الإسلامية.

*لم تقتصر أهداف سكة حديد الحجاز على تيسير فريضة الحج على المسلمين وتقديم خدمات للحجاج بل تعدته إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية وعسكرية.

*لقد أثبتت الخطوط الحديدية (الحجاز وبرلين بغداد)أن الدولة العثمانية لم تفقد قابليتها للتطور،كما أنها اكتسبت خبرة واسعة وتجربة راسخة في إنشاء السكك الحديدية.

وفي الأخير يمكننا القول أن ألمانيا على الرغم من كل ما حظيت به من امتيازات في الدولة العثمانية إلا أنها لم ترق إلى مكانة فرنسا وبريطانيا؛ وذلك من خلال أن فرنسا قد سبقت ألمانيا بعدة قرون في علاقاتها مع الدولة العثمانية، كما أنها كانت تحتل المرتبة الأولى فيما يخص الدين العثماني وتمتلك ما نسبته 60% من المدارس التعليمية في الأقاليم العثمانية، أما بريطانيا فقد كانت ثاني الدول الأوروبية في إقامة علاقات مع الدولة العثمانية، كما أن أكبر واردات العثمانيين كانت من بريطانيا وهذا حسب ما ذكره الكاتب.



الملاحق



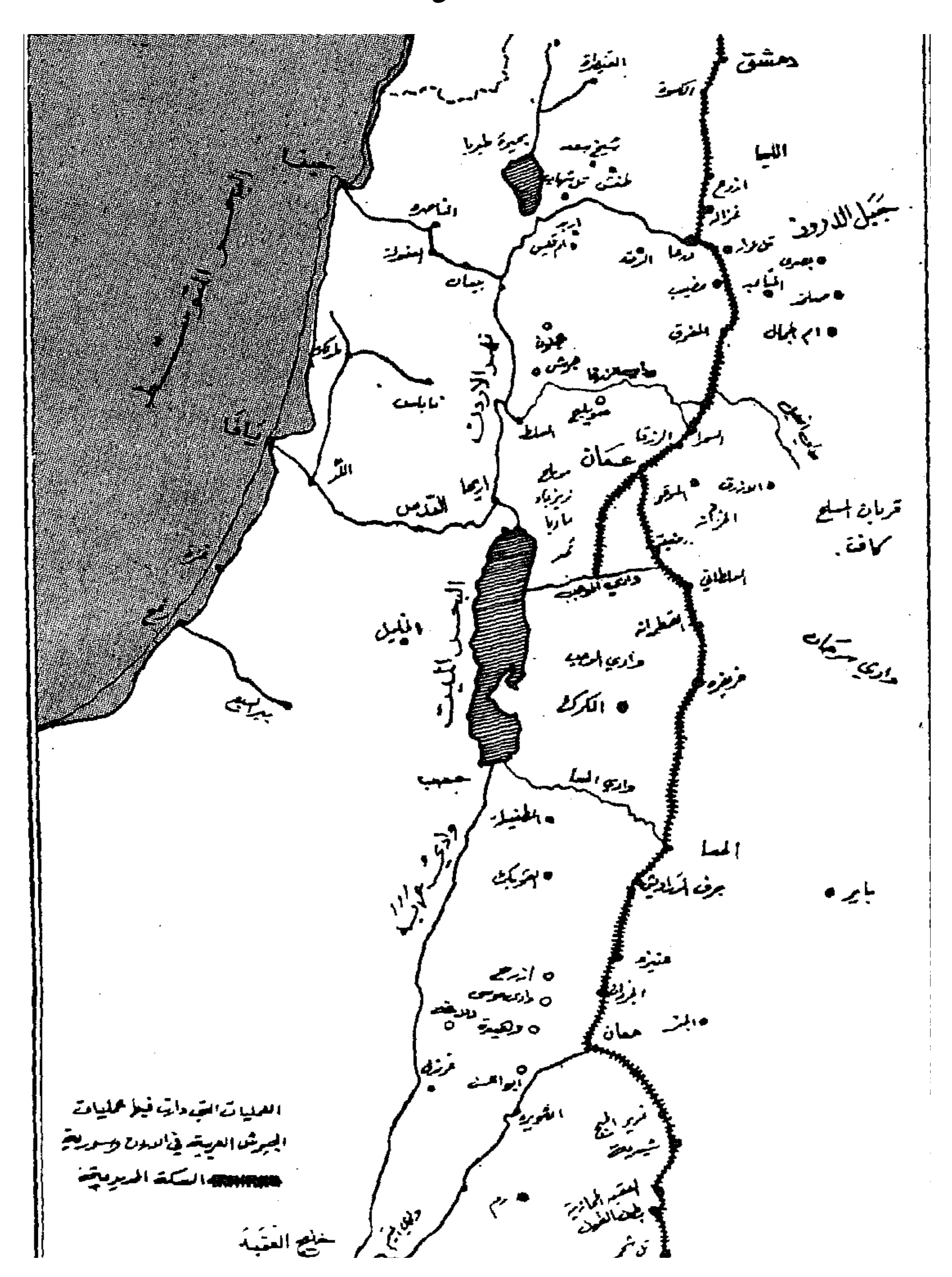
الملحق رقم01: صورة السلطان عبد الحميد الثاني.

المصدر: مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني،المصدر السابق ص211.



الملحق رقم02: مايسنر باشا المشرف العام لخط الحجاز .

المصدر: هولاكو، المرجع السابق، ص252.



الملحق رقم03: خريطة الخط الحديدي الحجازي من دمشق إلى المدينة المنورة.

المصدر: موفق بني المرجة، المرجع السابق، ص 111.


قائمة البيبليوغرافيا

قائمة البيبليوغرافيا القرآن الكريم

1-المصادر:

أ/ المذكرات:

1- السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية 1891م-1908م**، تر، محمد حرب، ط3، دار القلم، دمشق، سوريا، 1991م.

2- الأميرة عائشة عثمان أوغلي، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، تر، صالح سعداوي صالح، ط1، دار البشير، عمان الأردن، 1991م.

ب/ الكتب:

1- أرسلان شكيب، **لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم**، مر، الشيخ حسن تميم، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان، د ت.

2- البغدادي شهاب الدين ،**معجم البلدان**،م04، دط،دار صادر ، بيروت ،لبنان ، دت.

3- المحامي محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح، إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981م.

4- دوسون مراد جه ، **نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مراد جه دوسون- أواخر القرن 18م وأوائل القرن 19م-**، تر، فيصل شيخ الأرض، الجامعة الأمريكية، بيروت، لبنان، 1942م .

2-المراجع:

أ/ الكتب:

1- آصاف عزتلو يوسف بك، **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن**، تق، محمد زينهم محمد عزب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر،1415هـ-1995م.

2- أنطونيوس جورج، **يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية**، تق نبيه أمين فارس، تر، ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط8، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان،1987م.

3- أمجان فريدون، **سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين**، تر، جمال فاروق وأحمد كمال، ط2، دار النيل، القاهرة، مصر، د ت.

4- أورخان محمد علي، **روائع من التاريخ العثماني**، ط1، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007م.

5- أوزتونا يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر، عدنان محمود سلمان، مر، محمود الأنصاري، ج2، ط1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، 1990م.

6- إينالجيك خليل، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر، محمد الأرناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2002م.

7- البطريق عبد الحميد، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن 18م**، د ط، دار الفكر العربي، مصر، 1995م.

8- الجندي أنور، **أهداف التغريب في العالم الإسلامي**، د ط، من إصدار الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية بالأزهر الشريف، مصر، د ت.

9- الجندي أنور، **العالم الإسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي**، ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1983م.

10- الشناوي عبد العزيز، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1، د ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1980م.

11- الصباغ ليلى، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في الدولة العثمانية**، ج1، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1989م.

12- الصلابي علي محمد، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط1، د د ن، مصر، 2001م.

13- الصلابي علي محمد، **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية**، ط1، المطبعة العصرية، صيدا، لبنان، 1431هـ/2010م.

14- المقرحي ميلاد، **تاريخ أوروبا الحديث 1453-1848م**، ط1، منشورات جامعة خان يونس، بنغازي، ليبيا، 1996م.

15- باتريك ماري ملز، **صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والإسلامي**، ط1، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986م.

16- برون جفري، **تاريخ أوروبا الحديث**، تر، علي المزروقي، د ط، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م.

17- بني المرجة موفق، **صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والجامعة الإسلامية**، د ط، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 1984م.

18- جبارة تيسير، **تاريخ الدولة العثمانية (1280-1924)م**، د ط، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين، 2015م.

20- حسون علي، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، 1980م.

21- خالدي مصطفى وفروخ عمر، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية -عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي-**، ط3، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 1986م.

23- رائسي إدريس الناصر، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر**، ط1، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2007م.

24- راشد زينب عصمت، **تاريخ أوروبا الحديث**، ج1، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ت.

25- رمضان عبد العظيم، **تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة**، ج2، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د ت.

26- سيد أشرف صالح محمد، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث**، ط1، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، 2009م.

27- شوجر بيتر، **أوروبا العثمانية 1354-1804م**، تر، عاصم الدسوقي، ط1، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، 1998م.

28- طقوش محمد سهيل، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،2013م.

29- عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815-1919م**، د ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، د ت.

30- فليت كات، **التجارة بين أوروبا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية**، تع، أيمن الأرمنازي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، د ت.

31- مصطفى نادية محمود، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 1996م.

32- نصار ممدوح ووهبان أحمد، **التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991م**، د ط، د د ن، الإسكندرية، مصر، د ت.

33- نوار عبد العزيز وجمال الدين محمود محمد جمال، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، د ط، دار الفكر العربي، مصر، 1999م.

34- هولاكو متين، **الخط الحديدي الحجازي المشروع العملاق للسلطان عبد الحميد الثاني**، تر، محمد صواش، ط1، دار النيل، القاهرة، مصر، 1432هـ/2011م.

35- ياغي إسماعيل أحمد وأبو عيلة عبد الفتاح، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ط3، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993م.

36-ياغي إسماعيل أحمد، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998م.

ب/الرسائل الجامعية والمذكرات:

1- أحمد سرير سهيلة وحاج بن فطيمة فتيحة، **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الإيجابية والسلبية(10-13)هـ(16-19)م**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف نادية طرشون، جامعة المدية، الجزائر، 1435-1436هـ/2014-2015م.

3- المضيان ماجد بن صالح، **أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة (926-1343هـ/1520-1924م)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف عبد الله بن عمر الدميجي وجميل عبد الله المصري، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، 1990م.

2- بعيو غانية، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية (الشام والعراق نموذجا1839-1876م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف الغالي غربي، جامعة الجزائر ،2008-2009م.

3- بوجلطي فاطمة، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف الغالي غربي، جامعة الجزائر، 2010-2011م.

4- حافظ محمد جمال الدين فردوس، **دور السفراء العثمانيين والفرنسيين في حركة التغريب في الدولة العثمانية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أميرة بنت علي وصفي مداح، جامعة أم القرى، السعودية، 1434-1435هـ/2013-2014م.

5- حسنة كمال، **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789-1807**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف عائشة غطاس، جامعة الجزائر،2005-2006م.

6- حمداني فاطمة وشدري معمر لويزة، **سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام(1878-1909م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة أستاذ التعليم الثانوي، المدرسة العليا للأساتذة، بوزيعة، الجزائر، 2007-2008م.

7- عماري دليلة ودحام سميرة، **الإصلاحات العثمانية بين تجربتي السلطان محمود الثاني ووالي مصر محمد علي باشا**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف نادية طرشون، جامعة المدية الجزائر،2014-2015م.

8- قاري ياسر بن عبد العزيز، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، ج1، ج2، إشراف يوسف بن علي الثقفي، جامعة أم القرى، السعودية، 1422هـ/2001م.

9- محمد حمزة عبد الصمد بحرى فائقة، **أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوروبا**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف يوسف بن علي رابع الثقفي، جامعة أم القرى، السعودية، 1409هـ/1989م.

ج/المقــــــــــالات:

1-أبو شوك أحمد إبراهيم، "خط سكة حديد الحجاز: المسوغات والآثار والنتائج"، **مجلة الإسلام في آسيا**، مج 6، ع1، ماليزيا، 2009م.

2-الحفناوي حسام، "الحلف العثماني الفرنسي وظهور الامتيازات الأوروبية"، شبكة الألوكة، د ع، د ت.

3-الجاف فيض الله جاوان، "الدبلوماسية الألمانية 1870-1919م"، د ع، د ت.

4- الدليمي خالد، "بسمارك ودوره في رسم السياسة الخارجية الألمانية (1890-1871)م"، **مجلة كلية الأدب**، ع 98، بغداد، العراق، د ت.

5- الدوري رائد سامي حميد، " معاهدة الامتيازات الإنجليزية لعام 1580م(دراسة تاريخية تحليلية)"،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية،مج04، ع13،تكريت العراق،رجب1433هـ حزيران 2012م،ددن.

6- الشرعة إبراهيم فاعور، "موقف القبائل البدوية من قافلة الحج الشامي والخط الحديدي الحجازي في القرن 19 وبداية 20م"، **مجلة الدرة**، ع 04، السعودية، 1426هـ.

7- العريض وليد ، تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها، **مجلة دراسات الجامعة الأردنية**،م 24، ع 1، الأردن، شباط، 1997م.

8- سنو عبد الرؤوف، "السلطان عبد الحميد الثاني والعرب: الجامعة الإسلامية وآثرها في احتواء القومية العربية"، **مجلة حوار العرب**، ع04، بيروت، لبنان، د ت.

9- سنو عبد الرؤوف، "العلاقات الروسية العثمانية 1687-1878م مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية"، **مجلة تاريخ العرب والعالم**، الحلقة الرابعة، ع79-80، بيروت، لبنان، د ت.

10- شافعين لمياء أحمد عبد الله، "الصرة العثمانية الموجهة إلى مكة المكرمة (791-974هـ/1389-1566م)"، **مجلة جامعة أم القرى**، لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، ع54، محرم1433هـ.

11- نذير أمين عباس، " النقل في الدولة العثمانية من عام 1812م إلى 1914م"، **مجلة كلية الإمام الأعظم**، د ع، د ب، د ت.

12- عاشور مصطفى، "السلطان عبد الحميد وجدل لم ينته بعد"، د ع، د ت.

13- نزار علوان عبد الله، "سكة حديد الحجاز وأشراف مكة (1900-1914م) رؤية تأريخية لمراحل لبناء والموقف المعارض"، **الجامعة المستنصرية**، د ع، د ب، د ت.

3/المعاجم والموسوعات:

1- البعلبكي منير، **معجم أعلام المورد**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان،1992م.

2- الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة**، 7 أجزاء، د ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، د ت.

3- -صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مر عبد الرزاق محمد حسن بركات، د ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 1421هـ/2000م.



الفهرس

الفهرس :

المبحث الثاني : العلاقات السياسية بين ألمانيا و الدولة العثمانية

المبحث الثالث : العلاقات الإقتصادية بين الدولة العثمانية و ألمانيا